

Distr.: General  
2 December 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

التقرير الثالث عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخ مسبقة من تقارير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/66/354 و Add.1-6 و Add.1/Corr.1 و Add.2/Corr.1). وخلال نظرها في التقارير، التقت اللجنة الاستشارية بعملي الأمين العام، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٢/٦٥ بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وافقت على تقدير أولي بالغ ٣٩٦,٧ ٥ ملايين دولار كأساس لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك اعتماد قدره ٢,٢ ١٢٤٠ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة المتصلة بالسلام والأمن المتوقع تمديدها أو الموافقة عليها خلال فترة السنتين. وتشير اللجنة أيضاً إلى أن تقدير الأمين العام المحدث للاعتمادات اللازمة للبعثات السياسية الخاصة لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.



يبلغ ٣٠٠ ٣٦ ٠٨٣ ١ دولار (انظر (A/66/6 (Introduction)، الفقرة ١٥، و A/66/354، المرفق الثالث).

٣ - ويتضمن تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/66/354 و Add.1-6 و Add.1/Corr.1 و Add.2/Corr.1) الاحتياجات المقترحة لما مجموعه ٣٠ بعثة سياسية خاصة ناشئة عن قرارات الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن.

٤ - ويقترح الأمين العام، في الفقرة ٢٧ من تقريره (A/66/354)، أن توافق الجمعية العامة على مجموع صاف قدره ٦٠٠ ٦٢٠ ٦١٧ دولار لميزانيات هذه البعثات السياسية الخاصة الثلاثين للفترة الممتدة إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأن توافق على تحميل مبلغ إجمالي بالقيمة نفسها على الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة على نحو ما هو مطلوب في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٥ - ويتضمن الباب الثالث أدناه توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة الواردة في تقارير الأمين العام (A/66/354 و Add.1-5). وتبدي اللجنة أيضاً بعض الملاحظات والتوصيات العامة في الفقرات من ٦ إلى ٣٤ أدناه. وسيصدر تقرير اللجنة بشأن المقترحات التي قدمها الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الواردة في الوثيقة A/66/354/Add.6، في شكل منفصل.

## ثانياً - اعتبارات وتوصيات عامة

### حالة تمديد الولايات أو تجديدها

٦ - يقدم الأمين العام، في الفقرة ٣ من تقريره (A/66/354)، معلومات عن حالة تمديد الولايات أو تجديدها للبعثات السياسية الخاصة الثلاثين المقترح لها احتياجات في الميزانية لعام ٢٠١٢. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من هذه المعلومات أن لتسع منها ولايات مفتوحة المدة، (المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، والمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ودعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية).

## شكل وعرض التقرير عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

٧ - ترى اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام (A/66/354) يفتقر إلى تحليل كاف للقضايا الشاملة المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة. فعلى سبيل المثال، ورغم أن الاعتماد الكلي لعام ٢٠١٢ يشمل زيادات كبيرة تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين وتخفيضات تحت بند التكاليف التشغيلية، فإن التقرير يفتقر إلى المعلومات المتعلقة بالعوامل الرئيسية التي أدت إلى هذه التغيرات في مستويات الموارد للبعثات السياسية الخاصة ككل. وترى اللجنة الاستشارية أنه من المفيد أن تتضمن مقترحات الميزانية المقبلة للأمين العام معلومات بشأن القضايا الشاملة التي تؤثر على احتياجات البعثات السياسية الخاصة من الميزانية. وينبغي لهذه التقارير أن تشمل، في جملة أمور، المعلومات والتحليلات المتعلقة بالعوامل التي تشكل أساس مستوى الموارد المقترح؛ وتدابير الكفاءة المخططة أو التي جرى تنفيذها؛ والمبادرات المخططة لتعزيز تنفيذ الولايات تنفيذاً فعالاً؛ وأثر المبادرات الجارية، كاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وإصلاحات إدارة الموارد البشرية.

٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه استجابة لتوصياتها (انظر A/59/569/Add.1 و Corr.1، الفقرتين ٦ و ٧، و A/60/7/Add.37، الفقرة ١١)، أُخذ بالنظام الحالي للمجموعات المواضيعية للبعثات السياسية الخاصة، بدايةً، في مقترحات الميزانية المقدمة لعام ٢٠٠٧ (انظر A/61/525 و Corr.1، الفقرة ٨). وتلاحظ اللجنة أنه جرى تقديم المقترحات لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٢ كإضافة منفصلة للتقرير الرئيسي للأمين العام، كما دُرِج على ذلك فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. لكن اللجنة أبلغت بأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ستدرج في إطار المجموعة الثالثة للفترات المقبلة. ونظراً إلى أن نظام المجموعات الحالي قائم منذ خمسة أعوام، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للجمعية العامة أن تطلب إلى الأمين العام إجراء تقييم لما إذا كان النظام الحالي للمجموعات المواضيعية يتطلب أي تعديل.

## الاحتياجات من الموارد

٩ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها قد لاحظت في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/7 و Corr.1)، أن العامل الرئيسي الذي يُسهم في الحد من مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة هو خفض الاحتياجات المقدّرة للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية. وعند مقارنة الميزانية البرنامجية المقترحة التي قدمها الأمين العام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١،

يتبين أن الميزانية تمثل انخفاضاً قدره ١٧٠,٢ مليون دولار، بما يشمل التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة التي بلغت ١٢٠,٨ مليون دولار. وفي ذلك الحين، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذا الانخفاض يُعزى إلى تعديلات متصلة بالبعثات السياسية الخاصة التي اكتملت ولاياتها أو توقفت أو إلى تغيرات طرأت على نطاق ولاياتها، وعلى التنفيذ المتوقع لأهداف ولايات بعثات سياسية خاصة أخرى على نحو فعال من حيث التكلفة وبكفاءة (انظر A/66/7، الفقرة ٢٦).

١٠ - وأشارت اللجنة الاستشارية أيضاً، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، إلى أن أي تقدير لأوجه الكفاءة المتوقعة في تلك المرحلة لا يمكن أن يُعتبر سوى تقدير أولي، باعتبار أن مقترحات الموارد للبعثات السياسية الخاصة لم تكن قد أُعدت بعد. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أن تمويل البعثات السياسية الخاصة يعتمد على قرارات الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لاستحداث ولايات أو تجديد القائم منها. ومن ثم، أعربت اللجنة أيضاً عن رأيها بأن مستوى الانخفاض الذي تمثله توقعات الأمين العام للبعثات السياسية الخاصة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ قد ينم عن تفاؤل زائد، وعليه، فقد لا يكفي بالضرورة لتحقيق وفورات في الموارد (انظر A/66/7، الفقرة ٢٧). وترى اللجنة الاستشارية أن التقديرات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٢ تعزز هذا الرأي.

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى مبادرة الأمين العام بالطلب إلى كبار المديرين التابعين له العمل بمستوى أقل من المستوى المعتمد لمخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام ربما قد اخطأ في تقدير إمكانات تحقيق وفورات في إطار البعثات السياسية الخاصة، وكان من الأجدي بكثير تحديد مستوى أعلى لأوجه الكفاءة المستدامة. وتشدد اللجنة على ضرورة مواصلة الأمين العام بذل الجهود لتحقيق أوجه الكفاءة داخل البعثات السياسية الخاصة، وتوقع أن تبين أوجه الكفاءة في مقترحات الميزانية المقدمة لعام ٢٠١٣.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن احتياجات البعثات السياسية الخاصة الثلاثين لعام ٢٠١٢، البالغة حوالي ٦١٧,٦ مليون دولار، تشمل مقترحات قدرها ٥٨٠,٣ مليون دولار من أجل ٢٧ بعثة كانت قائمة وقت تقديم الأمين العام لميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١، تعكس ١٦ من هذه البعثات زيادات قدرها ٧ ملايين دولار، بينما تعكس ١٠ بعثات تخفيضات يبلغ مجموعها ٤٨,٢ مليون دولار، في حين بقيت الموارد اللازمة لبعثة

واحدة في ذات المستوى الذي بلغته في عام ٢٠١١ (انظر A/66/354، الجدول ١). وبالإضافة إلى ذلك، تُطلب احتياجات قدرها ٣٧,٣ مليون دولار لبعثات أنشئت بعد تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وهي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (٣٢,٥ مليون دولار)؛ وفريق الخبراء المعني بليبيا (٢,٦ مليون دولار)؛ وممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية (٢,٢ مليون دولار).

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التخفيضات جاءت بصورة رئيسية من ثلاث بعثات هي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (٢٧,٣ مليون دولار)، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (١٥,٩ مليون دولار)، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي (٤,٧ ملايين دولار)، وقد تحققت جزئياً عن طريق إلغاء ٢٦ وظيفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان و ٤٤ وظيفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. لكن اللجنة تلاحظ أن الاعتمادات المخصصة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١١ تشمل حوالي ٣٨,٦ مليون دولار من الاحتياجات غير المتكررة المتصلة بصورة رئيسية بالتعزيزات الأمنية (انظر A/65/328/Add.4، الجدول ١)، في حين تشمل ميزانية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حوالي ٥,٣ ملايين دولار من التكاليف المتصلة بالانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (انظر A/65/328/Add.6، الفقرة ٣٨).

١٤ - ويعرض الجدول ٢ في تقرير الأمين العام (A/66/354) تفاصيل تقديرات التكاليف لعام ٢٠١٢ حسب فئة الإنفاق، وهي موجزة أدناه.

الجدول ١  
التقديرات التفصيلية للتكاليف  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفروق للفترة ٢٠١١-٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٢		الفرق		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		فئة الإنفاق
مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١	الفرق	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع	الوفورات (العجز)	النفقات المقدرة	الاعتمادات		
(٧) = (٤) - (٦)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣) = (١) - (٢)	(٢)	(١)		
٨٧٣١,٣	١٧٣٢٤,١	-	٢٦٠٥٥,٤	١٢٩٨,٢	٢٩٥٥٦,٥	٣٠٨٥٤,٧	أولاً - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	
٤٦٢٤٢,٣	٢٥٥٦٤٥,٠	-	٣٠١٨٨٧,٣	(٤٣٣١٩,٥)	٥١٥٧٨٦,٤	٤٧٢٤٦٦,٩	ثانياً - الموظفون المدنيون	
(٧١٩٣٨,٠)	٣٦١٦١٥,٩	٥٠٤٤,٨	٢٨٩٦٧٧,٩	٣٦٩٨٢,٣	٦٠٧٩٠١,٣	٦٤٤٨٨٣,٦	ثالثاً - التكاليف التشغيلية	
(١٦٩٦٤,٤)	٦٣٤٥٨٥,٠	٥٠٤٤,٨	٦١٧٦٢٠,٦	(٥٠٣٩,٠)	١١٥٣٢٤٤,٢	١١٤٨٢٠٥,٢	المجموع (صافي الاحتياجات)	
(٥٢١٢,٧)	٥٢١٢,٧	-	-	٢٢٧١,٩	٦٠١٧٣,٦	٦٢٤٤٥,٥	البعثات السياسية الخاصة التي توقفت عن العمل <sup>(١)</sup>	
(٢٢١٧٧,١)	٦٣٩٧٩٧,٧	٥٠٤٤,٨	٦١٧٦٢٠,٦	(٢٧٦٧,١)	١٢١٣٤١٧,٨	١٢١٠٦٥٠,٧	المجموع الكلي	

(أ) مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في نيبال والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

١٥ - وكما هو مبين في الجدول ١ أعلاه، يمثل الاعتماد الكلي لعام ٢٠١٢ انخفاضاً قدره ٢٢,٢ مليون دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١، يُعزى مبلغ ٥,٢ ملايين دولار منه لتوقف عدد من البعثات السياسية الخاصة عن العمل. أما بالنسبة للبعثات المتبقية، نجم الانخفاض الكلي الذي يناهز ١٧ مليون دولار بصورة رئيسية عن حدوث انخفاض كبير في التكاليف التشغيلية (٩,٧١ مليون دولار)، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢٠ في المائة في الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. وتقابل ذلك جزئياً زيادات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٧,٨ ملايين دولار) وبند الموظفين المدنيين (٢,٤٦ مليون دولار).

١٦ - وتقر اللجنة الاستشارية بالتخفيضات في مستوى الاحتياجات من الموارد في إطار التكاليف التشغيلية بالمقارنة مع الميزانيات المعتمدة لعام ٢٠١١. لكن اللجنة تلاحظ، على النحو المبين في الفقرة ١٣ أعلاه، أن جلَّ التخفيضات الواردة في المقترحات تعكس التوقف عن دفع التكاليف غير المتكررة المعتمدة لعام ٢٠١١. وهي تُبدي أسفها لأن تقرير الأمين العام يفتقر إلى المعلومات التي تبين التدابير المتخذة لتحقيق أوجه الكفاءة المستدامة في عمل البعثات السياسية الخاصة.

## تكاليف الموظفين المدنيين

١٧ - فيما يتعلق بتكاليف الموظفين المدنيين، تمثل الزيادة الواردة في الجدول ١ أعلاه، وقدرها ٤٦,٢ مليون دولار، زيادة بنسبة ١٨ في المائة بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ للبعثات المستمرة في عام ٢٠١٢. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة تعزى أساساً إلى زيادة الاحتياجات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (٢٤,٧ مليون دولار) بسبب الزيادات في جداول المرتبات لكل من الموظفين الدوليين والوطنيين وتطبيق معدلات شواغر مخفضة لعام ٢٠١٢، وفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (٢٠,١ مليون دولار)، نظراً لتخصيص اعتماد لعنصر التوظيف المؤقت فيها لفترة ثلاثة أشهر فقط في عام ٢٠١١.

## التكاليف التشغيلية

١٨ - فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، يُعزى الانخفاض البالغ ٧١,٩ مليون دولار بصورة رئيسية إلى تخفيضات تحت بند النقل الجوي (٢١,٣ مليون دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٦,٥ مليون دولار)، والنقل البري (١٣,٨ مليون دولار)، والاتصالات (١٢,٦ مليون دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٩,٦ ملايين دولار) والسفر في مهام رسمية (٢,٥ مليون دولار)، تقابلها جزئياً زيادة تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣ ملايين دولار).

١٩ - ويُعزى الانخفاض العام في التكاليف التشغيلية في المقام الأول إلى تخفيضات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (٤٠,٥ مليون دولار)، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (٣١,٣ مليون دولار)، وفي إطار المجموعة المواضيعية الثالثة (٣,٨ ملايين دولار)، تقابلها جزئياً زيادة في الاحتياجات لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (٢,٤ مليون دولار). والعوامل الرئيسية وراء ذلك هي انخفاض قدره ٢١ مليون دولار تحت بند النقل الجوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بسبب سحب طائرة ثابتة الجناحين وطائرتين عموديتين من أسطولها الجوي (انظر A/66/354/Add.5، الفقرة ٣٢٨) وانخفاض في الاحتياجات قدره ١٦,٤ مليون دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يُعزى بصورة رئيسية إلى إنجاز مشاريع كبرى لتعزيز الأمن في عام ٢٠١١ (انظر A/66/354/Add.4، الفقرة ١٨٨).

## شؤون الموظفين

٢٠ - فيما يتعلق بالوظائف، يشير تقرير الأمين العام إلى أن المقترحات في هذا الصدد لعام ٢٠١٢ تمثل انخفاضاً قدره ٢١ وظيفة بالمقارنة مع عام ٢٠١١. وذُكر أن هذا يعكس

الأثر الصافي للتخفيضات في عدد الموظفين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (٤٤ وظيفة)، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (٢٦ وظيفة)، والمجموعة الثالثة (٣ وظائف)، تقابلها جزئياً زيادات في إطار المجموعة الأولى (وظيفتان) والمجموعة الثانية (٤ وظائف) وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (٤٦ وظيفة) (انظر A/66/354، الفقرة ٢٥، والجدول ١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المجموع الصافي للتخفيضات الذي يبلغ ٤٤ وظيفة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الذي أشار الأمين العام إليه يعكس الحالة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتلاحظ اللجنة أنه يقترح إلغاء ٥١ وظيفة أخرى في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، مما يؤدي إلى مجموع صافي للتخفيضات يبلغ ٩٥ وظيفة في تلك البعثة خلال عام ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٢١٩ أدناه).

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجدول ٣ في تقرير الأمين العام (A/66/354) يُظهر اعتماد ١٩٦ وظيفة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١١. ومن ثم، فإن اقتراح اعتماد ٢٤٢ وظيفة لعام ٢٠١٢ الوارد في تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.6)، يبيّن كزيادة قدرها ٤٦ وظيفة جديدة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوظائف المشار إليها كوظائف معتمدة وعددها ١٩٦ وظيفة قد وصفت في طلب سلطة الدخول في التزامات المقدم كي تنظر فيه اللجنة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قد أكدت، في قرارها ٢٤/٢٦٩، أن اللجنة الخامسة مخوّلة بمراجعة جميع الهياكل الإدارية ومستويات التوظيف بدقة، بما في ذلك عدد ورُتب الوظائف المنشأة من خلال ممارسة سلطة الدخول في الالتزام، عند عرض الميزانية، بهدف إدخال التعديلات عليها عند الضرورة. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تشدد اللجنة كذلك على أنها ذكرت على وجه التحديد، عند موافقتها على طلب سلطة الدخول في التزامات، أنها تتحفظ عن إبداء حكمها بشأن الوظائف بانتظار تلقي مشروع الميزانية للبعثة المذكورة والنظر فيه. ولا تعتبر اللجنة الاستشارية أن موافقتها على طلب للدخول في التزامات ينبغي أن تؤدي إلى عرض الوظائف، التي استخدمت كأساس لحساب احتياجات التمويل المقترحة، على أنها قد تمت الموافقة عليها.

٢٢ - ولاحظت اللجنة الاستشارية في عدد من البعثات السياسية الخاصة مقترحات لنقل أو إعادة تخصيص وظائف لمهام جديدة. لكن في أغلب الحالات، قُدم تبرير محدود للمهام الجديدة المقترحة. وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأنه ينبغي للأمين العام، أن يستعرض الوظائف باستمرار لتحديد ما إذا كانت مهامها لا تزال ضرورية، وهي ما زالت ترى بصورة عامة ضرورة إلغاء الوظائف التي لم تعد مطلوبة وتقديم مبررات كاملة لأي وظائف جديدة (انظر A/65/743، الفقرة ٣٠).

٢٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعدل الإجمالي للشواغر في البعثات السياسية الخاصة قد وصل، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، إلى ١٩,٤ في المائة للموظفين الدوليين و ٩,٩ في المائة للموظفين الوطنيين. ويمثل هذا تحسناً بالمقارنة مع حالة الشواغر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، التي بلغ فيها معدل الشواغر ٢٨ في المائة للموظفين الدوليين و ١٩ في المائة للموظفين الوطنيين (انظر A/65/602، الفقرة ١٩).

٢٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الإصلاحات التي وافقت عليها الجمعية العامة في الأعوام الأخيرة في مجال الموارد البشرية كانت ترمي، في جزء منها، إلى معالجة عدد من المشاكل المزمنة التي تواجهها البعثات الميدانية، بما في ذلك الصعوبات في استقدام الموظفين واستبقائهم وضرورة التمكن من نقل الموظفين بين البعثات لتلبية الاحتياجات التشغيلية المتغيرة وأثر اختلاف شروط الخدمة على معنويات الموظفين العاملين في مركز العمل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التخفيضات في معدلات الشواغر في البعثات السياسية الخاصة وترى في ذلك مؤشراً إيجابياً لأثر الإصلاحات التي جرى تنفيذها.

#### ترتيبات الدعم المقدم للبعثات السياسية الخاصة

٢٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها كانت قد أعربت في الفقرة ٢٦ من تقريرها السابق (A/65/602)، عن الرأي القائل بضرورة دراسة ترتيبات الدعم والترتيبات التنظيمية للمكاتب التي تندرج في إطار المجموعة الثالثة، وإيلاء الاعتبار لتقديم الدعم لتلك المكاتب الصغيرة استناداً إلى ما هو قائم من قدرات في المقر أو قدرات الأمم المتحدة في الميدان. وقد أحاطت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٥ علماً بهذه التوصية وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن وضع ترتيبات أكثر فعالية من حيث التكاليف لدعم جميع البعثات السياسية الخاصة في تقريره المقبل عن تلك البعثات. ويشير الأمين العام في الفقرة ١٦ من تقريره (A/66/354) إلى أن طلب الجمعية العامة قد عولج في تقرير منفصل عن تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها (A/66/340). وسترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها فيما يتعلق بذلك التقرير وعن مسألة دعم البعثات السياسية الخاصة عموماً في تقريرها الذي سيصدر في الوثيقة A/66/7/Add.21. إلا أن اللجنة الاستشارية ترى أن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/340، لا يعالج طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٩ من الجزء الثالث عشر من القرار ٢٥٩/٦٥. وتتوقع اللجنة أن يُعالج هذا الطلب في سياق الميزانية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٣.

## المشتريات

٢٦ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥، الذي أيد توصية اللجنة الاستشارية بأنه يتعين تقديم توضيح عن سياسة تفويض سلطة الشراء للبعثات الميدانية (انظر A/65/602، الفقرة ٧٤)، يذكر الأمين العام أنه تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وضع الصيغة النهائية لسياسة إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني، بشأن تفويض السلطة في البعثات الميدانية للأمم المتحدة التي تجري بقيادة إدارة الشؤون السياسية وبدعم من إدارة الدعم الميداني. وذكّر أن سلطة الشراء يفوضها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية إلى الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي في إدارة الشؤون الإدارية، الذي يفوض بدوره سلطة الشراء في البعثات الميدانية، إلى وكيل الأمين العام للدعم الميداني. وبعد ذلك، يفوض وكيل الأمين العام للدعم الميداني هذه السلطة في البعثات الميدانية إلى مدير دعم البعثات أو رئيس دعم البعثة أو المسؤولين الإداريين، حسبما ينطبق في حالة كل بعثة (A/66/354، الفقرة ١٨).

٢٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات حدد وجود عدة مشاكل تتعلق بشؤون المشتريات في البعثات السياسية الخاصة ذات نطاق متواضع، ذكر المجلس أنها كانت ناشئة عن عدم دقة الإطار القانوني والإجرائي الذي يطبق على الدعم الذي تتلقاه البعثات السياسية الخاصة من مقر الأمم المتحدة (انظر A/65/5 (Vol.1)، الفقرات ٣١٢-٣٣٠). وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بإصدار سياسة تفويض سلطة الشراء وتأمل أن يؤدي توخي الصرامة في تطبيقها إلى تجنب تكرار وقوع المشاكل التي كان مجلس مراجعي الحسابات قد أشار إلى حدوثها من قبل.

٢٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى نظرها في مقترحات الأمين العام، بأن إدارة الدعم الميداني بصددهم مبادرة لتقديم دعم معزز للبعثات السياسية الخاصة في مجال الشراء. ويُضطلع بإدارة هذه المبادرة، وهي خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات المشتريات والمقتنيات، عن طريق مركز الخدمات العالمية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي. وأبلغت اللجنة بأن الهدف من خدمات الدعم يتمثل في تقديم الدعم للبعثات السياسية الخاصة سواء في مجال الشراء أو الاقتناء، بما في ذلك إيفاد بعثات التقييم واستعراض المشتريات، ودعم الحصول على الموافقة اللازمة في حال عدم توافر الموظفين الرئيسيين أو السلطة اللازمة، وإتاحة فرص تدريب للموظفين المشتركين في عملية الاقتناء وإنشاء مكتب مساعدة في مسائل المشتريات.

٢٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن ذلك البرنامج لا يزال قيد التطوير لكنه سينفذ على سبيل التجربة في مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في

أوائل عام ٢٠١٢. وترحب اللجنة الاستشارية بهذه المبادرة التي ترمي إلى تعزيز الدعم المقدم للبعثات السياسية الخاصة في مجال المشتريات وتطلب تقديم معلومات عن تنفيذها، مشفوعة بتقييم مدى تأثيرها، في سياق الميزانية المقترحة المقبلة للأمين العام للبعثات السياسية الخاصة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تنفيذ المبادرة التجريبية ينبغي ألا يفضي بالضرورة إلى طلب توفير موارد إضافية في البعثات المعنية (انظر الفقرتين ١٦١ و ١٦٢ أدناه).

#### التمويل من موارد خارجة عن الميزانية

٣٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، بناء على طلبها الذي أيدته الجمعية العامة، تقدم في تقرير الأمين العام معلومات عن مستوى تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للبعثات السياسية الخاصة أو للأنشطة الخارجة عن الميزانية التي تشارك فيها البعثات. وفي هذا الصدد، يشير الأمين العام إلى أن من المتوقع أن تستخدم البعثات السياسية الخاصة موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٥٤,٨ مليون دولار خلال عام ٢٠١١، بينما ستبلغ تقديرات تلك الموارد لعام ٢٠١٢ ما قدره ٧٠,٦ مليون دولار (انظر A/66/354، المرفق الأول). ويشير الأمين العام إلى أنه سيتواصل بذل الجهود الرامية إلى تحسين عرض ونوعية المعلومات المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية في مشاريع الميزانية المقبلة للبعثات السياسية الخاصة (المرجع نفسه، الفقرة ١٤).

٣١ - وترحب اللجنة الاستشارية بالمعلومات المقدمة عن الموارد الخارجة عن الميزانية التي ترى أنها تزيد من الشفافية فيما يتعلق بالقدرة المتوافرة للبعثات السياسية الخاصة ومن ثم فهي معلومات تيسر تحليل الاحتياجات اللازمة لاضطلاع تلك البعثات بولاياتها. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يستمر تحسين عرض هذه المعلومات وأن ينعكس ذلك في مقترحات الميزانية المقبلة للبعثات السياسية الخاصة.

#### التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

٣٢ - فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة بشأن التعاون والتنسيق بين البعثات السياسية الخاصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، أحاطت اللجنة الاستشارية علماً بأمثلة عديدة عن الممارسات الجيدة التي تنعكس في الميزانيات المقترحة لفرادى البعثات. فعلى سبيل المثال، يشير الأمين العام إلى أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون كان قد قام في سيراليون بتنسيب بعض موظفيه في منظمات تابعة للأمم المتحدة لتعزيز مجالات العمل التي تتداخل مع ولاية المكتب، بينما ساهمت وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها أيضاً في عمل

المكتب، بوسائل منها تمويل وظائف الموظفين (A/66/354/Add.3، الفقرتان ١٢١ و ١٢٢). وفي بوروندي، بدأ العمل بدائرة الأمم المتحدة الطبية المتكاملة، التي جمعت بين مستوصف الأمم المتحدة القائم والعيادة الطبية التابعة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي (المرجع نفسه، الفقرة ١٩٣). وعلى نحو مماثل، استفادت لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة من الدعم المقدم من مكتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من الكاميرون ونيجيريا، اللذين قدما دعما لوجستيا وإداريا إلى اللجنة ومراقبي الأمم المتحدة الموفدين إلى البلدين (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٠). وفي حين أن اللجنة الاستشارية تلاحظ حالات التعاون التي عرضها الأمين العام، فإنها لا تزال تعتقد أنه توجد إمكانيات لزيادة التعاون وتحديد إمكانيات تقاسم التكاليف فيما بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة الجغرافية الواحدة. وتأمل اللجنة أن يُبذل مزيد من الجهود في ذلك الصدد.

٣٣ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ست بعثات سياسية خاصة هي بعثات متكاملة (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا). وأبلغت اللجنة بأن مركز تلك البعثات بوصفها بعثات متكاملة، مأذون به، في معظم الحالات، بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في حين أن في حالة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، صدر ذلك الإذن استنادا لمقرر لجنة السياسات التابعة للأمين العام. أما فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام كان قد طلب في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/542)، إنشاء بعثة متكاملة للأمم المتحدة. للدعم في ليبيا. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه بالرغم من أن قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) الذي أنشئت البعثة بموجبه لا ينص على وجه التحديد على طابعها المتكامل، فإن المجلس لا يعترض على مقترح الأمين العام وبأن البعثة، بهذه الصفة، تعتبر بعثة متكاملة.

٣٤ - وتقر البعثة بأنه قد يكون من الضروري في ظل بعض الظروف اتخاذ نهج متكامل تيسيرا لإنجاز ولاية البعثة على نحو فعال. غير أن اللجنة الاستشارية ترى أنه يتعين تقديم مزيد من التوضيح وتوخي قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالعملية والمعايير التي يتبناها الأمين العام لتقرير ما إذا كان سيقدم توصية بجعل بعثة ما بعثة متكاملة. وترى اللجنة أن هذه المعلومات ستيسر تقييمها لما إذا كان هيكلا بعثة مناسبة لتحقيق الأهداف المتوخاة

من ولايتها. وبناءً على ذلك، تطلب اللجنة أن تُدرج معلومات عن ذلك في الميزانية المقترحة المقبلة للبعثات السياسية.

### ثالثاً - توصيات محددة بشأن الاحتياجات من الموارد

#### ألف - المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والمبعوثون الشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

٣٥ - ترتبط الموارد المقترحة المدرجة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى لعام ٢٠١٢ والتي تبلغ ١١ ٤٣٣ ٨٠٠ دولار (أي بنسبة ٨،١ من الموارد الإجمالية) بست بعثات سياسية خاصة، تشمل مبعوثين خاصين ومبعوثين شخصيين ومستشارين خاصين للأمين العام (A/66/354/Add.1 و Corr.1). ويبين الجدول ٢ أدناه تفاصيل النفقات المتوقعة للمجموعة الأولى عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٢ بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١.

#### الجدول ٢

#### المجموعة المواضيعية الأولى: استعراض مالي عام

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق للفترة ٢٠١٢-٢٠١١	الاحتياجات لعام ٢٠١٢		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		النفقات المقدرة <sup>(ب)</sup>	الاعتمادات	البيئة
	مجموع الاحتياجات عام ٢٠١١	الاحتياجات غير المتكررة	وفورات الفرق (العجز)	الفرق (١)-(٢)			
(٦)-(٧)=(٨)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)-(١)-(٢)	(٢)	(١)	
(١٦,٢)	١ ٢١٦,٧	-	١ ٢٠٠,٥	٥٢٢,٧	١ ٣٩١,٥	١ ٩١٤,٢	المستشار الخاص للأمين العام المعني بميثاقنا
٣٨٧,٤	٣ ٤٧٤,٥	-	٣ ٨٦١,٩	٥٩١,٥	٦ ٠٨٠,٨	٦ ٦٧٢,٣	المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
١٧٩,٧	٢ ٥٧٥,٦	١٧٢,١	٢ ٧٥٥,٣	٦٥٥,٣	٣ ٤١٣,٣	٤ ٠٦٨,٦	المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
٧٠,٧	٦٢٩,٢	٤١,٩	٦٩٩,٩	٢١٥,٥	٨٨١,٩	١ ٠٩٧,٤	المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
(٢,٢)	٧٣٤,١	-	٧٣١,٩	٢٤,٢	١ ٢٥٥,٥	١ ٢٧٩,٧	المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
٧١٥,٣	١ ٤٦٩,٠	-	٢ ١٨٤,٣	-	١ ٤٦٩,٠	١ ٤٦٩,٠	ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية <sup>(ب)</sup>

الفرق للفترة ٢٠١٢-٢٠١١	مجموع الاحتياجات عام ٢٠١١	الاحتياجات لعام ٢٠١٢		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		البيئمة
		الاحتياجات غير المتكررة	مجموع	وفورات الفرق (العجز)	النفقات المقدرة <sup>أ</sup>	
(٦)-(٤)=(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)=(١)-(٢)	(٢)	(١)
(٨٢,٢)	٨٢,٢	-	-	١٣,٩	٦٨,٣	٨٢,٢
١ ٢٥٢,٥	١٠ ١٨١,٣	٢١٤,٠	١١ ٤٣٣,٨	٢ ٠٢٣,١	١٤ ٥٦٠,٣	١٦ ٥٨٣,٤

ممثل الأمم المتحدة لدى  
المجلس الدولي للمشورة  
والمراقبة لأنشطة صندوق  
تنمية العراق

المجموع

(أ) تشمل النفقات المقدرة أيضا نفقات البعثات السياسية الخاصة التي انتهت خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

(ب) من المقرر استيعاب مبلغ ١ ٤٦٩ ٠٠٠ دولار، على نحو ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٥، ضمن الاعتمادات الإجمالية المقررة للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، والإبلاغ عنه في سياق تقرير الأداء الثاني.

٣٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغا قدره ١٦ ٥٨٣ ٤٠٠ قد رُصد للبعثات السياسية الخاصة المدرجة في المجموعة المواضيعية الأولى للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويُتوقع أن تصل النفقات المقدرة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى ١٤ ٥٦٠ ٣٠٠ دولار. ويعزى الفرق البالغ ٢ ٠٢٣ ١٠٠ دولار بصورة رئيسية إلى انخفاض الاحتياجات المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة التالية:

(أ) المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار (٥٢٢ ٧٠٠ دولار) ويعزى بصورة رئيسية إلى بقاء منصب المستشار الخاص شاغرا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، مما أدى إلى انخفاض تكاليف المرتبات والسفر وغيرها من التكاليف التشغيلية. وذُكر أن من المتوقع أن يتم تعيين مستشار خاص بحلول نهاية عام ٢٠١١ (A/66/354/Add.1، الفقرة ٣٩)؛

(ب) المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص (٥٩١ ٥٠٠ دولار) ويعزى في المقام الأول إلى ارتفاع متوسط معدل الشواغر بالنسبة للموظفين الدوليين إلى ٢١ في المائة من نسبة ١٥ في المائة كما كان متوقعا؛

(ج) المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية (٦٥٥ ٣٠٠ دولار) ويعزى بصورة رئيسية إلى التأخر في استقدام موظفين لشغل ثلاث وظائف إضافية معتمدة لعام ٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرة ٩٣)؛

(د) المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية (٢١٥ ٥٠٠ دولار) ويعزى إلى انخفاض تكاليف اجتماعات الوساطة حيث لم تعد هناك حاجة إلى خدمات الأمن في أماكن عقد الاجتماعات في ولاية نيويورك، وإلى الانخفاض الكبير في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الترجمة الشفوية، وانخفاض تكاليف المرتبات الفعلية للمبعوث الشخصي عن الاعتمادات المدرجة في الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٩).

٣٧ - ويعكس إجمالي الموارد المقترحة لعام ٢٠١٢ للمجموعة المواضيعية الأولى بمبلغ ٤٣٣ ٨٠٠ دولار زيادة قدرها ١ ٢٥٢ ٥٠٠ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ وقدرها ٣٠٠ ١٨١ ١٠ دولار. وعلى النحو الوارد في الجدول ٢ أعلاه، تُعزى تلك الزيادة بصورة رئيسية إلى زيادات في البعثات السياسية الخاصة التالية:

(أ) ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية (٧١٥ ٣٠٠ دولار)، وتعزى في المقام الأول إلى المقترحات التي تعكس ميزانية العمل للسنة بأكملها، بدلا من ثمانية أشهر، كما كان عليه الحال في عام ٢٠١١ (A/66/354/Add.1، الفقرة ١٤٦)؛

(ب) المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص (٣٨٧ ٤٠٠ دولار)، وتعزى إلى تطبيق معدل شواغر أدنى بالنسبة للموظفين الدوليين، والتحسينات المدخلة على المرافق ومعدات مكافحة الحرائق وزيادة الاحتياجات لخدمات الإعلام وزيادة الاستعانة بخدمات الترجمة الخارجية (المرجع نفسه، الصفحة ٦١)؛

(ج) المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية (١٧٩ ٧٠٠ دولار)، وتعزى إلى اقتراح إنشاء وظيفة جديدة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ واحتياجات إضافية تحت بند الخبراء الاستشاريين، والتكاليف المتعلقة بتوفير حيز أماكن لمكتب الأمين العام المساعد، وزيادة الاحتياجات، تحت بند اللوازم والخدمات والمواد الأخرى (المرجع نفسه، الصفحة ٩٢).

٣٨ - ويرد في الجدول ٣ أدناه موجز للوظائف المعتمدة المدرجة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى، وحالة الشواغر في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٢.

## الجدول ٣

## المجموعة المواضيعية الأولى: الاحتياجات من الموظفين

الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	الوظائف الشاغرة في ٣١ آب/أغسطس	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	البعثة
-	-	-	٥ (١ وأ ع، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع - (رأ))	١ (٣ ف-)	٥ (١ وأ ع، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))	المستشار الخاص للأمين العام المعني بميامنار
-	-	-	١٩ (١ وأ ع، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ م، ٤ خ ع (م)، ٣ م)	١ (١ ف-٤).	١٩ (١ وأ ع، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٢ خ م، ٤ خ ع (رأ)، ٣ م)	المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
-	-	١ خ ع (رأ)	١١ (١ وأ ع، ١ أ ع م، ١ ف-٥، ٣ ف-٢، ٤ ف-٣، ٣ خ ع - (رأ))	٢ (١ ف-٥، ١ ف-٤).	١٠ (١ وأ ع، ١ أ ع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))	المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
-	-	١ (٣ ف-)	٢ (١ وأ ع، ١ ف-٣)	-	١ (١ وأ ع)	المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
-	-	-	٣ (١ وأ ع، ١ ف-٤، ١ خ ع (رأ))	-	٣ (١ وأ ع، ١ ف-٤، ١ خ ع (رأ))	المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
-	-	-	٧ (١ أ ع م، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (رأ))	٢ (١ ف-٤، ١ ف-٣)	٧ (١ أ ع م، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (رأ))	ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

(أ) عقد يقضي بأن أجره هو دولار واحد في السنة.

الاختصاصات: و أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ ف = الفئة الفنية؛ خ م = الخدمة الميدانية؛ خ ع (رأ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م = الرتبة المحلية.

## تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

## المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

٣٩ - يقترح إنشاء وظيفة إضافية واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتقديم دعم إداري للمستشار الخاص للأمين العام المعني بمسؤولية الحماية (A/66/354/Add.1، الفقرة ٩٥). وفيما يتعلق بوظيفتي المساعد الإداري الموجودتين في

المكتب، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، أن إحداها تقدم دعماً مباشراً لوكيل الأمين العام، بينما تقدم الأخرى الدعم لبقية الموظفين الفنيين في المكتب. ومن ثم يطلب تعيين مساعد إداري ثالث لتقديم دعم مخصص للمستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن في المكتب حالياً وظيفتين شاغرتين من الفئة الفنية وترى أنه يمكن تقديم الدعم الإداري اللازم للمكتب عن طريق موظفي الدعم الموجودين وبالتالي فإنها لا توصي بالموافقة على الوظيفة المقترحة لمساعد إداري.

#### المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

٤٠ - يقترح إنشاء وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٣) لدعم المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالصحراء الغربية. وأفيد بأن موظف الشؤون السياسية سيقدّم الدعم في التحضير للاجتماعات الناجمة عن استراتيجية الوساطة الجديدة التي اعتمدها الطرفان وسيتولى أيضاً تنسيق التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة بوجه عام (A/66/354/Add.1)، الفقرتان ١١٢ و ١١٣).

٤١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن يدعو الطرفين في قراره ١٩٧٩ (٢٠١١) إلى الدخول في مرحلة أكثر كثافة وموضوعية من المفاوضات ورحبت بتسارع وتيرة الاجتماعات والاتصالات. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار منها، أن الولاية السابقة للمبعوث الشخصي كانت تتمثل في المقام الأول في مساعدة الطرفين في التفاوض بشأن الاقتراحين المتعلقين بتقرير المصير وأنه تلقى في هذه المهمة دعماً من الموظفين في إدارة الشؤون السياسية. غير أن اللجنة أبلغت بأن الزيادة في كمية العمل في مكتب شمال أفريقيا خلال عام ٢٠١١ لا تسمح له بتقديم الدعم اللازم للمبعوث الشخصي فيما يتعلق بازدياد مستوى الاجتماعات والاتصالات. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراح الأمين العام.

#### تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٤٢ - يقدم الجدول ٤ أدناه تفاصيل النفقات المتوقعة تحت بند التكاليف التشغيلية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ويقارن بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٢ والموارد المعتمدة لعام ٢٠١١.

## الجدول ٤

## المجموعة المواضيعية الأولى: التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		الاحتياجات لعام ٢٠١٢		الفرق، الوفورات (العجز)	النفقات المقدرة <sup>(أ)</sup>	الاعتمادات	فئة الإنفاق
	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٢	الفرق للفترة ٢٠١٢-٢٠١١				
الاستشاريون والخبراء	٤٦٨,٤	-	٤٩٤,٨	٢٦,٤	(١,٠)	٩٠٧,٧	٩٠٦,٧	
السفر في مهام رئيسية	٢٠٩٥,٠	-	٢ ٢٧٣,٠	١٧٨,٠	١٢٧,٨	٣ ١٨٨,١	٣ ٣١٥,٩	
المرافق والهياكل الأساسية	٥٣٤,٨	٢٠٩,٨	٨١٥,٤	٢٨٠,٦	٧٣,٢	٧٧٢,٥	٨٤٥,٧	
النقل البري	١٠٧,٩	-	١٦٢,٠	٥٤,١	١٦,٢	١٧٥,٩	١٩٢,١	
النقل الجوي	١٠,٢	-	١٠,٢	-	٠,٨	١٧,٨	١٨,٦	
الاتصالات	١٨٤,١	-	٢١١,٩	٢٧,٨	٥,٧	٣٢٢,١	٣٢٧,٨	
تكنولوجيا المعلومات	٥٦,٧	٤,٢	٧٤,١	١٧,٤	(٣,٠)	٩٩,٧	٩٦,٧	
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤٢٤,٣	-	٤٨٥,١	٦٠,٨	١٧٨,٤	٤٢٤,٨	٦٠٣,٢	
<b>المجموع</b>	<b>٣ ٨٨١,٤</b>	<b>٢١٤,٠</b>	<b>٤ ٥٢٦,٥</b>	<b>٦٤٥,١</b>	<b>٣٩٨,١</b>	<b>٥ ٩٠٨,٦</b>	<b>٦ ٣٠٦,٧</b>	

(أ) يشمل مبلغ ١ ٤٦٩ ٠٠٠ دولار الذي اعتمده الجمعية العامة في القرار ٢٨٨/٦٥ لممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية سيستوعب، حسب ما قرره الجمعية العامة، في إطار الاعتماد الإجمالي للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ويبلغ عنه في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

(ب) تشمل نفقات البعثات التي انتهت خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٤٣ - وتعكس الاحتياجات التشغيلية الإجمالية لعام ٢٠١٢ البالغة ٤ ٥٢٦ ٥٠٠ دولار زيادة مقدارها ١٠٠ ٦٤٥ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. وتتصل هذه الزيادة بصورة رئيسية بزيادة الاحتياجات تحت بندي احتياجات السفر في مهام رسمية (١٧٨ ٠٠٠ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٢٨٠ ٦٠٠ دولار).

٤٤ - ورُصد مبلغ ٢ ٢٧٣ ٠٠٠ دولار للسفر في مهام رسمية، مما يمثل ٥٠ في المائة من الاحتياجات الإجمالية في بند التكاليف التشغيلية. وتعزى الزيادة المقترحة لعام ٢٠١٢ والبالغة ١٧٨ ٠٠٠ دولار إلى الزيادة في احتياجات ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية (٢٤٥ ٦٠٠ دولار)، ويقابلها جزئياً انخفاض في احتياجات السفر لمكتب المستشار الخاص

للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية (٢٧ ٣٠٠ دولار) وانتهاء ولاية ممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق تنمية العراق في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٤٥ - أما الزيادة في الاعتماد لسفر ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية (٢٤٥ ٦٠٠ دولار) فتعزى جزئياً إلى أن الاحتياجات تأخذ في الاعتبار العمل لفترة ١٢ شهراً كاملة وليس لفترة الثمانية أشهر التي كان يستند إليها الطلب لعام ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، كما تبين في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، فإن عدد المشاورات المتوقع إجراؤها خلال عام ٢٠١٢ يبلغ ١٤٢ مشاورة، مما يمثل زيادة كبيرة على المشاورات المقررة لعام ٢٠١١ التي كان يبلغ عددها ٧٥ مشاورة.

٤٦ - وتتوقع اللجنة الاستشارية رصد احتياجات السفر للبعثات السياسية الخاصة خلال عام ٢٠١٢ في إطار المجموعة المواضيعية الأولى عن كتب وبذل جهود للحد من النفقات في هذا المجال.

٤٧ - وفي بند المرافق والهياكل الأساسية، يعكس الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٨١٥ دولار زيادة مقدارها ٦٠٠ ٢٨٠ دولار عن اعتماد عام ٢٠١١، ويشمل مبلغ ٨٠٠ ٢٠٩ دولار للاحتياجات غير المتكررة. وتنعكس الزيادة في الاحتياجات تحت بند المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص (٤٠٠ ٧٦ دولار) بسبب إدخال تحسينات في مجال السلامة والأمن؛ والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية (٦٠٠ ١١٨ دولار) بسبب احتياجات الوظيفة الجديدة لمساعد إداري وتوفير مكان لمكاتب المستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية الذي تم تزويده حتى الآن بـ ١١٨ مكتب من مكاتب من موارد خارجية؛ والمبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية (٦٠٠ ٥٣ دولار) للاحتياجات المتعلقة بالوظيفة الإضافية المقترحة لموظف للشؤون السياسية؛ وممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية (٣٢ ٠٠٠ دولار)، ويأخذ ذلك في الاعتبار احتياجات سنة كاملة مقارنة بالأشهر الثمانية المدرجة في ميزانية عام ٢٠١١.

٤٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ما اقترحه الأمين العام من موظفين وموارد للبعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى، مع مراعاة التوصية الواردة في الفقرة ٣٩ أعلاه، التي يجب تعديل تكاليفها التشغيلية أيضاً.

## باء - المجموعة المواضيعية الثانية: أفرقة رصد الجزاءات

٤٩ - ترتبط الموارد المقترحة للمجموعة المواضيعية الثانية لعام ٢٠١٢ وبالبلغة ٣٠٠ ٣٩٦ ٣٢ دولار (١,٨ في المائة من الموارد الإجمالية) والتي يتضمنها تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.2 و Corr.1) بإحدى عشرة بعثة سياسية خاصة، تشمل مختلف أفرقة رصد الجزاءات المنبثقة عن مقررات مجلس الأمن. ويقدم الجدول ٥ تفاصيل النفقات المتوقعة للمجموعة المواضيعية الثانية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٢ مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١.

## الجدول ٥

## المجموعة المواضيعية الثانية: استعراض مالي عام

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق للفترة ٢٠١٢-٢٠١١	الاحتياجات لعام ٢٠١٢		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		النفقات المقدرة <sup>(١)</sup>	الاعتمادات	البعثة
	مجموع الاحتياجات عام ٢٠١١	الاحتياجات غير المتكررة	وفورات الفرق (العجز)	مجموع			
(٦)-(٤)=(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
٤٨,٣	٢ ١٨٦,٢	٣,١	٢ ٢٣٤,٥	٤٣,٨	٣ ٨٠٥,٣	٣ ٩٤٩,١	فريق الرصد المعني بالصومال ولريتريا
-	٦٤١,٧	١٨,٢	٦٤١,٧	١٩٨,٦	١ ٠٦٦,٢	١ ٢٦٤,٨	فريق الخبراء المعني بليبيريا
١٦,٥	١ ٣٠٢,٩	١٨,٢	١ ٣١٩,٤	١٣٦,٩	٢ ٤٧٣,١	٢ ٦١٠,٠	فريق الخبراء المعني ببوت ديفوار
٩٨,٤	١ ٤٤٧,٩	١٥,٠	١ ٥٤٦,٣	٣٩,٤	٢ ٧٣٩,١	٢ ٧٧٨,٥	فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
٤٣,٦	١ ٨٠٢,٧	٢٠,٢	١ ٨٤٥,٣	١١,٢	٣ ٥١٠,٥	٣ ٥٢١,٧	فريق الخبراء المعني بالسودان
(٢٤٥,٩)	٣ ٠٣٦,٢	-	٢ ٧٩٠,٣	٧٧١,١	٥ ١٩١,٩	٥ ٩٦٣,٠	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
(٢٤,١)	٣ ٢١٧,٧	-	٣ ١٩٣,٦	-	٣ ٢١٧,٧	٣ ٢١٧,٧	فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية
٩٢٦,٦	١ ٦٧٠,٤	١٥,٠	٢ ٥٩٧,٠	١٩٥,٢	١ ٤٧٥,٢	١ ٦٧٠,٤	فريق الخبراء المعني بليبيا <sup>(١)</sup>
(٣٥,٢)	٤ ٢٩٩,٠	٤,٥	٤ ٢٦٣,٨	٥٧٣,٧	٧ ٦٥٧,٥	٨ ٢٣١,٢	فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

الفرق للفترة ٢٠١٢-٢٠١١	الاحتياجات لعام ٢٠١٢		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		الاعتمادات (١)	النفقات المقدرة <sup>أ</sup> (٢)	وفورات الفرق (العجز) (٣)=(١)-(٢)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة (٤)	مجموع الاحتياجات عام ٢٠١١ (٦)	البيثة
	الاحتياجات غير المتكررة (٥)	مجموع الاحتياجات عام ٢٠١١ (٦)								
(٦)-(٤)=(٧)										
٢٥,٢	٣٠٤٥,٧	١٢,٧	٣٠٧٠,٩	٦١٣,١	٥٧٢١,٥	٦٣٣٤,٦				الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
(٩,٥)	٨٩٠٢,٠	-	٨٨٩٢,٥	٣٣١,٨	١٦٩٥٨,٩	١٧٢٩٠,٧				المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
٨٤٣,٩	٣١٥٥٢,٤	١٠٦,٩	٣٢٣٩٦,٣	٢٩١٤,٨	٥٣٨١٦,٩	٥٦٧٣١,٧				المجموع

(أ) يُستوعب مبلغ ٤٠٠ ٦٧٠ ١ دولار، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٥ لفريق الخبراء المعني بليبيا، حسب ما قرره الجمعية العامة، في إطار الاعتماد العام للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ويبلغ عنه في سياق تقرير الأداء الثاني.

٥٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اعتماد مبلغ ٥٦ ٧٣١ ٧٠٠ دولار للبعثات السياسية الخاصة أدرج في المجموعة المواضيعية الثانية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتقدر النفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ ٥٣ ٨١٦ ٩٠٠ دولار. ويعزى الفرق البالغ ٢ ٩١٤ ٨٠٠ دولار بصورة رئيسية إلى انخفاض الاحتياجات تحت البعثات السياسية الخاصة التالية:

(أ) فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (١٠٠ ٧٧١ دولار)، الذي يعزى بصورة رئيسية إلى عدم استخدام المبلغ المعتمد للخبراء الاستشاريين خلال عام ٢٠١١ وقيام الخبراء بعدد أقل من السفريات بسبب استخدام وسائل بديلة لجمع المعلومات (A/66/354/Add.2 و Corr.1، الفقرة ٨٨)؛

(ب) الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (١٠٠ ٦١٣ دولار)، ويعزى في المقام الأول إلى استيعاب تكاليف انتقال اللجنة إلى مكاتب جديدة، أدرجت في ميزانية عام ٢٠١٠، في سياق الانتقال في إطار المخطط العام لتحديد مباني المقر (المرجع نفسه، الفقرة ١٦٦)؛

(ج) فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان (٥٧٣ ٧٠٠ دولار) ويعزى بصورة رئيسية إلى شغور وظيفتين لمدة تسعة أشهر خلال فترة السنتين وعدم تمكن الموظفين من

السفر مع الخبراء لمعظم عام ٢٠١٠، إذ كانوا مشغولين باستعراض الكيانات المدرجة في القائمة الموحدة (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٣)؛

(د) المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (٨٠٠ ٣٣١ دولار)، ويعزى بصورة رئيسية إلى أن التكاليف الفعلية لمرتبات شاغلي الوظائف كانت في المتوسط أدنى من التكاليف القياسية للمرتبات (المرجع نفسه، الفقرة ١٨٣).

٥١ - ويعكس إجمالي الموارد المقترحة لعام ٢٠١٢ للبعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة المواضيعية الثانية والبالغة ٣٠٠ ٣٩٦ ٣٢ دولار زيادة قدرها ٩٠٠ ٨٤٣ دولار، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ والبالغة ٤٠٠ ٥٥٢ ٣١ دولار. وكما ورد في الجدول ٥ أعلاه، تعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى الاحتياجات الإضافية لفريق الخبراء المعني بليبيا (٦٠٠ ٩٢٦ دولار) بسبب استناد اعتماد عام ٢٠١٢ إلى فترة ١٢ شهرا في حين كانت ميزانية عام ٢٠١١ تغطي ٧ أشهر من العمل. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض احتياجات فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٩٠٠ ٢٤٥ دولار) نتيجة لانخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الاستشاريين والخبراء بسبب وقف الاعتماد لسفر الخبراء الاستشاريين واستخدام وسائل بديلة لجمع المعلومات.

٥٢ - ويوجز الجدول ٦ الوظائف المعتمدة في إطار المجموعة المواضيعية الثانية، وحالة الشواغر في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٢:

#### الجدول ٦

#### المجموعة المواضيعية الثانية: الاحتياجات من الموظفين

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
فريق الرصد المعني بالصومال	٣	-	٤	١	-	-
	(١ خ ع (رأ)، ٢ م)		(١ ف-٣، ١ خ ع (رأ)، ٢ م)	(١ ف-٣)		
فريق الخبراء المعني بليبيا	-	-	-	-	-	-
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار	١ ف-٣	-	١ ف-٣	-	-	-
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	١ ف-٣	-	١ ف-٣	-	-	-

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها	البعثة
٢	-	٢	-	-	-	فريق الخبراء المعني بالسودان
(١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))		(١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))				
٤	١	٤	-	-	-	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
(٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)) (١ ف-٣)		(٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)) (١ ف-٣)				
٤	-	٤	-	-	-	فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية
(١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))		(١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))				
٢	-	٢	-	-	-	فريق الخبراء المعني بليبيا
(١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))		(١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))				
١٠	٢	١٢	٢	-	-	فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات
(١ ف-٥، ١ ف-٤، ٣ ف-٣، ٥ خ ع (رأ)) (١ ف-٣)		(١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٦ خ ع (رأ)) (١ ف-٤، ١ خ ع (رأ))				
٥	-	٥	-	-	-	الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)
(١ ف-٥، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))		(١ ف-٥، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))				
٤٠	١	٤١	١	-	-	المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
(١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ١ مد-٢، ١٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٤ ف-٢، ٨ خ ع (رأ)) (١ ف-٣)		(١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ١ مد-٢، ١٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٤ ف-٢، ٨ خ ع (رأ)) (١ ف-٣)				

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م = الرتبة المحلية.

### تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

٥٣ - يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة إضافية لموظف للشؤون السياسية (ف-٣) (A/66/354/Add.2 و Corr.1، الفقرة ١٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات

التكميلية التي قدّمت إليها أن موظف الشؤون السياسية المقترح سيزوّد الخبراء في فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بالدعم التحليلي اللازم للفريق حتى يتمكن من إنجاز ولايته الموسعة، على النحو المجرى في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠) والمتمثلة في رصد نظامين للجزءات، في الصومال وفي إريتريا. وقد أدى توسيع الولاية إلى زيادة عدد الخبراء من أربعة إلى ثمانية خبراء، وهو ما اقتضى دعماً إضافياً. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ملاك الموظفين في فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا يتألف حالياً من موظف واحد من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وموظفين اثنين من الرتبة المحلية. ونظراً إلى زيادة عدد الخبراء في فريق الرصد وولايته الموسعة، فليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على مقترح إنشاء وظيفة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣).

فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحرارة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

٥٤ - يقترح إنشاء وظيفة لموظف قانوني (ف-٤) ووظيفة لمساعد لشؤون البحوث (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لدعم مكتب أمينة المظالم (A/66/354/Add.2 و Corr.1، الفقرة ١٤٤). وفي المعلومات التكميلية التي قدّمت إلى اللجنة الاستشارية، سلّط الأمين العام الضوء على زيادة عبء العمل على أمينة المظالم، لا سيما فيما يتعلق بطلبات رفع أسماء من قائمة الجزاءات المفروضة على الأفراد أو الكيانات، والتي يقتضي الطلب الواحد منها إعداد تقرير شامل لتقدمه إلى لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ويذكر الأمين العام أن هناك حاجة إلى الموظف القانوني حتى يقوم بجملة أمور منها إجراء بحوث موسعة في المجال القانوني وفي المصادر العلنية، وإعداد مواجيز وقائع، والمساعدة في إعداد تقارير أمينة المظالم إلى اللجنة والاتصال بالبعثات الدائمة والمنظمات الدولية بشأن المسائل المتعلقة بعمل المكتب. وسيكون مساعد شؤون البحوث مسؤولاً، في جملة مهام، عن استخراج وتصنيف المعلومات الأساسية والفنية، وتجهيز البيانات وإدخالها في قاعدة البيانات ذات الصلة وتجميع المواد الإحصائية. ونظراً إلى زيادة عبء العمل على مكتب أمينة المظالم، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفتين المطلوبتين لموظف قانوني (ف-٤) ومساعد لشؤون البحوث (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

٥٥ - يقترح إنشاء وظيفة جديدة (ف-٣) لموظف لشؤون حقوق الإنسان في المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (A/66/354/Add.2 و Corr.1، الفقرة ١٨٤). وفي المعلومات التكميلية التي قدّمت إلى اللجنة الاستشارية، يذكر الأمين العام أن الحاجة إلى

هذه الوظيفة الجديدة تستند في المقام الأول إلى قرار مجلس الأمن ١٩٦٣ (٢٠١٠) الذي نص على أن فعالية تدابير مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان يكملان ويعززان بعضهما بعضاً، ويشكلان جزءاً أساسياً من أي جهود ناجحة لمكافحة الإرهاب. ولاحظ مجلس الأمن أهمية احترام سيادة القانون لتتسنى مكافحة الإرهاب بفعالية، ومن ثم شجّع المديرية التنفيذية على مواصلة تطوير أنشطتها في هذا المجال، لضمان معالجة جميع قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بتنفيذ قرارَي المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) معالجة عادلة على نحو متسق.

٥٦ - وورد أن الوظائف التي سيضطلع بها موظف شؤون حقوق الإنسان المقترح تشمل جملة أمور منها مساعدة المدير التنفيذي والموظف الأقدم لشؤون حقوق الإنسان على صياغة استراتيجيات لوضع وتنفيذ أنشطة من أجل دمج حقوق الإنسان في أعمال المديرية التنفيذية؛ وجمع البيانات وتحليلها وإسداء المشورة بشأن قضايا حقوق الإنسان لموظفي المديرية التنفيذية؛ وإعداد مذكرات إحاطة بالمعلومات الأساسية بشأن الجوانب القانونية لقضايا حقوق الإنسان ذات الصلة؛ والمشاركة في وضع استراتيجيات وطنية شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب.

٥٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قبل اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٩٦٣ (٢٠١٠)، كان لدى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بالفعل عنصر حقوق الإنسان في ولايتها، وهو شرط تدل عليه الموافقة على وظيفة موظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان (ف-٥) في ملاك موظفيها. وترى اللجنة الاستشارية أن ملاك الموظفين الحالي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لديه القدرة على الاضطلاع بالمهام المكلفة بها في ولايتها، وعلى هذا النحو، فإنها لا توصي بالموافقة على الوظيفة الإضافية المطلوبة.

#### تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٥٨ - يقدم الجدول ٧ تفاصيل النفقات المتوقعة الواردة ضمن التكاليف التشغيلية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويقارن بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٢ والموارد المعتمدة لعام ٢٠١١.

## الجدول ٧

## المجموعة المواضيعية الثانية: التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١			الاحتياجات لعام ٢٠١٢		
	الاعتمادات <sup>(١)</sup>	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدّر	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١	الفرق للفترة ٢٠١٢-٢٠١١
الاستشاريون والخبراء	٢٧ ١٦٣,٤	٢٦ ٢٣٩,٧	٩٢٣,٧	١٦ ٨٢٦,٦	١٦ ١٠٥,١	٧٢١,٥
السفر في مهام رسمية	٣ ٨٠٢,٣	٣ ٣٤٥,١	٤٥٧,٢	٢ ٠٤١,٩	٢ ٢٣٢,٣	(١٩٠,٤)
المرافق والهياكل الأساسية	٤ ٥١٢,٥	٣ ٩٢٧,٦	٥٨٤,٩	١ ٨٩٣,٨	١ ٩١٩,٤	(٢٥,٦)
النقل البري	١٤٤,٧	١٤٦,٩	(٢,٢)	١١٨,٥	٩٣,١	٢٥,٤
الاتصالات	٥٠١,٢	٤٥٣,٣	٤٧,٩	٢٧٢,٢	٢٧٩,١	(٦,٩)
تكنولوجيا المعلومات	٨٦٧,٦	٨٤١,١	٢٦,٥	٥٣٣,٩	٤٤٧,٨	٨٦,١
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤٥٢,٤	٣٩٨,١	٥٤,٣	٢١٧,٧	٢٤٥,٧	(٢٨,٠)
<b>المجموع</b>	<b>٣٧ ٤٤٤,١</b>	<b>٣٥ ٣٥١,٨</b>	<b>٢ ٠٩٢,٣</b>	<b>٢١ ٩٠٤,٦</b>	<b>٢١ ٣٢٢,٥</b>	<b>٥٨٢,١</b>

(أ) تشمل مبلغ ٤٠٠ ٦٧٠ ١ دولار اعتمده الجمعية العامة في القرار ٢٨٨/٦٥ لفريق الخبراء المعني بليبيا، يتم استيعابه، حسب قرار الجمعية العامة، ضمن الاعتمادات الإجمالية المقررة للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ويقدم تقرير عنه في سياق تقرير الأداء الثاني.

٥٩ - وتعكس الاحتياجات التشغيلية الإجمالية لعام ٢٠١٢ البالغة ٦٠٠ ٩٠٤ ٢١ دولار زيادة قدرها ١٠٠ ٥٨٢ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. وتتعلق الزيادة في المقام الأول بزيادة الاحتياجات تحت بندَي الاستشاريين والخبراء (٧٢١ ٥٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٨٦ ١٠٠ دولار) ويعادها جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بند السفر في مهام رسمية (١٩٠ ٤٠٠ دولار).

٦٠ - وتعزى الزيادة في الاعتماد المخصص للاستشاريين والخبراء، المطلوب له مبلغ ٦٠٠ ٨٢٦ ١٦ دولار لعام ٢٠١٢، بصورة رئيسية إلى زيادة الاحتياجات لفريق الخبراء المعني بليبيا (٧٨٧ ١٠٠ دولار) حيث يعكس الطلب لعام ٢٠١٢ العمل لفترة ١٢ شهرا كاملة وليس لفترة السبعة أشهر التي استندت إليها الميزانية لعام ٢٠١١، وكذلك دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (٢٦٦ ٦٠٠ دولار) نتيجة توظيف خبير إضافي استشاريا. ويقابل هذه الزيادات جزئيا انخفاض في الاحتياجات في بعثات أخرى، وفي المقام الأول فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (٦٨ ٩٠٠ دولار) نتيجة انخفاض

متوسط الأتعاب لخبرائها ولفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٢٠٠ ٢٥١ دولار) بسبب وقف الاعتماد المتعلق بسفر الاستشاريين واستخدام وسائل بديلة لجمع المعلومات. وترحب اللجنة الاستشارية بالمبادرة التي اضطلع بها فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لخفض احتياجاته من السفر من خلال تحديد وسائل بديلة لتنفيذ ولايته.

٦١ - وأكدت الجمعية العامة في الفقرة ٨ من الفرع الثالث عشر من قرارها ٢٥٩/٦٥ ضرورة توخي مزيد من الشفافية في عرض الموارد المخصصة للسفر والاستشاريين في إطار المجموعة المواضيعية الثانية، حتى يتسنى للجمعية العامة اتخاذ قرارات مستنيرة. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة الاستشارية أنه من الضروري مواصلة إجراء تحسينات وتطلب أن تكون المعلومات المقدمة في مشاريع الميزانية المقبلة بشأن فئة الإنفاق المتعلقة بالاستشاريين والخبراء مفصلة وأن تتضمن تفاصيل المهام الاستشارية المطلوبة.

٦٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المبالغ المدفوعة للاستشاريين والخبراء تتحدد جزئياً حسب موقعهم. وكما يرد في الجدول ٨، يقيم استشاريو وخبراء أربع من البعثات السياسية الخاصة في المجموعة الثانية، في بلدانهم الأصلية. وفي هذه الحالات، تستند الأتعاب المدفوعة فقط إلى خلفيتهم وخبرتهم. ولكن عندما يطلب إلى الخبراء العمل في مواقع تبعد عن مقارهم الأصلية فإنهم يحصلون على بدل إضافي لغلاء المعيشة، يبلغ ٧٠٠ ٥ دولار لنيويورك و ٣٧٠٠ دولار لأديس أبابا أو نيروبي شهرياً. وفي الحالتين، تسدد أيضا مبالغ استحقاقات السفر السارية عندما يسافرون. ولكن في هذه الحالة تطبق تسويات على بدل غلاء المعيشة عن الوقت الذي يكون فيه الخبر المعني على سفر.

#### الجدول ٨

#### المجموعة المواضيعية الثانية: موقع البعثات والخبراء والاستشاريين

الموقع	البعثة
نيروبي	فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا
من البلد الأصلي	فريق الخبراء المعني بليبيريا
من البلد الأصلي	فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار
من البلد الأصلي	فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
أديس أبابا	فريق الخبراء المعني بالسودان
نيويورك	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
نيويورك	فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية

فريق الخبراء المعني بليبيا	من البلد الأصلي
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ نيويورك (٢٠٠٤) المتعلق بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات	نيويورك
توفير الدعم للجنة مجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)	نيويورك

٦٣ - يخصص اعتماد قدره ٥٣٣ ٩٠٠ دولار تحت بند تكنولوجيا المعلومات، يعكس زيادة قدرها ٨٦ ١٠٠ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة تعزى بصورة رئيسية إلى اقتناء البرمجيات المتخصصة حسبما كان مقرراً لكي تستخدمها عدد من البعثات السياسية الخاصة خلال عام ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار أن هذه البرمجيات مطلوبة لتيسير تحليل كميات كبيرة من البيانات المعقدة. وأبلغت اللجنة أيضاً أن البرمجيات، التي كانت مستخدمة أيضاً في إدارات ومكاتب أخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، قد جرى شراؤها لأربعة أفرقة معنية بالجزاءات في عام ٢٠١١ وأنه من المعتزم اقتناؤها في عام ٢٠١٢ لخمس بعثات سياسية خاصة أخرى. وفي عام ٢٠١٢، يدرج مبلغ مجموعه ٩٢ ٤٠٠ دولار لهذه البرمجيات، يتكون من ٧٥ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف بدء غير متكررة للأفرقة الإضافية الخمسة التي ستقتني لها البرمجيات في عام ٢٠١٢؛ والرسوم السنوية البالغة ١ ٢٠٠ دولار للبعثات الأربع التي جرى فيها تركيب البرمجيات في عام ٢٠١١؛ و ١٢ ٦٠٠ دولار للتدريب على استخدامها في جميع البعثات التسع. وترى اللجنة الاستشارية أن هناك جدوى من توحيد البرمجيات التي تستخدمها مختلف الأفرقة. ونظراً إلى أن هذه البرمجيات مستخدمة في إدارات ومكاتب أخرى، فإن اللجنة تأمل أن يؤدي استخدامها إلى خفض في سعر شراء الوحدة.

٦٤ - ولاحظت اللجنة الاستشارية أن الزيادة في الاعتماد الكلي المرصود لفريق الخبراء المعني بكونت ديفوار لعام ٢٠١٢ وقدرها ١٦ ٥٠٠ دولار تعزى في المقام الأول إلى تكلفة اقتناء البرمجيات المتخصصة المشار إليها في الفقرة ٦٣ أعلاه والتدريب على استخدامها (A/66/354/Add.2 و Corr.1، الفقرة ٤٠). ومع مراعاة توقع انخفاض النفقات لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢ بمقدار ١٣٦ ٩٠٠ دولار، ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن استيعاب تكلفة اقتناء البرمجيات المتخصصة في حدود الموارد المعتمدة لها لعام ٢٠١١، وتوصي بمواصلة الأخذ بهذا النهج في عام ٢٠١٢.

٦٥ - وفيما يتعلق بالدعم المقدم للجنة مجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، طُلِبَت زيادة قدرها ٢٥ ٢٠٠ دولار في الاعتماد الكلي لعام ٢٠١٢. وتعزى الزيادة بصورة

رئيسية إلى أحد المشاريع المقررة لإنشاء نظام لإدارة المعارف/المعلومات من أجل تجهيز وثائق اللجنة وإدارتها والوصول إليها وتخزينها وإيداعها في المحفوظات (المرجع نفسه الفقرة ١٦٥). وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية توقع انخفاض النفقات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمقدار ١٠٠ ٦١٣ دولار، فإنها ترى أنه يمكن استيعاب تكلفة إنشاء نظام إدارة المعارف في حدود الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ (٣٠٤٥٧٠٠ دولار) وتوصي بمواصلة الأخذ بهذا النهج في عام ٢٠١٢.

٦٦ - وفيما يتعلق بعام ٢٠١٢، طُلبت احتياجات قدرها ٢٠٤١٩٠٠ دولار لأغراض السفر الرسمي، بما يعكس انخفاضاً قدره ٤٠٠ ١٩٠ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. ويعود هذا الانخفاض إلى تقليص الاحتياجات لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) المتعلق بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان (٨٠٠ ١٤٢ دولار) استناداً إلى أنماط الإنفاق حتى تاريخه؛ وفريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية (٩٠٠٠٠ دولار) بعد إعادة تقييم الاحتياجات من الدعم اللازمة أثناء الزيارات الميدانية؛ والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (٥٣٠٠٠ دولار) حيث إنه لا يتوقع أن تنظم المديرية التنفيذية اجتماعاً خاصاً في عام ٢٠١٢، مثلما حدث في عام ٢٠١١. وتقابل هذه الانخفاضات جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة بفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (٥٨٣٠٠ دولار) بسبب احتياجات السفر اللازمة لشاغل وظيفة موظف الشؤون السياسية المقترحة المقبل، وفريق الخبراء المعني بليبيا (٣٧١٠٠ دولار) بسبب رصد اعتماد للعمل لفترة ١٢ شهراً كاملة. وترحب اللجنة الاستشارية بالانخفاض في الاعتماد الكلي المخصص للسفر الرسمي لعام ٢٠١٢ وتشجع على مواصلة الجهود المبذولة لتحديد المزيد من أوجه تحقيق الكفاءة في هذا المجال.

٦٧ - ودون الإحلال بما سبق، فيما يتعلق بفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغاً قدره ١١٣٥٠٠ دولار رُصدت تحت بند السفر الرسمي، وهو بذات المستوى الذي اعتمد لعام ٢٠١١، لتغطية تكاليف الموظفين المصاحبين للخبراء لحضور الاجتماعات وخلال زيارتهم الميدانية. إلا أن اللجنة تلاحظ أنه ذُكر أن سفر هؤلاء الخبراء سيكون أقل في عام ٢٠١٢ (A/66/354/Add.2 و Corr.1، الفقرة ٨٧). وتلاحظ اللجنة أيضاً من واقع المعلومات التكميلية المقدّمة لها أن النفقات المتوقعة تحت بند السفر الرسمي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تبلغ ١٤٠٨٠٠ دولار. واستناداً إلى نمط الإنفاق والانخفاض في معدلات سفر الخبراء المشار إليه في تقرير الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية برصد مبلغ ٧٠٠٠٠ دولار للسفر الرسمي للموظفين لفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

## الموارد الخارجة عن الميزانية

٦٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية مما ورد في تقرير الأمين العام (A/66/354، المرفق الأول) أنه من المتوخى أن تستفيد بعثتان سياسيتان خاصتان في إطار المجموعة المواضيعية الثانية من الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة التي يبلغ مجموعها ٧٠٥ ٠٠٠ دولار خلال عام ٢٠١٢ (دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (٤٢٥ ٠٠٠ دولار) والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (٢٨٠ ٠٠٠ دولار)). وترحب اللجنة الاستشارية بتقديم هذه المعلومات إليها وتطلب إيرادها على نحو أوضح في التقارير المقبلة المتعلقة بالمجموعة المواضيعية الثانية، مثلما حدث في الميزانيات المقترحة لعام ٢٠١٢ للمجموعتين المواضيعيتين الأولى والثالثة.

## التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

٦٩ - فيما يتعلق بجهود التعاون والتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لاحظت اللجنة الاستشارية المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام. ولاحظت اللجنة، على سبيل المثال، ما توفره بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من حيز مكثبي ومعدات تكنولوجيا المعلومات وغير ذلك من الدعم الإداري لفريق الخبراء المعني بليبيريا (A/66/354/Add.2، الفقرة ٢٣). وبالمثل، أُشير إلى أن فريق الخبراء المعني بكويت ديفوار يتبادل المعلومات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويستفيد أيضاً من خلال الدعم اللوجستي المقدم من مختلف مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣). وتشجع اللجنة الاستشارية على مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين أعضاء مختلف الأفرقة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. فهذا التعاون ليس مفيداً من الناحية الموضوعية فحسب، بل إنه يسهل أيضاً توفير الدعم الإداري واللوجستي لأعمال هذه الجهات على نحو فعال ويتسم بالكفاءة من حيث التكلفة.

٧٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الملاك الوظيفي والموارد اللذين اقترحهما الأمين العام للبعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة المواضيعية الثانية، رهنا بالتوصيات الواردة في الفقرات ٥٧ و ٦٤ و ٦٥ أعلاه. وينبغي أيضاً تعديل التكاليف التشغيلية لمراعاة التوصية الواردة في الفقرة ٥٧.

## جيم - المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان

٧١ - تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٢ للبعثات السياسية الخاصة العشرة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة ١٠٠ ٨٩١ ١٢٦ دولار، بما يمثل نسبة ٢٠,٥ في المائة من الموارد الكلية المطلوبة للبعثات السياسية الخاصة (انظر A/66/354 و A/66/354/Add.3). ويرد في الجدول ٩ تحليل بحسب البعثة، للنفقات المتوقعة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، للاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٢.

الجدول ٩

### المجموعة المواضيعية الثالثة: نظرة عامة عن الوضع المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البعثة	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	وفورات (عجز)	مجموع الاحتياجات غير متكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١ الفرق	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	١٣ ٩١٦,٢	١٣ ٨٦٧,٨	٤٨,٤	٨ ٨٥٧,٥	٧ ٧١٥,٣	١ ١٤٢,٢
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٥ ٩٨٨,٧	٣٥ ٧٩٥,٦	١٩٣,١	٢٠ ٨٨١,٧	١٩ ٧٩٣,٦	١ ٠٨٨,١
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	٣٣ ٠٧٦,٩	٣٣ ٠٣١,٥	٤٥,٤	١٨ ٩٨٢,١	١٨ ٤٤٠,١	٥٤٢,٠
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	٣٢ ٧٨٣,٥	٣٢ ٧٨٣,٥	-	١٧ ٤٠٤,٥	١٦ ٣٤٥,٠	١ ٠٥٩,٥
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	٣٣ ٤٥٦,٥	٣٧ ١٣٢,٩	(٣ ٦٧٦,٤)	١٧ ٧١١,٦	١٦ ٦٢٩,٧	١ ٠٨١,٩
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	١٦ ٨٣٤,٩	١٦ ٣٣٣,٩	٥٠١,٠	٨ ٨٥٤,٦	٨ ٧١٤,٢	١٤٠,٤
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا	٦ ٢٩٣,٠	٥ ٩٣٧,٧	٣٥٥,٣	٣ ١١٢,٨	٣ ١٣٣,٠	(٢٠,٢)
مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	٢٢ ١٤٥,٨	٢٢ ٢٥١,٣	(١٠٥,٥)	١٧ ٤٥٥,٨	٢٢ ١٤٥,٨	(٤ ٦٩٠,٠)
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	١٧ ٤٣٢,١	١٧ ٢٥٢,٤	١٧٩,٧	٩ ٢٠٦,٥	٩ ٠٩٤,٢	١١٢,٣
مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا	٣ ٥٠٥,٢	٣ ٦٠٦,٧	(١٠١,٥)	٤ ٤٢٤,٠	٣ ٥٠٥,٢	٩١٨,٨

البعثة	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	وفورات (عجز)	مجموع الاحتياجات غير متكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
بعثة الأمم المتحدة في نيبال <sup>(أ)</sup>	٢٥ ٨٠٤,١	٢٣ ٦٢٨,٣	٢ ١٧٥,٨	-	٥ ١٣٠,٥	(٥ ١٣٠,٥)
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي <sup>(ب)</sup>	٣٦ ٥٥٩,٢	٣٦ ٤٧٧,٠	٨٢,٢	-	-	-
<b>مجموع الاحتياجات</b>	<b>٢٧٧ ٧٩٦,١</b>	<b>٢٧٨ ٠٩٨,٦</b>	<b>(٣٠٢,٥)</b>	<b>١ ٥٩٨,٨</b>	<b>١٣٠ ٦٤٦,٦</b>	<b>(٣٧٥٥,٥)</b>

(أ) مدد مجلس الأمن بقراره ١٩٣٩ (٢٠١٠) ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. واستمرت أنشطة تصفية البعثة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١١.

(ب) حلت بعثة أصغر حجماً هي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠).

٧٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغاً قدره ١٠٠ ٢٧٧ ٧٩٦ دولار رُصد للبعثات السياسية الخاصة المشمولة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومن المتوقع أن تصل النفقات التقديرية، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى مبلغ ٦٠٠ ٢٧٨ ٠٩٨ دولار، بما يعكس زيادة تبلغ ٥٠٠ ٣٠٢ دولار عن الاعتماد المرصود. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ذلك يعود في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية التي تكبدها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (٤٠٠ ٦٧٦ ٣ دولار)، والتي قابلها جزئياً الانخفاض في الإنفاق المتوقع في بعثة الأمم المتحدة في نيبال (٨٠٠ ١٧٥ ٢ دولار)، ودعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة (٥٠١ ٠٠٠ دولار)، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا (٣٥٥ ٣٠٠ دولار).

٧٣ - وفيما يتعلق بعام ٢٠١٢، تعكس الاحتياجات المقدرة البالغة ١٠٠ ١٢٦ ٨٩١ دولار انخفاضاً قدره ٥٠٠ ٣٧٥٥ دولار، أي نسبة ٢,٩ في المائة، عن الاحتياجات المعتمدة لعام ٢٠١١ وقدرها ٦٠٠ ١٣٠ ٦٤٦ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الانخفاض يعكس بصورة رئيسية الآثار المجتمعة لإغلاق بعثة الأمم المتحدة في نيبال خلال عام ٢٠١١ (٥٠٠ ١٣٠ ٥٠٠ دولار)، وانخفاض الاحتياجات المطلوبة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي (٦٩٠ ٠٠٠ دولار)، بما يعكس وقف سداد تكاليف غير متكررة متعلقة بمرحلة الانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وقد قابلت هذه الانخفاضات جزئياً زيادة في الاحتياجات في عدد من البعثات الأخرى، وخاصة في مكتب الأمم المتحدة

لغرب أفريقيا (٢٠٠ ١٤٢ ١ دولار)، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (١٠٠ ١٠٨٨ ١ دولار)، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (٥٠٠ ١٠٥٩ ١ دولار)، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (٩٠٠ ١٠٨١ ١ دولار)، ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا (٨٠٠ ٩١٨ ١ دولار).

٧٤ - ويوجز الجدول ١٠ الوظائف المعتمدة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة لعام ٢٠١٠، وحالة الشواغر في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٢.

## الجدول ١٠

## المجموعة المواضيعية الثالثة: الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المعاد تصنيفها	الوظائف الجديدة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	الوظائف الشاغرة في ٣١ آب/أغسطس	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	البعثة
-	-	٤٢	١ (١ م ف و)	٤٠	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا
	(٢ ف-٤)	(١ وأع، ٢ مد-١، ٣ ف-٥، ٣ م ف و، ٣ م ف و، ١٦ م)		(١ وأع، ٢ مد-١، ٣ ف-٥، ٣ ف-٣، ٣ م ف و، ١٦ م)	
-	-	١٦٨	٢٤	١٦٨	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
		(١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ٣ ف-١٤، ٤ ف-٨، ٣ ف-٢، ٤٥ م ف و، ٧٨ م، ٥ م)	(٥ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-١/٢، ٣ م ف و، ١٤ م)	(١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ١٤ ف-٤، ٣ ف-٨، ٢ ف-٢، ٤٥ م ف و، ٧٨ م، ٥ م)	
-	-	١٢٥	١٤	١٢٥	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
		(١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٦ ف-٥، ٣ ف-١٠، ٣٠ م ف و، ٤٠ م، ٧ م)	(١ ف-٥، ٣ ف-٣، ٢ م ف و، ٢ م، ٢ م)	(١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٦ ف-٥، ١٤ ف-٤، ٣٠ م ف و، ٤٠ م، ٧ م)	
إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية ونشر ٤ موظفين في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (١ ف-٤، ٣ ف-١)	-	٩٩	٢٠	١٠٥	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
		(١ وأع، ١ مد-٢، ٣ مد-١، ٩ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٠ ف-٣، ١ ف-٢، ١٩ م ف و، ٢٧ م)	(٣ ف-٥، ١ ف-٣، ١ م ف و، ٥ م، ١٧ ف-٤، ١٢ ف-٣، ٢٣ م ف و، ٢٦ م)	(١ وأع، ١ مد-٢، ١ مد-١، ١٠ ف-٥، ١٧ ف-٤، ١٢ ف-٣، ٢٣ م ف و، ٢٦ م)	

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	الوظائف الشاغرة في ٣١ آب/أغسطس	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	٨٢ (١ أ ع م، ١ مد-١، ١٢ ف-٥، ١٢ ف-٤، ٧ ف-٣، ١٣ م ف و، ٢٠ م، ٨ م أ)	١٠ (٣ ف-٥، ١ ف-٤، ١ م ف و، ١ م، ١ م أ)	٨٢ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٦ ف-٥، ١٢ ف-٤، ١٣ م ف و، ٢٠ م، ٨ م أ)	١ (ف-٣)	١ (ف-٤)	١ م إلى ١ م
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	١٢ (٣ ف-٥، ٦ ف-٤، ١ م ف و، ٢ م، ٢ م أ)	١ (١ ف-٤)	١٢ (٣ ف-٥، ٦ ف-٤، ١ م ف و، ٢ م، ٢ م أ)	-	-	-
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا	٣٠ (١ أ ع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ م ف و، ١٨ م)	-	٣٠ (١ أ ع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ م ف و، ١٨ م)	-	-	-
مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	١٣٤ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ١٥ ف-٥، ١٠ ف-٣، ٢٨ م ف و، ٥٣ م، ٦ م أ)	٢١ (١ ف-٥، ٧ ف-٤، ٣ م ف و، ٢ م، ١ م أ)	١٣٤ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ١٥ ف-٥، ١٠ ف-٣، ٢٨ م ف و، ٥٣ م، ٦ م أ)	-	-	-
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٨٣ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ م ف و، ٥٨ م)	٢ (١ مد-١، ١ ف-٣)	٨٣ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ م ف و، ٥٨ م)	-	-	-
مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا	٢٦ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٣، ٧ م ف و، ٦ م)	١١ (١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ م ف و، ٢ م، ٢ م أ)	٢٧ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٣، ٧ م ف و، ٦ م)	١ م ف و	-	-

المختصرات: أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ مد = مدير؛ ف = الفئة الفنية؛ م = خدمة ميدانية؛ م ف و = موظف فني وطني؛ م ف و = موظف فني وطني؛ م ف و = فئة الخدمات العامة؛ م = الرتبة المحلية؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة؛ م ف و = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ م ف و = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٧٥ - وفيما يتعلق بمعدلات الشواغر، يبين الجدول ١١ معلومات مقارنة بشأن معدلات الشواغر للبعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. وخلال تلك الفترة، انخفض معدل الشواغر الكلي

من نسبة ١٩,٢ في المائة إلى ١٢,٩ في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لدى استبعاد البعثات التي أنشئت أو أُهتت خلال عام ٢٠١١، يكون التحسن في المعدلات أكبر، حيث ينخفض معدل الشواغر الكلي للبعثات الحالية من نسبة ٢٧,٦ في المائة من الوظائف المأذون بها إلى ١١,٢ في المائة. ولوحظ وجود انخفاض كبير في المعدلات في عدد من البعثات، أبرزها في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتقر اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لتخفيض معدلات الشواغر في البعثات في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة. وتشجع اللجنة على مواصلة الجهود المبذولة لضمان استمرار هذا الاتجاه، وهو قمين بأن يزيد قدرة البعثات المعنية على تنفيذ ولاياتها.

الجدول ١١

## المجموعة المواضيعية الثالثة: معدلات الشغور لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

٢٠١١		٢٠١٠			
معدل الشغور (نسبة مئوية)	الوظائف الشاغرة (ب)	الملاك الوظيفي المعتمد	معدل الشغور (نسبة مئوية)	الوظائف الشاغرة (أ)	الملاك الوظيفي المعتمد
٢,٥	١	٤٠	٢٥,٠	٨	٣٢
					مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا
١٤,٣	٢٤	١٦٨	٣٥,٠	٥٥	١٥٧
					مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
١١,٢	١٤	١٢٥	٢٥,٢	٣٠	١١٩
					مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
١٩,٠	٢٠	١٠٥	٥٠,٥	٥٣	١٠٥
					مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
١٢,٢	١٠	٨٢	٩,٨	٨	٨٢
					مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون
٨,٣	١	١٢	١٥,٠	٣	٢٠
					لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
صفر	صفر	٣٠	٣١,٠	٩	٢٩
					مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى
٢,٤	٢	٨٣	٨,٥	٧	٨٢
					مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون لبنان
١١,٢	٧٢	٦٤٥	٢٧,٦	١٧٣	٦٢٦
					المجموع الفرعي
					البعثات المغلقة أو المشأة في عام ٢٠١١
			١٠,٧	٤٨	٤٥٠
					مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي
			١٢,٢	٢٥	٢٠٥
					بعثة الأمم المتحدة في نيبال
١٥,٧	٢١	١٣٤			مكتب الأمم المتحدة في بوروندي
٤٢,٣	١١	٢٦			مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان
١٢,٩	١٠٤	٨٠٥	١٩,٢	٢٤٦	١ ٢٨١
					المجموع

(أ) معدلات الشغور حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر A/65/605، الفقرة ٦٩).

(ب) معدلات الشغور حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١.

٧٦ - وترد أدناه تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الفروق، والاحتياجات من الموارد، والمقترحات المتعلقة بالملاك الوظيفي، في إطار مناقشتها لكل بعثة على حدة. وستعدل التكاليف التشغيلية للمجموعة المواضيعية الثالثة في الفقرات اللاحقة استناداً إلى توصيات اللجنة الاستشارية بشأن المقترحات المتعلقة بالملاك الوظيفي.

#### (أ) مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٧٧ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وفي رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام (S/2010/661)، وافق المجلس على تمديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مع تنقيح مهام المكتب وأنشطته على نحو ما اقترحه الأمين العام في رسالته الموجهة إلى رئيس المجلس المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/660).

٧٨ - وتقدر احتياجات المكتب المتوقعة لعام ٢٠١٢ بمبلغ ٨ ٨٥٧ ٥٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ وقدرها ٧ ٧١٥ ٣٠٠ دولار. وتعزى الزيادة البالغة ٢٠٠ ١٤٢ ٢٠٠ دولار في الأساس إلى ازدياد الاحتياجات تحت بند عنصر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الناشئ عن زيادة في بدل الإقامة اليومي المطبق؛ واقتراح إنشاء وظيفتين دوليتين جديدتين؛ وتطبيق معدل شغور أدنى لفئة الموظفين الدوليين نسبته ٥ في المائة مقابل ٢٠ في المائة في عام ٢٠١١؛ وحدوث زيادات في تكاليف المرتبات القياسية للموظفين في الفئة الفنية والموظفين الوطنيين. وهذه الزيادات يقابلها جزئياً خفض الاحتياجات التشغيلية تحت بنود احتياجات سفر الخبراء الاستشاريين، والتدريب، والنقل البري والنقل الجوي (A/66/354/Add.3، الفقرة ١٩).

٧٩ - وحسبما هو مبين في الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.3)، من المقترح إنشاء وظيفتين جديدتين في عام ٢٠١٢، على النحو التالي:

(أ) موظف للشؤون السياسية (لدعم الانتخابات) (من الرتبة ف-٤) ليتولى إقامة الشراكات مع الجهات الوطنية والإقليمية المعنية في المنطقة دون الإقليمية، بشأن المسائل ذات الصلة بالانتخابات، سعياً إلى تنفيذ إعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا. وسيكون الموظف مسؤولاً عن جملة أمور منها تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو وإسداء المشورة إلى الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بشأن المسائل الانتخابية الرئيسية، بما فيها القانون الدستوري والمنازعات الانتخابية والتشريعات الانتخابية؛

(ب) موظف للشؤون السياسية/للدعم الوساطة (من الرتبة ف-٤) ليقوم بدعم بناء قدرات المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مجال الوساطة، وذلك لتعزيز بناء قدرات الوساطة على صعيد المنطقة.

٨٠ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المسؤوليات الرئيسية المنوطة في إطار هاتين الوظيفتين المقترحتين تستند إلى الولاية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على النحو المبين في الوثيقة S/2010/660 التي حددت ثلاثة أغراض من ولاية المكتب. وأُبلغت اللجنة بأن المسؤوليات المنوطة في إطار وظيفة موظف الشؤون السياسية (للدعم الوساطة) المقترح إنشاؤها، تستند إلى الغرض ١، وهو رصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا، والاضطلاع بأدوار مساعي حميدة ومهام خاصة نيابة عن الأمين العام، وتعزيز القدرات دون الإقليمية لمنع وقوع النزاعات والوساطة في بلدان المنطقة دون الإقليمية. أما مهام موظف الشؤون السياسية المقترح (للدعم الانتخابات)، فترد على أنها تستند إلى الغرض ٢، وهو تعزيز القدرات دون الإقليمية على التصدي للتهديدات المحدقة بالسلام والأمن العابرة للحدود الوطنية والشاملة لعدة قطاعات، وخاصة عدم الاستقرار المتصل بالانتخابات، والتحديات المرتبطة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتخريب، والإرهاب.

٨١ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن وحدة دعم الوساطة وإدارة الشؤون السياسية دأبتا على العمل الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعلى تقديم الدعم الفني والتحليلي للمكتب في ما يبذله من مساعٍ حميدة. واشتمل هذا الدعم على إيفاد بعثتين مشتركين إلى مقر المكتب في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١١، تمخضتا عن وضع خطة مشتركة لتنفيذ الأنشطة في الفترة المتبقية من عام ٢٠١١.

٨٢ - ترى اللجنة الاستشارية أن في مقدور الملاك الحالي لموظفي المكتب، الذي يشمل أربعة موظفين للشؤون السياسية، أن ينفذ بفعالية ولاية المكتب مع استمرار الدعم الذي يقدمه المقر. وتعتبر اللجنة أن التبرير الذي يساق لإنشاء وظيفتين إضافيتين للشؤون السياسية لا يأخذ في الاعتبار بشكل كاف القدرات الموجودة، ومن ثم، فهي لا توصي بالموافقة على إنشائهما.

٨٣ - وتشير اللجنة إلى أن معدل الشغور في المكتب بلغ ٢,٥ في المائة في نهاية آب/أغسطس ٢٠١١، وهو ما يعكس شغور وظيفة واحدة فقط، هي وظيفة موظف فني وطني. ويتناقض ذلك بشكل إيجابي مع الوضع الذي كان قائماً أثناء النظر في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ عندما كان معدل الشغور ٢٥ في المائة (٨ وظائف).

٨٤ - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، تشير اللجنة إلى أنه سُجل انخفاض إجماليه ٣٥٢ ٥٠٠ دولار في مستوى الموارد المطلوبة لعام ٢٠١٢ مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند النقل الجوي (٢٩٢ ٨٠٠ دولار) الناشئ عن تخفيض تكاليف ساعة الطيران الواحدة عند استخدام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة للطائرة الثابتة الجناحين التي يتقاسم تكاليفها مناصفة بناء على ترتيب بينهما. ولئن كانت اللجنة ترحب بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالعمليات الجوية، فإنها تشير إلى أن الموارد المطلوبة لعام ٢٠١٢، البالغة ٤٠٠ ١٨١ ٢ دولار، تمثل نحو ٢٥ في المائة من إجمالي احتياجات المكتب. وتحت اللجنة الاستشارية الأمين العام على مواصلة السعي إلى تحقيق مزيد من الوفورات في استخدام الخدمات الجوية (انظر أيضاً الفقرة ١٢٩ أدناه).

٨٥ - وفيما يتعلق بخدمات الأمن، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن تكاليف حراس الأمن في المكتب يتم اقتسامها مناصفة مع لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، كما يتم أيضاً اقتسام تكاليف الغرفة المؤمنة للاتصال اللاسلكي مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة. وترحب اللجنة الاستشارية بترتيبات اقتسام التكاليف هذه، التي ينبغي اعتمادها حيثما أمكن في سائر البعثات.

٨٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض احتياجات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا البالغ إجماليها ٨ ٨٥٧ ٥٠٠ دولار والمقترحة لعام ٢٠١٢ بما يعكس توصيتها الواردة في الفقرة ٨٢ أعلاه.

#### (ب) مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٨٧ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ خلفاً لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد مددت ولايته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. بموجب البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن S/PRST/2010/26 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٨٨ - وتقدر احتياجات المكتب المتوقعة لعام ٢٠١٢ بمبلغ ٢٠ ٨٨١ ٧٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ وقدرها ١٩ ٧٩٣ ٦٠٠ دولار. وتعزى هذه الزيادة البالغة ١ ٠٨٨ ١٠٠ دولار أساساً إلى ارتفاع الاعتماد المرصود لتغطية تكاليف الطائرة الثابتة الجناحين عما هي عليه في عام ٢٠١١، وإلى تطبيق معدل شغور أدنى يبلغ ١٠ في المائة بالنسبة لكل من الموظفين الدوليين والوطنيين مقارنة بمعدلي الشغور المطبقين في عام ٢٠١١، ونسبتهما على التوالي ٢٥ في المائة و ٢٠ في المائة (A/66/354/Add.3، الفقرة ٤٥).

٨٩ - ويبلغ الرصيد الحر المتوقع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ما قدره ١٠٠ ١٩٣ دولار. ويُذكر أن هذا يرجع في المقام الأول إلى توقع انخفاض النفقات بنحو ٣,٤ مليون دولار تحت بند التكاليف التشغيلية. ويعزى انخفاض الاحتياجات تحت بند النقل الجوي في المقام الأول إلى التأخر في الحصول على طائرة ثابتة الجناحين حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بدلاً من نيسان/أبريل من العام نفسه حسيماً كان مقرراً أصلاً، وإلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الاتصالات حيث يتوقع أن تقل عما كان متوقعاً في الميزانية لأن الزيادة في رسوم الاتصالات التجارية حدثت في البداية بشكل أبطأ مما كان متوقعاً. بيد أن هذا الانخفاض يقابله إلى حد كبير ارتفاع الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين المقدر بنحو ٣,٣ مليون دولار والذي يعزى أساساً إلى أن معدلات الشغور الفعلية بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين أقل من المعدلات المدرجة في الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦). وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأن الاحتياجات المخصصة للموظفين الدوليين تأثرت بزيادة في جداول المرتبات بنحو ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ وزيادة في التكاليف العامة للموظفين تتصل بتحديد بانغي بوصفها مركز عمل باصطحاب الأسرة في تموز/يوليه ٢٠١١.

٩٠ - أما فيما يتعلق بملاك الموظفين، فما من تغييرات مقترحة ويطلب استمرار قوام الموظفين الحالي المأذون به والبالغ ١٦٨ وظيفة.

٩١ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، بلغ معدل الشغور في المكتب ١٤,٢ في المائة (٢٤ وظيفة من أصل ١٦٨ وظيفة مأذون بها). ويمثل ذلك تحسناً ملحوظاً في الوضع الذي كان قائماً حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عندما كانت هناك ٥٥ وظيفة شاغرة، أي معدل شغور نسبته ٣٥ في المائة. وتثني اللجنة الاستشارية على الجهود المبذولة لتخفيض معدل الشغور في البعثة.

٩٢ - وأما فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، فإن الاحتياجات المقترحة البالغة ٩٠٠ ٥٩٤ ٨ دولار تعكس انخفاضاً في الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ قدره ١٠٠ ٩٢٢ دولار، أو ٩,٧ في المائة. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الاتصالات (٣٠٠ ٥٠٥ ١ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٢١٠ دولار)، عقب نقل أصول من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وتقابله جزئياً الزيادات المطلوبة تحت بند النقل الجوي (٥٠٠ ٤٢١ دولار) والنقل البري (٣٠٠ ٣٩٧ دولار). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوفورات المقدر أن تتحقق من نقل ٢٨ مركبة ركاب من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تبلغ ٢٨٣ ٦١٠ دولار وأن تلك المقدر أن تتحقق من نقل ٣ محطات أرضية ساتلية تبلغ ٨٠٠ ٣٧٦ دولار.

٩٣ - ويرد أن زيادة الاحتياجات تحت بند النقل الجوي تعزى أساساً إلى إضافة ٨٢ ساعة طيران بالطائرة العمودية للوصول إلى مناطق البلد التي يتعذر أو يستحيل الوصول إليها بالطائرة الثابتة الجناحين، وإلى زيادة تكلفة ساعة الطيران بالطائرة الثابتة الجناحين. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الطائرة العمودية ستستخدم في المقام الأول لدعم أنشطة البعثة المتصلة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق النائية من البلد، وكذلك لدعم الوسيط الوطني ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودهما المشتركة الرامية إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق السلام والمصالحة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه ستم استعارة الطائرة من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس سداد التكاليف، وأن رسوم استخدامها تقدر بمبلغ ٦٥٥ ١٣١ دولار.

٩٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاعتماد المرصود للنقل الجوي والبالغ نحو ٣ ملايين دولار، يمثل ١٤,٥ في المائة من إجمالي احتياجات المكتب. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الطائرة المروحية الثابتة الجناحين التي يستخدمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى جاهزة للعمل الآن وتأمل في أن يؤدي استخدامها على نحو فعال إلى تعزيز قدرة البعثة على أداء ولايتها. كذلك تؤكد اللجنة من جديد على توصيتها بوضع الترتيبات المناسبة لاقتسام التكاليف بما يتيح استخدام الطائرة بشكل مشترك مع سائر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وتطلب تقديم تفاصيل عن التكاليف المستردة، في التقارير المقبلة التي يقدمها الأمين العام (انظر الوثيقة A/65/602، الفقرة ٨٨).

٩٥ - وفيما يتعلق بالنقل البري، تشير اللجنة إلى أن زيادة الاحتياجات البالغة ٣٠٠ ٣٩٧ دولار لعام ٢٠١٢ تعزى إلى توسيع أسطول المركبات من ٣٧ مركبة إلى ٧٠ مركبة نتيجة لعمليات النقل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى زيادة الاعتماد المخصص لقطع الغيار، والتصليح والصيانة، والوقود، والزيوت، ومواد التشحيم. وأشارت اللجنة، على وجه الخصوص، إلى تخصيص ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لقطع الغيار مما يعكس زيادة كبيرة في الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن ذلك يعزى إلى تضافر عدد من الأسباب هي الزيادة في أسطول المركبات، وتقادم الأسطول مع دخول البعثة في السنة الثالثة من عملياتها، ووتيرة الإصلاحات التي يقتضيها سوء أحوال الطرق. وتدرك اللجنة أن العوامل الخاصة بالبعثة ستؤثر في الاحتياجات المتعلقة بقطع الغيار؛ ولكنها تشير إلى أن الاعتماد المخصص لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أعلى بكثير مما هو مخصص

لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، الذي طُلب أن يخصص له مبلغ قدره ٢٠٠ ٥٥ دولار لصيانة أسطول ذي حجم مماثل مؤلف من ٧٨ مركبة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أبرز سابقاً شواغل بشأن إدارة قطع الغيار في البعثات الميدانية، وتتوقع أن يجري رصد دقيق لمستوى قطع الغيار التي يحتفظ بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى للتأكد من عدم حدوث تخزين مفرط.

٩٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المرصود للسفر الرسمي يُقترح في نفس المستوى الموافق عليه لعام ٢٠١١، وقدره ٤٠٠ ٥٩٨ دولار، وهو يشمل ٩٠٠ ٢٠٤ دولار لحضور الموظفين دورات تدريبية في الخارج. غير أن اللجنة تلاحظ أنه يتوقع أن تتجاوز نفقات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بالسفر الرسمي في فترة السنتين الحالية الاعتماد البالغ ١ ٢٠٧ ٠٠٠ دولار بنحو ٤٠٠ ١٠٠ دولار. وتذكر الاحتياجات الإضافية باعتبار أنها تعزى إلى زيادة سفر ممثلي البعثة المتعلق باجتماعات إعلامية بشأن أحداثات السلام الجارية. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن البعثة اتخذت في تموز/يوليه ٢٠١١ تدابير للحد من السفر الرسمي، حيث أصبح كل طلب سفر يتطلب موافقة الإدارة العليا للبعثة. وتأمل اللجنة الاستشارية بأن تواصل البعثة ضمان الرصد الدقيق لما يوظف به من سفر، وبالتالي، بأن تضبط النفقات في الفترة القادمة ضمن مخصصات الميزانية المعتمدة.

٩٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ما طلب من موظفين وموارد لصالح مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٢.

### (ج) مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٩٨ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بقرار مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩) وبدأ العمل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومدد المجلس في قراره ١٩٤٩ (٢٠١٠) ولاية المكتب لسنة أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وطلب المجلس أيضاً بشكل خاص مشاركة الأمين العام مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في تقييم الاحتياجات لتنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها الجماعتان لدعم إصلاحات القطاع الأمني في غينيا - بيساو، ولتقديم الدعم السياسي لتنفيذها (A/66/354/Add.3، الفقرة ٤٩).

٩٩ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للمكتب لعام ٢٠١٢ ما قدره ١٠٠ ٩٨٢ ١٨ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة البالغة ١٠٠ ٤٤٠ ١٨ دولار لعام ٢٠١١. وتعزى الزيادة البالغة ٥٤٢ ٠٠٠ دولار أساساً إلى زيادة الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين نتيجة لتطبيق

معدلي شغور أقل لعام ٢٠١٢ قدرهما ١٥ في المائة للموظفين الدوليين و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين، مقارنة بمعدلي الشغور لعام ٢٠١١ وقدرهما ٢٠ و ٢٥ في المائة على التوالي، وكذلك نتيجة لزيادة الاحتياجات المتعلقة بالسفر. ويقابل هذه الاحتياجات الإضافية جزئياً انخفاض في بنود المرافق والهياكل الأساسية، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات عقب عمليات نقل المعدات من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣).

١٠٠ - وفيما يتعلق بالموظفين، لم يقترح إجراء أي تغييرات، وطلب استمرار الملاك المأذون به حالياً المؤلف من ١٢٥ وظيفة.

١٠١ - وعلى النحو المبين في الجدول ١١ أعلاه، بلغ معدل الشغور للمكتب، حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، ما نسبته ١٤,٢ في المائة، حيث كانت ١٤ وظيفة من وظائفه الـ ١٢٥ المأذون بها شاغرة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن معدل الشغور في البعثة بلغ ٢٥ في المائة، مع وجود ٣٠ وظيفة شاغرة في وقت نظرها في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١.

١٠٢ - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، يطلب توفير مبلغ قدره ٥ ٣٥٧ ٩٠٠ دولار، بنقصان قدره ١ ٧٤١ ١٠٠ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. ويعزى النقصان أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بنود المرافق والهياكل الأساسية (١ ٥٦٩ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٢٧٥ ٧٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٨٥ ٠٠٠ دولار)، حيث يعكس كل منها انخفاضاً في الحاجة لاقتناء المعدات بعد استلام المعدات من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقوبلت هذه الانخفاضات جزئياً بزيادة في عنصر السفر الرسمي (٢١٠ ٧٠٠ دولار).

١٠٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ما طلب من وظائف وموارد لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لعام ٢٠١٢.

#### (د) مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

١٠٤ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيسان/أبريل ١٩٩٥ للنهوض بقضية السلام والمصالحة في الصومال. وتمثلت الولاية الأصلية للمكتب في تعزيز المصالحة عن طريق الحوار بين الأطراف الصومالية وتنسيق الدعم الذي يقدمه جيران الصومال وسائر الشركاء الدوليين لعملية السلام. ويركز المكتب مؤخرًا على التوسط في عقد اتفاقات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية ومع الفصائل التي كانت تعارضها سابقاً، إلى جانب تعزيز

المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الحوكمة الفعالة في مجالات الأمن والعدالة والإعلام والشؤون الجنسانية.

١٠٥ - وكما لوحظ في الفقرة ٩٧ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.3)، نشر المكتب اعتباراً من ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١ ما مجموعه ٣١ موظفاً، يمثلون ٣٠ في المائة من موظفيه، للتمركز في الصومال، بمن فيهم ١٢ موظفاً دولياً و ١٩ موظفاً وطنياً، يوجد منهم ٧ موظفين في مقديشو و ١٣ موظفاً في غاروي و ١١ موظفاً في هرغيسا. ويذكر الأمين العام أيضاً أن الموظفين المتبقين في نيروبي سيواصلون تنسيق الجهود مع المجتمع الدولي. ويشير الأمين العام إلى أنه من المقرر أن تصل نسبة نشر موظفي المكتب بحلول عام ٢٠١٢ إلى ٤٢ في المائة من مجموع الموظفين، بما في ذلك إيفاد نائب الممثل الخاص للأمين العام بشكل دائم إلى مقديشو.

١٠٦ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للمكتب لعام ٢٠١٢ ما قدره ٥٠٠ ٤٠٤ ١٧ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة البالغة ٥٠٠ ٣٤٥ ١٦ دولار لعام ٢٠١١. وتعزى الزيادة البالغة ١ ٠٥٩ ٥٠٠ دولار أساساً إلى اتساع نطاق جهود الإعلام؛ وتزايد نفقات الاتصالات، والنقل البري، وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات الأخرى لدعم الانتشار في الصومال؛ وإلى التخفيضات في معدلي الشغور للموظفين الدوليين إلى ١٥ في المائة وللموظفين الوطنيين إلى ٢٠ في المائة من معدلي عام ٢٠١١ البالغين ٢٠ و ٣٥ في المائة على التوالي (A/66/354/Add.3، الفقرة ١١٣).

١٠٧ - وكما هو مبين في الفقرة ١١٦ من تقرير الأمين العام، يقترح إجراء التغييرات التالية على احتياجات المكتب من الموظفين لعام ٢٠١٢:

(أ) إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية من وحدة مستشاري الأمن (موظف حماية وموظف حماية شخصية)؛

(ب) اقتراح تحويل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية (إحدهما وظيفة مساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية والأخرى وظيفة مساعد اتصالات من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفتين في فئة الموظفين وطنيين؛

(ج) نقل أربع وظائف إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (موظف لوجستيات (ف-٤)، وموظف إداري (ف-٣)، وموظف للشؤون المالية (ف-٣)، وموظف مساعد لشؤون المشتريات من فئة الموظفين الوطنيين (الرتبة المحلية)) في إطار توحيد الخدمات الإدارية؛

(د) اقتراح إعادة توزيع ثلاث وظائف (يقترح انتداب كبير ضباط الأمن برتبة ف-٤ للعمل في وظيفة مستشار حماية بنفس الرتبة؛ وانتداب موظف قانوني برتبة ف-٥ للعمل في وظيفة منسق أقدم لمكافحة القرصنة بنفس الرتبة؛ وانتداب موظف شؤون سياسية برتبة ف-٥ للعمل في وظيفة رئيس شؤون الإعلام بنفس الرتبة)؛

(هـ) إعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١. وفي ضوء الإيفاد المقرر لنائب الممثل الخاص إلى مقديشو، يطلب ترفيع رتبة وظيفة رئيس المكتب من أجل تعزيز القدرات والتمثيل في نيروبي في أعقاب نقل نائب الممثل الخاص.

١٠٨ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على مقترحات الإلغاء والتحويل ونقل الوظائف الواردة في الفقرة ١٠٧ (أ) و (ب) و (ج) أعلاه. غير أنه فيما يتعلق بمقترحات الانتداب فإن اللجنة لا تزال ترى أنه ينبغي، بصفة عامة، أن تلغى الوظائف التي أنشئت لمهام لم تعد الحاجة قائمة إليها، وأن تقدم مبررات كاملة لإنشاء أية وظيفة جديدة (انظر أيضا الفقرة ٢٢ أعلاه).

١٠٩ - وفيما يتعلق بإعادة التصنيف المقترحة لوظيفة رئيس المكتب من ف-٥ إلى مد-١، تلاحظ اللجنة الاستشارية عدم التأكد من التاريخ الفعلي لنقل الممثل الخاص للأمين العام إلى مقديشو. وبالتالي، توصي اللجنة الاستشارية بالإبقاء على الرتبة الحالية للوظيفة إلى حين تنفيذ إيفاد نائب الممثل الخاص، وعندئذ لن يكون لديها اعتراض على إعادة تصنيف الوظيفة. وينبغي الإبلاغ عن أي احتياجات إضافية ناتجة عن إعادة تصنيف الوظيفة إلى الرتبة مد-١ خلال عام ٢٠١٢ في سياق تقرير الأداء.

١١٠ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، بلغ معدل الشغور للمكتب ١٩ في المائة (٢٠ وظيفة من أصل ١٠٥ وظائف مأذون بها). ويقابل ذلك معدل قدره ٥٠ في المائة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عندما كانت هناك ٥٣ وظيفة شاغرة.

١١١ - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، تعكس الاحتياجات المقترحة البالغة ٤٠٠ ٦٣٨ ٨ دولار زيادة قدرها ٦٠٠ ٦٧٣ دولار، أي ٧,٨ في المائة، عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادات في بنود الاتصالات (٢٠٠ ٥٣١ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٣٤٥ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٢٥٠ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ٢٢٧ دولار)، التي يقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات في بندي المرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٤٧٤ دولار)، والسفر الرسمي (٧٠٠ ٢١٧ دولار).

١١٢ - وتذكر زيادة الاحتياجات في بند الاتصالات البالغة ٣٠٠ ٧٣١ ١ دولار باعتبار أنها تتعلق بالزيادة المقررة في الجهود الإعلامية التي تهدف إلى استغلال التغيرات الإيجابية التي تحدث محليا في الصومال. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مجموع الاعتماد المرصود للإعلام بلغ ٦٠٠ ٧٣٥ دولار، بزيادة قدرها ٦٠٠ ٦٣٥ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. ويقترح المكتب استخدام العقد القائم لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مجال الإعلام وهو ما من شأنه أن يتيح توسعا كبيرا فيما يتعلق بالدعم المقدم من الخبراء في مجالات الاتصالات الاستراتيجية والحملات الإعلامية والتلفزيون والإذاعة والمنتجات الترويجية. ونظرا للقيود المفروضة على حركة موظفي الأمم المتحدة، يذكر أن من شأن استخدام هذا التعاقد أن يمكن المكتب من تنفيذ طائفة أوسع بكثير من الأنشطة، بما في ذلك في المجالات التي لا يملك المكتب في الوقت الراهن قدرة فيها، مثل مشاريع الفيديو واستطلاعات الرأي. وتدرك اللجنة الاستشارية أهمية وجود حملة إعلامية فعالة في مجال دعم أعمال مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال. غير أن اللجنة ترى وجود فرص كبيرة للتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في هذا المجال، وتشجع كلا من البعثتين على مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة أثر قدرتهما الإعلامية الموحدة إلى أقصى ما يمكن. ومن ثم فإن اللجنة توصي بالموافقة على تخصيص ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للأنشطة الإعلامية لعام ٢٠١٢، بانخفاض قدره ٦٠٠ ٢٣٥ دولار عما ورد في مقترح الأمين العام.

١١٣ - وفي مجال النقل البري، يطلب تخصيص مبلغ قدره ٤٠٠ ٤٦٧ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ٢٢٧ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. وتذكر الزيادة باعتبار أنها تعزى أساسا إلى الزيادات في الوقود والزيوت ومواد التشحيم، وقطع الغيار، والصيانة، واستئجار المركبات بسبب النشر المتوقع للموظفين في الصومال خلال عام ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه بالنظر إلى وجود كامل أسطول مركبات البعثة الذي يضم ٣٩ مركبة في نيروبي حاليا، فقد تقرر نشر ٦ مركبات في الصومال قبل نهاية عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى هذه الأصول، رصد اعتماد قدره ١٤٠ ٠٠٠ دولار لاستئجار المركبات. وأبلغت اللجنة بأن هذا المبلغ لازم لدعم الوفود خلال المعتكفات والمؤتمرات في كينيا وتوفير خدمات النقل لموظفي المكتب في نيروبي. وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية بعين الاعتبار أسطول مركبات البعثة في نيروبي وخيارات النقل الأخرى في المدينة، فإنها توصي بتخفيض قدره ٤٠ ٠٠٠ دولار للاعتماد المرصود لاستئجار المركبات.

١١٤ - ويشير الأمين العام إلى أن صندوقين استثماريين يقومان بتيسير عمل البعثة هما، الصندوق الاستثماري لدعم مؤسسات الأمن الانتقالية في الصومال، والصندوق الاستثماري لدعم أنشطة بناء السلام في الصومال. وتذكر أنشطة الصندوق الاستثماري الأول باعتبار أنهما تهدف إلى دعم قوات الشرطة الصومالية بنفقات متوقعة لعام ٢٠١٢ تقدر بـ ١٢ مليون دولار. ويتوقع أن تبلغ النفقات التي يغطيها الصندوق الاستثماري الثاني الذي يقدم المساعدة إلى وزارة الإعلام الصومالية، وإلى أنشطة التوعية دعماً لحملة الحكومة الاتحادية الانتقالية، والحملات الإعلامية لمكافحة القرصنة، ما يقارب ٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢ (A/66/354/Add.3، الفقرة ١١٤).

١١٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تخفض الاحتياجات العامة البالغة ٥٠٠ ٤٠٤ ١٧ دولار والمقترحة لعام ٢٠١٢ للإنفاق على مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لتعكس توصيتها الواردة في الفقرات ١٠٩ و ١١٢ و ١١٣ أعلاه.

#### (هـ) مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

١١٦ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٢٩ (٢٠٠٨) وبدأ عملياته في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وباتخاذ قرار المجلس ٢٠٠٥ (٢٠١١)، مُدِّدَت ولاية المكتب إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ويذكر الأمين العام أنه في عام ٢٠١٢، ستكون للمكتب أولويتان استراتيجيتان أساسيتان هما: المساعدة في إجراء انتخابات سلمية ونزيهة وحرّة؛ وبدء التحضير لعملية انتقال ناجحة من عمليات الأمم المتحدة إلى نظام تنموي تقليدي خاضع لإشراف المنسق المقيم للأمم المتحدة واحتمال إنهاء مهام المكتب عام ٢٠١٣ (A/66/354/Add.3، الفقرة ١١٩).

١١٧ - وتقدّر الاحتياجات الإضافية للمكتب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بنحو ٤٠٠ ٦٧٦ ٣ دولار. ويُعزى هذا المبلغ بشكل رئيسي إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي إلى ١٠ في المائة للموظفين الدوليين مقارنةً بمعدل الشغور المدرج في الميزانية البالغ ١٥ في المائة، وإلى أعمال التشييد المنفذة في مباني المكتب في فريتاون وفي مواقع إقليمية، وإلى الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات الأمنية (المرجع نفسه، الفقرة ١٣١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الاحتياجات الإضافية المدرجة تحت المرافق والبنية التحتية، والمقدرة بنحو ٣ ملايين دولار، تشمل تسوية الالتزامات المتصلة بعام ٢٠٠٩ من ميزانية فترة السنتين الحالية. وتشير اللجنة أيضاً إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أثار قضايا تتعلق بخروج المكتب عن قواعد المشتريات، في تقريره عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/65/5 (Vol.1)، الفقرات ٣٢٤ إلى ٣٣٠). إن اللجنة الاستشارية قلقة

إزاء مواطن الضعف التي تشوب الإدارة المالية والميزانية في المكتب والتي تنجلي في زيادة الإنفاق المتوقعة لفترة السنتين الحالية، وهي على ثقة بأن الإجراءات التصحيحية اللازمة أُتخذت لتعزيز الضوابط المالية في البعثة ولمنع تكرار ذلك.

١١٨ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للمكتب لعام ٢٠١٢ مقدار ٦٠٠ ٧١١ ١٧ دولار مقارنةً بالموارد المعتمدة البالغة ٧٠٠ ٦٢٩ ١٦ دولار لعام ٢٠١١. وتعزى بشكل رئيسي الزيادة البالغة ٩٠٠ ٠٨١ ١٠ دولار إلى تطبيق معدل شغور قدره ١٠ في المائة للموظفين الدوليين مقارنةً بـ ١٥ في المائة عام ٢٠١١؛ والاحتياجات المتزايدة إلى ثمانية أفراد مقدمين إلى الحكومة دعماً للانتخابات؛ وتكاليف الوقود والسفر في إطار دعم الانتخابات (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٠).

١١٩ - وفي ما يتعلق بملاك الموظفين، ترد التغييرات المقترحة التالية في الفقرة ١٣٤ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.3):

(أ) إنشاء وظيفة جديدة واحدة لموظف تخطيط (ف-٣) في وحدة التخطيط الاستراتيجي التابعة لمكتب الممثل التنفيذي للأمين العام. وسيعمل موظف التخطيط على مساعدة الممثل التنفيذي للأمين العام في إعداد استراتيجية للفترة الانتقالية ولخروج البعثة؛

(ب) إلغاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤) في قسم حقوق الإنسان، وهو تدبير يعكس النقل التدريجي لمسؤوليات البعثة إلى الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة وغيرها من الوكالات المختصة؛

(ج) إعادة تصنيف منصب واحد لمساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية إلى منصب من الرتبة المحلية في قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام.

١٢٠ - كما تلاحظ اللجنة الاستشارية، استناداً إلى المعلومات التكميلية المقدمة إليها، أنه يُقترح، بالإضافة إلى ذلك، إعادة انتداب شاغل منصب المستشار لمكافحة الفساد (ف-٤) للعمل مستشاراً أمنياً لشؤون الانتخابات (ف-٤)، تحت إشراف كبير مستشاري الشرطة على أن تناط به مسؤوليات التنسيق الأمني للانتخابات. ولا اعتراض للجنة الاستشارية على إعادة الانتداب المقترحة لهذا المنصب في ضوء التعليل المقدم (انظر أيضاً الفقرة ٢٢ أعلاه).

١٢١ - وفي ما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، رُصد اعتماد قدره ٣٠٠ ٢٠١ ١٠ دولار، بزيادة قدرها ٣٠٠ ٦٥٩ ٦٥٩ دولار مقارنةً بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الزيادات المدرجة تحت المرافق والبنية التحتية (١٠٠ ٥٤٣ ٥٤٣ دولار) والموظفين

المقدمين للحكومة (١٠٠ ١٢٥ دولار) والتي يقابلها جزئياً انخفاض تحت النقل البري (٣٠٠ ٨٤ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٢٩ دولار). وتعكس زيادة الاعتمادات المرصودة تحت الموظفين المقدمين للحكومة إيفاد ثمانية مستشارين إضافيين لشؤون الشرطة مدة ٤ أشهر تغطي فترة الانتخابات العامة. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات الإضافية تحت المرافق والبنية التحتية شملت ٦٠٠ ٥٥ دولار للعمل المتصل بالانتخابات ومبلغ ٤٨٧ ٥٠٠ دولار لاستبدال المعدات والزي المدرسي وزيادات ناجمة عن ارتفاع تكلفة الوقود والزيوت ومواد التشحيم.

١٢٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموظفين والموارد المطلوبين لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لعام ٢٠١٢.

#### (٩) دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

١٢٣ - كما هو مبين في الفقرة ١٣٥ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.3)، أنشئت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة دعم تعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود وفي شبه جزيرة باكاسي، ومعالجة حالة السكان المتضررين، وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

١٢٤ - ويشير الأمين العام إلى أن وتيرة تنفيذ تعليم الحدود استمرت في الانخفاض في أعقاب انتهاء عقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. إلا أن الأمين العام لاحظ كذلك أن الطرفين أعربا عن رغبتهما في زيادة إمساكهما بزماء هذه العملية وقررا قبول تحدي استكمال الجزء الفني من أعمال تعليم الحدود بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي ما يتعلق بالفريق العامل المعني بالحدود البحرية، أفاد الأمين العام أن هذا الفريق أنجز ولايته باستكمال تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية المتعلق بالحدود البحرية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٤٤ و ١٤٥).

١٢٥ - ويستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار أمانة اللجنة. وأفاد الأمين العام أنه في أعقاب إعادة هيكلة وحدة الإدارة في المكتب واللجنة عام ٢٠١١، بات المكتب هو الجهة الحصرية المقدمة لخدمات الدعم إلى اللجنة على أساس تقاسم التكاليف. وتشمل هذه الخدمات المجال الفني من قبيل الإعلام وحقوق الإنسان والشؤون الاقتصادية، والمجال الإداري واللوجستي (السفر وإدارة المكاتب، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والشؤون المالية، والميزانية، والمشتريات). ويقدم مكتباً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في

الكاميرون ونيجيريا الدعم اللوجستي والإداري إلى اللجنة ومراقبي الأمم المتحدة الموفدين إلى كل من البلدين (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٠).

١٢٦ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للجنة لعام ٢٠١٢ مقدار ٦٠٠ ٨٥٤ ٨ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة البالغة ٢٠٠ ٨٧١٤ ٨ دولار لعام ٢٠١١. وتعزى بشكل رئيسي الزيادة البالغة ٤٠٠ ١٤٠ دولار إلى ازدياد الاحتياجات تحت العنصر العسكري الناجم عن ارتفاع بدل الإقامة اليومي المعمول به وتكاليف الموظفين المدنيين نتيجة زيادة معامل تسوية مقر العمل إلى ٦٠,٥ مقابل ٤٤,٢ في عام ٢٠١١، وجراء الزيادة في التكاليف القياسية في رواتب الموظفين الوطنيين. ويقابل هذه الزيادات جزئياً انخفاض في الاحتياجات تحت تكاليف الموظفين المدنيين نتيجةً لخفض عدد المراقبين المدنيين من ١٢ مراقباً إلى ١٠ مراقبين، وتحت النقل الجوي نتيجةً لانخفاض تكاليف استئجار الطائرات الثابتة الأجنحة، وتحت النقل البري نتيجةً للتوقف عن تسديد التكاليف غير المتكررة لاقتناء مركبتين في عام ٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرة ١٥٤).

١٢٧ - وفي ما يتعلق بملاك الموظفين، لا يُقترح إجراء أي تغيير، ويُطلب مواصلة العمل على ملء المناصب الـ ١٢ المأذون بها حالياً.

١٢٨ - وفي ما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، يُلتزم رصد مبلغ ٧٠٠ ٨٢٢ ٦ دولار لعام ٢٠١٢ بانخفاض قدره ٢٠٠ ٨١ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض تحت النقل الجوي (١٠٠ ١٨٨ دولار) والاستشاريين والخبراء (٧٠٠ ٥١ دولار) والنقل البري (٢٠٠ ٦١ دولار)، تقابله جزئياً زيادات تحت السفر الرسمي (٦٠٠ ١٠٣ دولار) والاتصالات (٥٠٠ ٨٠ دولار).

١٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن رصد مبلغ ٢٠٠ ٩٤٠ ٢ دولار للنقل الجوي يعكس انخفاضاً قدره ١٠٠ ١٨٨ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. وأفيد أن هذا الانخفاض ناجم عن خفض عدد ساعات طيران الطائرات الثابتة الأجنحة التي يستخدمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا واللجنة على أساس تقاسم التكاليف مناصفةً. إلا أن اللجنة تلاحظ أن الموارد المطلوبة تحت النقل الجوي لا تزال تمثل نحو ٣٣ في المائة من مجمل احتياجات اللجنة لعام ٢٠١٢. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها إزاء التكلفة المرتفعة لوحدة السفر جواً لدعم اللجنة وهي تتوقع أن يستمر بذل الجهود لتحديد أوجه الكفاءة في استخدام الخدمات الجوية (انظر A/64/7/Add.13، الفقرة ١٠٤).

١٣٠ - وفي ما يتعلق بالسفر الرسمي، رُصد اعتماد قدره ٠٠٠ ٧٢١ ٧ دولار لعام ٢٠١٢، بزيادة قدرها ٦٠٠ ١٠٣ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. وتعزى هذه الزيادة

إلى ارتفاع أسعار تذاكر الطيران وزيادة معدلات بدل الإقامة اليومي فضلاً عن السفر الإضافي للموظفين للإشراف على العمليات الميدانية ومراقبة الصناديق الاستثمارية ورصد النفقات في مكنتي ياوندي وكالابار اللذين لا وجود فيهما لموظف مالي أو إداري. ورغم تسليم اللجنة الاستشارية بضرورة السفر دعماً لولاية اللجنة، فهي تلاحظ أن الاعتماد المرصود للسفر لعام ٢٠١٢ يبلغ ما يزيد متوسطه على ٦٠.٠٠٠ دولار لكل من موظفي اللجنة الـ ١٢. لذا، تتوقع اللجنة الاستشارية أن تكفل البعثة رصد السفر عن كُتب وبذل الجهود لتقليص النفقات في هذا المجال.

١٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على توفير ما يلزم من موظفين وموارد بما يمكن الأمم المتحدة من تقديم الدعم للجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة لعام ٢٠١٢.

#### (ز) مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

١٣٢ - أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى عام ٢٠٠٧ وتمثل مهمته الرئيسية في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في آسيا الوسطى. ويسهم المركز الإقليمي في التصدي للأخطار المتعددة التي تواجهها المنطقة، بما فيها الإرهاب الدولي والتطرف، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة. وبالاضطلاع بهذه المهام، يُبقي المركز على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للوضع في المنطقة. ويحافظ المركز أيضاً على اتصالات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكونمولث الدول المستقلة ومنظمة شانغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، بما يشجع على بذل الجهود وإطلاق المبادرات الرامية إلى صنع السلام ويسهل التنسيق وتبادل المعلومات (A/66/354/Add.3، الفقرة ١٧١).

١٣٣ - وكانت اللجنة الاستشارية شددت على ضرورة أن يواصل المركز الإقليمي تعاونه الوثيق مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المنطقة تعمل على قضايا تتعلق بالاتجار بالمخدرات، وبخاصة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (انظر A/65/602، الفقرة ١١٤). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن المركز الإقليمي ينسق بشكل وثيق مع هذا المكتب ويقدم الدعم السياسي له في آسيا الوسطى من أجل تيسير إجراء المناقشات وتحقيق التوافق بين بلدان آسيا الوسطى بشأن العمل المشترك لمكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة. كما أُبلغت اللجنة أنه في وقتٍ يقدم المكتب المساعدة التقنية والتدريب وبناء قدرات البلدان الخمسة، يعمل المركز الإقليمي على التعريف بمبادرات المكتب وتوليد الإرادة السياسية وتعزيز التنسيق بين دول المنطقة. وأشار الأمين العام كذلك إلى أن المركز الإقليمي يعمل عن كثب مع المكتب الفرعي الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة في طشقند ومع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المدعوم من المكتب الفرعي الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ألماتي.

١٣٤ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للمركز الإقليمي لعام ٢٠١٢ مقدار ٨٠٠ ١١٢ ٣ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة البالغة ٣ ١٣٣ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١١. ويعزى بشكل رئيسي الانخفاض البالغ ٢٠ ٢٠٠ دولار إلى انخفاض رتب ودرجات الموظفين المحليين المدرجة أجورهم في ميزانية عام ٢٠١٢ مقارنة بتلك المدرجة في ميزانية عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدم معدل أدنى لاحتساب رسوم خدمات الدعم للموظفين الفنيين الوطنيين العاملين في المكاتب الإقليمية. وقابلت ذلك جزئياً الزيادة في الاحتياجات تحت السفر الإقليمي (المرجع نفسه، الفقرة ١٥٤).

١٣٥ - وفي ما يتعلق بملاك الموظفين، لا يُقترح إجراء أي تغيير، ويُطلب مواصلة العمل على ملء المناصب الـ ٣٠ المأذون بها حالياً.

١٣٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بنهاية آب/أغسطس ٢٠١١ لم تكن في المركز الإقليمي أي شواغر بعد شغل كل مناصبه الـ ٣٠. وتجدر في هذا السياق مقارنة هذا الوضع بما كان عليه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عندما كان معدل الشغور في المركز الإقليمي يبلغ ٣١ في المائة، بوجود ٩ مناصب شاغرة.

١٣٧ - وفي ما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، يعكس رصد اعتماد قدره ٩٠٠ ٠٥٧ ١ دولار لعام ٢٠١٢ انخفاضاً يبلغ ٨٠٠ ١٢ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. ويُعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى تخفيضات تحت المرافق والبنية التحتية (٤٧ ١٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٤٧ ٣٠٠ دولار)، تقابلها جزئياً زيادات تحت السفر الرسمي (٥٠ ٣٠٠ دولار) والاتصالات (٣٦ ١٠٠ دولار).

١٣٨ - ويعكس الاعتماد المرصود للسفر الرسمي البالغ ٨٠٠ ٢٦٤ دولار زيادة قدرها ٥٠ ٥٠٠ دولار أو ما نسبته ١٩ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. وأفيد أن هذا التفاوت يُعزى إلى زيادة احتياجات المكاتب الإقليمية إلى السفر والتي يُلتزم مبلغ ٩٤ ٠٠٠ دولار لتغطيتها. وتذكر اللجنة الاستشارية أنه جرت الموافقة على أربعة مناصب لموظفين فنيين وطنيين للمركز الإقليمي في عام ٢٠١٠ ليعملوا موظفي اتصال في كل من عواصم البلدان الأربعة في آسيا الوسطى، وهي أستانا، وبيشكيك، ودوشانبي، وطشقند. وترى اللجنة الاستشارية أن من شأن تنسيب موظفي الاتصال هؤلاء أن يقلل من الحاجة إلى السفر إلى تلك المواقع. وبذلك، وبالإشارة إلى أنه جرى رصد ٤١ ٥٠٠ دولار في

عام ٢٠١١ للقيام بزيارات للمكاتب الإقليمية، توصي اللجنة الاستشارية بالحفاظ على الاعتماد المرصود للسفر الرسمي عند مستواه الحالي البالغ ٣٠٠ ٢١٤ دولار.

١٣٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بخفض الاعتماد المطلوب البالغ ٨٠٠ ١١٢ ٣ دولار المقترح لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى لعام ٢٠١٢ بما يعكس التوصية الواردة في الفقرة ١٣٨ أعلاه.

### (ح) مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

١٤٠ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ استجابة لقرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠) لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً على أن تكون مهمته الرئيسية دعم التقدم المحرز في السنوات الأخيرة من قبل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين في توطيد السلام، والديمقراطية، والتنمية في بوروندي. والمكتب متكامل تماماً ويتولى التنسيق الفعال للاستراتيجيات والبرامج فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في بوروندي. وفي القرار نفسه، طلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام أن يضع مجموعة من النقاط المرجعية لتطور مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في المستقبل ليصبح فريقاً قظرياً للأمم المتحدة.

١٤١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه اقترح، في سياق الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١، تخفيض الملاك الوظيفي المأذون به في السابق لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والبالغ ٤٥٠ موظفاً مدنياً تخفيضاً تدريجياً (١٤٤ موظفاً دولياً، ٢٥٥ موظفاً وطنياً و ٥١ من متطوعي الأمم المتحدة) إلى ملاك وظيفي جديد يتألف من ١٣٤ وظيفة (٥٩ موظفاً دولياً، و ٦٩ موظفاً وطنياً و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة) لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي (انظر الوثيقة A/65/328/Add.6 و Corr.1، الفقرة ٣٨). وذكر الأمين العام، في تقريره الحالي، أن عملية خفض ستجري على ثلاث مراحل، مع تخفيض عدد الموظفين إلى المستوى المأذون به وقدره ١٣٤ موظفاً بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١١ (A/66/354/Add.3 الفقرة ١٩١).

١٤٢ - ويذكر الأمين العام أيضاً أن تخفيضاً في حجم منطقة تواجد البعثة قد تم، مع إغلاق ٤ قواعد لوجستية. بيد أن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي قد احتفظ بمقر البعثة المتكاملة ومكتبين فرعيين، في غيتيغا وماكامبا، في حين يتولى برنامج الأغذية العالمي تشغيل المكتب الفرعي في نغوزي. وأبلغ الأمين العام أيضاً أنه قد جرت الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير جميع الخدمات المتصلة بإدارة المرافق، بما في ذلك صيانة المولدات الكهربائية العاملة

والاحتياطية المملوكة للأمم المتحدة والمركبة في جميع أنحاء منطقة البعثة والمركبات المملوكة للأمم المتحدة.

١٤٣ - وتقدر الاحتياجات لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لعام ٢٠١٢ بمبلغ ٨٠٠ ٤٥٥ ١٧ دولار، مما يمثل نقصانا قدره ٦٩٠ ٠٠٠ ٤ دولار مقارنة بالمواد المعتمدة لعام ٢٠١١ البالغ قدرها ٨٠٠ ١٤٥ ٢٢ دولار. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الانخفاض في الاحتياجات لعام ٢٠١٢ يعكس أساسا إضافة مبلغ ٢٧٣ ٧٠٠ ٥ دولار في ميزانية عام ٢٠١١ للوفاء بالتكاليف المتكبدة لمرة واحدة والمرتبطة بالفترة الانتقالية من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١) (انظر الوثيقة، A/65/328/Add.6 و Corr.1، الفقرة ٣٨).

١٤٤ - ولم يُقترح أي تغيير في مستويات الملاك الوظيفي وطلب استمرار الملاك الوظيفي الحالي البالغ قدره ١٣٤ وظيفة.

١٤٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه ما دام أن الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لم تتضمن معلومات مفصلة عن الاحتياجات من الملاك الوظيفي فقد طلبت اللجنة إعادة تقديم وتبرير الاحتياجات من الملاك الوظيفي في سياق تقرير الميزانية لعام ٢٠١٢ (انظر الوثيقة A/65/602/Add.1، الفقرتان ٢٠ و ٢١) وتلاحظ اللجنة أن التبريرات المطلوبة قُدمت في المعلومات التكميلية للميزانية المقترحة. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مقترحات الأمين العام بشأن الملاك الوظيفي.

١٤٦ - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، فقد اعتمد مبلغ ٦ ٦٩٢ ٤٠٠ دولار، مع إدراج الاحتياجات الرئيسية في بند المرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ١٩٩ ٢ دولار)، والاتصالات (١ ٨٧٣ ٥٠٠ دولار)، والسفر الرسمي (٦٥٨ ١٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٦١٤ ٩٠٠ دولار).

١٤٧ - وفيما يتعلق بالنقل البري، أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أنه على الرغم من أن أسطول المركبات يتألف حاليا من ٧٩ مركبة، هناك ٦ مركبات متوقع شطبها قبل نهاية العام وستحتفظ البعثة بـ ٧٣ مركبة في عام ٢٠١٢. ومع مراعاة مستويات ملاك البعثة الوظيفي، لا تزال اللجنة الاستشارية ترى أن أسطول مركبات البعثة كبير الحجم وينبغي إخضاعه للاستعراض (انظر أيضا الوثيقة A/65/602/Add.1، الفقرة ٢٦).

١٤٨ - وفيما يتعلق بأماكن العمل، ذكر الأمين العام أن كل الجهود يجري بذلها لوضع مكاتب الأمم المتحدة في بوروندي في مكان واحد ويشير إلى أن اليونيسيف قد انتقلت إلى مقر البعثة المتكاملة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، سيرا على خطى كل من صندوق الأمم

المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية تدرس الانتقال إلى مقر البعثة المتكامل في عام ٢٠١٢ (A/66/354/Add.3، الفقرة ٢٠٤).

١٤٩ - وذكر الأمين العام أن البعثة ستواصل استعراض تدابير اقتسام التكاليف العامة، وبصفة خاصة في مجالات الأمن، والخدمات الطبية، والإعلام، والتي يتم وضعها بوصفها خدمات مشتركة (A/66/354/Add.3، الفقرة ٢٠١). وفي هذا الصدد، سلط الأمين العام الضوء على الشروع في نيسان/أبريل ٢٠١١ في تقديم خدمات الأمم المتحدة الطبية المتكاملة التي تجمع بين مستوصف الأمم المتحدة والعيادة الطبية التابعة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي (المرجع نفسه، الفقرة ١٩٣). وترحب اللجنة الاستشارية بالمبادرات التي جرى اتخاذها والتي ستؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير والكفاءة. وتطلب اللجنة تقديم معلومات عن حالة هذه المبادرات في سياق تقرير الميزانية المقبل، بما في ذلك الأثر المترتب على احتياجات مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

١٥٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الملاك الوظيفي والموارد المطلوبة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لعام ٢٠١٢.

#### (ط) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

١٥١ - أنشأ الأمين العام مكتب ممثله الخاص لشؤون لبنان في آب/أغسطس ٢٠٠٠ من أجل تقديم الدعم للجهود الدولية للمحافظة على السلم والأمن في جنوب لبنان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وسع الأمين العام نطاق ولاية المكتب لتشمل تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة السياسية في لبنان، وفي الوقت نفسه الحفاظ على ولايته المتعلقة بالسلم والأمن في جنوب لبنان. ولما كان تزايد أنشطة الأمم المتحدة في لبنان منذ عام ٢٠٠٦ يتطلب المزيد من التنسيق الداخلي، وسعياً إلى تعزيز قدرة المنظمة على تقديم دعم منسق وفعال في جميع جوانب النطاق العريض لخبرتها، عين الأمين العام منسقا خاصا في عام ٢٠٠٧. والمنسق الخاص هو كبير موظفي الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٥٢ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لمكتب الممثل الخاص لشؤون لبنان لعام ٢٠١٢ مبلغا قدره ٩ ٢٠٦ ٥٠٠ دولار، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ البالغ قدرها ٢٠٠ ٩٠٩٤ دولار. وتعزى الزيادة البالغ قدرها ١١٢ ٣٠٠ دولار في المقام الأول للتغيرات في المرتبات والتكاليف العامة للموظفين الوطنيين؛ واستبدال مركبة مصفحة لاستخدام المنسق الخاص؛ وتطبيق أحدث معدل لتسوية مقر العمل على الموظفين الدوليين. ويقابل الاحتياجات

الإضافية جزئياً انخفاض التكاليف التشغيلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والمرافق والهياكل الأساسية (A/66/354/Add.3، الفقرة ٢٣١).

١٥٣ - وفيما يتعلق بالمالك الوظيفي، لم يُقترح أي تغيير في المالك الوظيفي المأذون به حالياً وطُلب استمرار المالك الوظيفي الحالي البالغ قدره ٨٣ وظيفة.

١٥٤ - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، طُلب اعتماد مبلغ ٣٠٠ ٢٤٧ ٢ دولار لعام ٢٠١٢، مما يمثل نقصاناً قدره ٣٦ ٧٠٠ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. ويعزى هذا النقصان في المقام الأول إلى النقصان في بند تكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ١٤٠ دولار) عقب اقتناء معدات وبرامجيات في عام ٢٠١١، والاتصالات (٦٠٠ ٥٨ دولار) بسبب إنشاء وصلة تعمل بالموجات الدقيقة مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وانخفاض رسوم الإنترنت في لبنان، والمرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٤٠ دولار) نتيجة للتخفيضات في استهلاك الكهرباء وتعديل الاعتماد المرصود لمرة واحدة لأغراض معدات الأمن والسلامة في فترة السنتين الجارية. وقابلت هذه التخفيضات جزئياً زيادة الاحتياجات في بند النقل البري (٦٠٠ ٢١٠ دولار) والتي تعزى إلى الحاجة إلى استبدال إحدى المركبات المصفحة.

١٥٥ - وحسبما لاحظ الأمين العام، يستفيد مكتب المنسق الخاص من وجود وكالات وبعثات الأمم المتحدة الأخرى ويتلقى دعماً، بصفة خاصة من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في إطار مذكرة تفاهم، في مجالات الشؤون المالية، والمشتريات، والأعمال الهندسية، والاتصالات، والخدمات الطبية، والنقل، والوجستيات. وتقدم وكالات الأمم المتحدة الأخرى الدعم أيضاً على النحو التالي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال خدمات أمن المعلومات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال الخدمات الطبية. وتقدم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى خدمات الصيانة الدورية لمركبات المكتب الرسمية (A/66/354/Add.3، الفقرة ٢٢٣).

١٥٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على المالك الوظيفي والموارد المطلوبة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان لعام ٢٠١٢.

#### (ي) مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا

١٥٧ - أبلغ الأمين العام في رسالته المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/697)، أعضاء المجلس عن اعترامه بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا في ليرفيل. وفي وقت لاحق، وفي رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ (S/2010/457) موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن، رحب أعضاء المجلس

مقترح الأمين العام بإنشاء المكتب لفترة أولية مدتها سنتان وقرروا استعراض ولايته بعد مرور ١٨ شهرا. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١١، افتتح المكتب رسميا، وتسلم الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة وسط أفريقيا، ورئيس المكتب، مهامه بشكل رسمي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١.

١٥٨ - وذكر الأمين العام أنه قد نقل مهام أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، في أيار/مايو ٢٠١١، من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، إلى إدارة الشؤون السياسية، ليتولاها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا (A/66/354/Add.3)، الفقرة ٢٣٦). وفي وقت لاحق، طلب رئيس مجلس الأمن من خلال بيان صحفي صادر في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، إلى مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا، في جملة أمور، وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، الانخراط مع الاتحاد الأفريقي وتيسير التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتصلة بمكافحة التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

١٥٩ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا لعام ٢٠١٠ مبلغا قدره ٤٢٤ ٠٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٩١٨ ٨٠٠ دولار، أي ما نسبته ٢٦ في المائة، لدى مقارنته بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ والبالغ قدرها ٣٥٥ ٢٠٠ دولار. وتعزى الزيادة في المقام الأول إلى الاحتياجات من الموارد الإضافية لما يلي: تطبيق معدل شغور أدنى قدره ١٥ في المائة للموظفين الدوليين و ١٠ في المائة للموظفين الوطنيين لعام ٢٠١٢ مقارنة بما نسبته ٥٠ في المائة لكلا فئتي الموظفين في عام ٢٠١٢؛ والسفر الرسمي لتقديم الدعم لاجتماعات الممثل الخاص في جميع أنحاء المنطقة وفي تنفيذ طلب مجلس الأمن لتيسير التعاون بشأن المسائل المتصلة بمكافحة التهديدات التي يشكلها جيش الرب للمقاومة، وغير ذلك من التهديدات الأمنية العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية؛ والإنشاء المقترح لوظيفة موظف فني وطني في مكتب رئيس دعم البعثة. ويقابل هذه الزيادات جزئيا انخفاض في الاحتياجات في بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، ويعزى ذلك إلى تخفيض تكاليف الشحن المدرجة في ميزانية عام ٢٠١٢ (A/66/354/Add.3، الفقرة ٢٤٩).

١٦٠ - ويصل الرصيد الحر المتوقع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ١٠١ ٥٠٠ دولار. ويعزى ذلك أساسا إلى الاحتياجات الإضافية في بند المرافق والهياكل الأساسية (٤٢٠ ٥٠٠ دولار) التي يقابلها إلى حد كبير نقصان الاحتياجات في بند الموظفين المدنيين نتيجة لتأخر توظيف الموظفين (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥٠). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الزيادة في بند المرافق والهياكل الأساسية تعزى في المقام الأول إلى الحاجة لتنفيذ تحديدات

طيفة لثلاثة من المباني السكنية المقدمة من الحكومة لجعلها ملائمة للاستخدام المكتبي. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم قد خلص، أثناء زيارته للبلد، إلى أن المباني التي عُرضت في الأصل لاستخدام المكتب لم تكن ملائمة. وقدمت الحكومة لاحقا ثلاثة عقارات مختلفة ولأن هذا قد حدث بعد مغادرة الفريق فلم يتم فحصها.

١٦١ - وفيما يتعلق بالموظفين، يُقترح إنشاء وظيفة موظف فني وطني في مكتب رئيس دعم البعثة ليعمل مع مركز الخدمات العالمية في برينديزي في مساعدة المكتب للاضطلاع بأنشطة البعثة المتعلقة بالمشتريات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية أن مكتب الأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا قد أُدرج في المرحلة التجريبية لدائرة الدعم التنفيذي الشامل لعمليات الشراء والاقتناء، التي يشغلها مركز الخدمات العالمية (انظر الفقرتين ٢٨ و ٢٩ أعلاه). وسيتولى شاغل وظيفة الموظف الوطني الفني المسؤولية عن التحقق من توافر البضائع والخدمات ونوعيتها في الأسواق المحلية وأيضا عن استلام وتجهيز طلبات الشراء الواردة من جميع الأقسام ومتابعة العقود القائمة.

١٦٢ - وفيما يتعلق بالمستوى المتوقع لأنشطة الشراء في المكتب، تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن الميزانية المقترحة للمكتب من أجل التكاليف التشغيلية، في حالة استثناء الاحتياجات لأغراض السفر الرسمي، تبلغ فقط ما يزيد قليلا عن مليون دولار. وفي تقريرها عن الميزانية المقترحة للمكتب لعام ٢٠١١، والذي طُلب من خلاله تمويل لإنشاء المكتب، بلغ إجمالي الملاك الوظيفي المقترح ٢٦ وظيفة تتألف من ١٤ وظيفة لموظف فني و ١٢ من موظفي الدعم. ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى أن نسبة موظفي الدعم في المكتب غير متناسبة لدى النظر إليها في سياق عدد الموظفين الفنيين في المكتب انظر الوثيقة، A/65/602، الفقرة ١٣٧. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه في عنصر دعم البعثة، يتألف عنصر الخدمات الإدارية من أربع وظائف، تشمل اثنين من الموظفين الدوليين بالرتبة ف-٣، وموظف إداري واحد ومساعد إداري من الرتبة المحلية. وترى اللجنة الاستشارية أن هناك ما يكفي من القدرات في عنصر دعم البعثة للاضطلاع بالمهام المحددة لوظيفة الموظف الوطني الفني. ومن ثم لا توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام لهذه الوظيفة.

١٦٣ - وعلى النحو المبين في الجدول ١١ أعلاه، بلغ معدل الشغور في المكتب في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ نسبة ٤٢ في المائة، مع عدم شغل ١١ وظيفة من الوظائف الـ ٢٦. ولدى الاستفسار، قُدمت إلى اللجنة معلومات مستكملة مفادها أن ٥ وظائف كانت شاغرة حتى ٣١ تشرين/أكتوبر ٢٠١١.

١٦٤ - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، جرى اعتماد مبلغ ١ ٥٣١ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٢، مما يمثل نقصانا قدره ٦٠٠ ١٩٤ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١. ويعزى هذا النقصان أساسا إلى تخفيض الاحتياجات في بند اللوازم، والخدمات والمعدات الأخرى (٢٧٢ ٩٠٠ دولار)، وفي بند المرافق والهياكل الأساسية (٢١٦ ٣٠٠ دولار)، تقابله جزئيا الزيادة في الاحتياجات في بند السفر الرسمي (١٧٩ ٤٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٩٧ ٥٠٠ دولار) والاتصالات (٥٨ ٨٠٠ دولار).

١٦٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المخصص تحت بند النقل البري لعام ٢٠١٢ يتضمن مبلغ ٢٣ ٠٠٠ دولار من أجل الشراء المقترح لمركبة خفيفة إضافية لتحل محل أخرى نقلت من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وتقرر شطبها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن أسطول المركبات التابع للمكتب يتألف من ١٢ مركبة خفيفة وحافلتين صغيرتين نقلت من البعثة. وأبلغت اللجنة بأنه قرار البعثة بأن هذه المركبات الـ ١٤ صالحة للخدمة، فقد نُقلت برا ولحق بالكثير منها أضرار خلال هذه العملية. ولدى وصول المركبات، تقرر أن ٣ منها، وهي حافلتان صغيرتان ومركبة خفيفة واحدة، لا يمكن تصليحها اقتصادياً، فيما تحتاج مركبات كثيرة أخرى إلى التصليح. وأبلغت اللجنة بأن الحافلتين الصغيرتين استبدلتا خلال عام ٢٠١١، فيما يُلتَمَسُ الآن التمويل اللازم لاستبدال المركبة الخفيفة. ويساور اللجنة الاستشارية القلق من أن ٢٠ في المائة من المركبات المنقولة من البعثة اعتبرت لا يمكن إصلاحها بعد وصولها إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وكان لا بد من شطبها. واللجنة على ثقة من أنه تم التحقيق بشكل كامل في الظروف التي أدت إلى هذا الوضع واتخاذ الإجراءات المناسبة.

١٦٦ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الميزانية المقترحة للمكتب لعام ٢٠١١ أشارت إلى نقل ١٣ مركبة من البعثة لكي يستخدمها المكتب. وعقب نظر اللجنة في هذا الاقتراح، أعربت عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى حجم المكتب، فإن عدد المركبات أكثر من اللازم (انظر الوثيقة A/65/602، الفقرة ١٤١). وتتمسك اللجنة الاستشارية بذلك الرأي ولا توصي بالموافقة على مبلغ ٢٣ ٠٠٠ دولار الذي طُلب لاستبدال مركبة واحدة من المركبات الـ ١٤ الموجودة حالياً في البعثة.

١٦٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُخفَّض المبلغ المطلوب وقدره ٤ ٤٢٤ ٠٠٠ دولار المقترح لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ليعكس التوصيتين الواردتين في الفقرتين ١٦٢ و ١٦٦ أعلاه.

## دال - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

١٦٨ - قرر مجلس الأمن، في قراره ١٩٧٤ (٢٠١١)، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على النحو المحدد في قراراته ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، و ١٩١٧ (٢٠١٠) وفي الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من القرار ١٩٧٤ (٢٠١١)، لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا تنتهي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢. وناشد المجلس الأمم المتحدة، بدعم من المجتمع الدولي، دعم برامج الأولويات الوطنية لحكومة أفغانستان، وطلب من البعثة مساعدة حكومة أفغانستان في مسارها نحو القيادة الأفغانية، على النحو الذي حددته عملية كابل. وقرر المجلس أيضا أن تواصل البعثة والممثل الخاص للأمين العام، في حدود ولايتهما وبالإسترشاد بمبدأ تعزيز الملكية والقيادة الأفغانية، الإشراف على الجهود الدولية، وفقا لما ورد في بيان مؤتمر لندن بشأن أفغانستان (S/2010/65، المرفق الثاني)، ومع التركيز بصفة خاصة على الأولويات المبينة في الفقرة ٥ من القرار ١٩٧٤ (٢٠١١) (انظر أيضا A/66/354/Add.4، الفقرتان ٦ و ٧).

١٦٩ - وفي ضوء هذه الولايات، يحدد الأمين العام في الفقرة ٢١ من تقريره (A/66/354/Add.4)، ثلاثة مجالات ذات أولوية ستقدم البعثة الدعم فيها، مع ضمان التماسك في عمل منظومة الأمم المتحدة. وتمثل الأولويات الرئيسية للبعثة لعام ٢٠١٢ فيما يلي: (أ) تسهيل عملية تقودها أفغانستان ترمي إلى تحقيق السلام والمصالحة، بناء على طلب الحكومة الأفغانية؛ (ب) المساهمة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية المدنيين وحقوق النساء والأطفال؛ (ج) الدعوة وتعزيز تماسك الجهود المبذولة لدعم عملية كابل.

١٧٠ - وترد معلومات بشأن الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والتكامل بين البعثات في الفقرات من ٨ إلى ١٤ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.4). وكما هو مبين، فإن الممثل الخاص للأمين العام يكفل أن تقوم كلا من البعثة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها بدعم وتنسيق الجهود مع ممثلي الأمين العام ومبعوثيه المكلفين بولايات تشمل مجالات محددة من أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك: حقوق الإنسان من خلال مفوضية حقوق الإنسان؛ والأطفال في النزاعات المسلحة من خلال الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛ والمخدرات والجريمة المنظمة من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعلاوة على ذلك، وفي مقر الأمم المتحدة، تكفل فرقة العمل المعنية بأفغانستان التابعة للبعثة تزويد البعثة بالتوجيه والدعم المتكاملين والمتسقين في مجال السياسات. وتلاحظ اللجنة أن منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان وضعت إطارا استراتيجيا متكاملًا، يوفر مجموعة مشتركة من الأولويات لكفالة عملها بطريقة متعددة

الأبعاد ومتناسكة ومتداعمة. وتلاحظ اللجنة أيضا أن الترتيبات الأمنية تَنَسَّقُ على أساس تقاسم التكاليف من قبل فريق لإدارة الأمن يتألف من ممثلين عن البعثة، وإدارة شؤون السلامة والأمن والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. وإضافة إلى ذلك، هناك اتفاقات للخدمات المشتركة قائمة بين البعثة والكيانات الأخرى في مجتمعات الأمم المتحدة (انظر أيضا الفقرة ٢٠٢ أدناه).

١٧١ - ويقدم الأمين العام، في الفقرات من ١٥ إلى ١٧ من تقريره، معلومات عن نتائج إعادة الهيكلة التنظيمية التي أجريت في عام ٢٠١١ لإعادة تنظيم هياكل البعثة بغية تحسين تنفيذ المهام المنوطة بها. ويذكر أن الفائدة العامة من عملية إعادة الهيكلة تتمثل في الإدماج المحسن داخل البعثة ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الحد من التجزؤ التنظيمي وتمكين نواب الممثلين الخاصين المعيّنين من إنجاز أولويات البعثة، كل في مجال مسؤولياته. وتتضمن بعض الفوائد المحددة من إعادة الهيكلة التي ذكرها الأمين العام الاستفادة من الموارد المتاحة لمعالجة المسائل الناجمة عن التطورات الجارية من قبيل العملية الانتخابية؛ وإجراء تحسينات في التخطيط والتحليل؛ وتحسين نوعية الدعم الذي تقدمه البعثة للجهود المبذولة من أجل عملية كابل؛ والتخلص من الهياكل المكررة، وإلغاء وظائف في مجالات مكافحة المخدرات والشؤون الإنسانية.

١٧٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس الأمن طلب من الأمين العام في قراره ١٩٧٤ (٢٠١١)، أن يجري، بحلول نهاية عام ٢٠١١، استعراضا شاملا للأنشطة المنوطة بالبعثة وللدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك وجود البعثة في كافة أنحاء البلد، وذلك بالتشاور مع حكومة أفغانستان والجهات المعنية الدولية، لكي يسترشد بها المجلس في استعراضه لولاية البعثة في آذار/مارس ٢٠١٢ (A/66/354/Add.4، الفقرة ١٧). ويذكر الأمين العام أنه يمكن تنقيح ولاية البعثة وأنشطتها ذات الأولوية، وهيكلها التنظيمي وما يتصل بها من الاحتياجات من الموارد نتيجة للتوصيات المنبثقة عن ذلك الاستعراض الشامل المذكور، وتوصيات استعراضات الأمن المخططة والجارية، والتغييرات الرئيسية الأخرى في موقف المجتمع الدولي في أفغانستان (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الاستعراض ستجريه إدارة عمليات حفظ السلام. وستتم دراسة الأنشطة المنوطة بالبعثة، على النحو المحدد في الفقرات من ٤ إلى ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١)، فضلا عن دور ومساهمة منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في دعم تلك الأنشطة المنوطة بالبعثة. وسيتم النظر أيضا في وجود البعثة في كافة أرجاء البلد، إلى جانب الطريقة التي عملت بها منظومة الأمم المتحدة على وحدة الأداء، لتعزيز الفهم المتبادل لولايات وأنشطة الوكالات والصناديق والبرامج المعنية، وتعزيز قدر أكبر من

التماسك. وأبلغت اللجنة كذلك بأن فريقاً للاستعراض بصدد إجراء مشاورات واسعة النطاق بين الجهات الفاعلة المعنية في مقر الأمم المتحدة وفي أفغانستان.

١٧٣ - ويقدم الأمين العام، في الفقرات من ١٤٥ إلى ١٥٧ من تقريره، آخر المستجدات المتعلقة بالمكاتب الميدانية في المناطق والمقاطعات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة ستدير ٢٣ مكتبا ميدانيا في جميع أنحاء أفغانستان، بما في ذلك ٨ مكاتب إقليمية و ١٥ مكتبا في المقاطعات. ويذكر الأمين العام أنه نتيجة للحالة الأمنية المتدهورة، فقد تأجل إنشاء أربعة مكاتب في مقاطعات غزني، وهلمند، وبازاراك، وشاران، تمت الموافقة على إنشائها في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن موازنة عام ٢٠١١ لا تتضمن حكما بإنشاء مكاتب ميدانية إضافية للبعثة، ولا يوجد طلب على أي من هذه الموارد في مقترحات الميزانية لعام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، ألغيت في عام ٢٠١٠ الوظائف ذات الصلة البالغ عددها ١٧٦ وظيفة المعتمدة لهذه المكاتب، والتي تضم ١٨ وظيفة دولية و ١٥٨ وظيفة وطنية.

١٧٤ - ويشير الأمين العام إلى أن مستويات التهديد ضد الأمم المتحدة لم تتوقف عن الارتفاع في عام ٢٠١١، كما بدا واضحا من الهجوم الذي شُنَّ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١ على مكتب البعثة في مزار شريف. وتشير اللجنة الاستشارية إلى التحديات الأمنية التي تواجهها البعثة بعد هجوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الذي شُنَّ على دار ضيافة بختار في كابل، وإلى برنامج تعزيز الأمن الذي بدأ العمل فيه بعد الهجوم الذي شُنَّ على هيرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر الوثيقة A/65/328/Add.4. الفقرات ٢١-٣٦؛ وانظر أيضا الوثيقة A/65/602 الفقرات ١٥٢-١٥٥). وترد لحة عامة عن التعزيزات الأمنية التي أجريت في عام ٢٠١١ في الفقرات من ١٨ إلى ٢٠ من تقرير الأمين العام. وشملت مشاريع تعزيز الأمن المعتمدة لعام ٢٠١١ تشييد مجمعات آمنة في قندهار وباميان و جلال آباد ومزار الشريف، وتشبيد وحدات إقامة إضافية آمنة ومأمونة للموظفين في تلك الأماكن، بما فيها كابل، وتعزيز تدابير تخفيف المخاطر الأمنية في جميع مرافق البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، نُفِّذ العديد من المشاريع الأمنية التي لم تكن في الحسبان، لتحسين أماكن البعثة تلبيةً للاحتياجات المتغيرة لمعايير العمل الأمنية الدنيا الجديدة واحتياجات معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، بما في ذلك تركيب بوابات فولاذية انزلاقية متينة في جميع أماكن البعثة، وتشبيد غرفة آمنة في مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان في كابل للتقليل من فرص الاقتحام. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن زيادة الاحتياجات من معايير العمل الأمنية الدنيا الجديدة قد استوفيت بالكامل من الموارد المتاحة، من خلال عملية واسعة النطاق لإعادة ترتيب الأولويات.

١٧٥ - ويذكر الأمين العام أنه من المتوقع استكمال معظم أعمال التشييد الأمنية ذات الصلة بتعزيز الأمن واستبدال المعدات الرئيسية بنهاية عام ٢٠١١. وُزِدَّت اللجنة الاستشارية بالمعلومات التالية عن الحالة الراهنة لأعمال تعزيز الأمن: نُقِلَ الموظفون من مختلف بيوت الضيافة إلى مجمعات آمنة نظرا لاستكمال تشييد المكاتب وأماكن الإقامة في مركزي عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان الموجودين في كابل وجلال آباد؛ وكان من المتوقع أن يُستكمل بنهاية عام ٢٠١١ تشييد المجمع الجديد الآمن في قندهار، الذي يضم مكاتب وأماكن إقامة، وكان العمل جار على تشييد مجمع مزار الشريف، وسيبدأ في عام ٢٠١١ تشييد مجمع بديل للمكتب الإقليمي في باميان؛ وتحتوي المجمعات الموجودة في المكاتب الإقليمية في هيرات وقندوز وغارديز، الآن على أماكن سكنية للموظفين الدوليين، وتمت ترقيةها إلى المستوى الأعلى والجديد من معايير العمل الأمنية الدنيا؛ واستُكْمِلَ تركيب البوابات الفولاذية الانزلاقية الثقيلة لتعزيز نقاط الدخول في جميع أماكن البعثة؛ وزيادة الملاجئ المحصنة بشكل كبير في كافة مجمعات البعثة على نطاق واسع. وأبلغت اللجنة بأن الاحتياجات اللازمة لتشييد مجمع بديل للمكتب الإقليمي في باميان ستغطي بالكامل في إطار ميزانية عام ٢٠١١ وبأنه لم تُقترح أية موارد أخرى لهذا الغرض في عام ٢٠١٢. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يرصد الأمين العام التقدم المحرز ويكفل استكمال التشييد وفقا للجدول الزمني وضمن الموارد المخصصة.

١٧٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الاحتياجات من معايير العمل الأمنية الدنيا الجديدة جعلت العديد من مكاتب المقاطعات غير صالح لسكن الموظفين الدوليين، وبأن ثمة برنامج يجري العمل به لتعديل أماكن الإقامة الموجودة. وستحتوي كل المباني الجديدة على غرفة آمنة داخل كل وحدة من وحدات إقامة الموظفين. وإضافة إلى ذلك، استكملت عملية اقتناء مركبات مدرعة للبعثة خلال عام ٢٠١١، وكانت هذه المركبات تُوزَع على جميع مكاتب البعثة (انظر أيضا الفقرة ١٩٩ أدناه).

١٧٧ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٢٦ من تقريره، إلى أن تزايد مستويات التهديد ضد الأمم المتحدة أدى إلى التقييد المتكرر لحركة الموظفين والعمليات. وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن الأثر المترتب عن محدودية الحركة بالنسبة لتنفيذ ولاية البعثة. وأبلغت اللجنة أن البعثة، نظرا للحالة الأمنية، لا تنفذ أية مهام على الطرقات في المناطق الجنوبية، والجنوبية الشرقية، والغربية من البلد. غير أن هذه المهام لا تزال، تبعا للحالة الأمنية، ممكنة التنفيذ في المناطق الوسطى، والشرقية، والشمالية الشرقية، والشمالية، ومناطق المرتفعات الوسطى. وفي أشهر الشتاء، تزيد ظروف الطقس من تقييد الحركة على الأرض، كما تزيد من تقييد العمليات الجوية من آن لآخر. وتعتمد بعثة الأمم المتحدة إلى حد كبير

على المركبات المدرعة والنقل الجوي من أجل تخفيف أثر هذه القيود والحفاظ على قدرتها على الاضطلاع بولايتها، الأمر الذي يتطلب وجودا ميدانيا والاجتماع بالمحاورين في مختلف المناطق. وقد اعتمد نهج محوري خاص بالعمليات الجوية للبعثة، يقوم على استخدام الطائرات العمودية لخدمة المدن الإقليمية، وعلى الطائرات ثابتة الجناحين لنقل الركاب من المراكز الرئيسية وإليها.

١٧٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لتحسين الأطر المنطقية، وبخاصة، المعلومات المقدمة عن مقاييس الأداء (انظر A/64/7/Add.13، الفقرة ٧). وتكرر اللجنة التأكيد على أهمية ضمان أن تعكس مؤشرات الإنجاز مهام البعثة ومسؤولياتها بدلا من مهام ومسؤوليات الحكومات أو غيرها من الكيانات المعنية، كوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بحيث يكون واضحا ما الذي يمكن تحقيقه ضمن مهام البعثة وأنشطتها وما الذي يخرج عن نطاق سيطرتها. وترى اللجنة أنه ينبغي مواصلة بذل المزيد من الجهود لتحسين صياغة مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء، والقيام، حيثما كان ذلك مناسبا، بتقديم توضيحات إضافية لتسهيل تقييم التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المتوقعة. وفيما يتعلق، على سبيل المثال، بمؤشر الإنجاز (أ) '٢' "تنفيذ تدابير بناء الثقة لزيادة الحوار بين المجتمعات المحلية لرفع مظالم الماضي"، ينطوي هدف الأداء لعام ٢٠١٢ على تقديم ضمانات أمنية إلى ٢٠ مقاتلا سابقا رفيع المستوى تصالحوا مع حكومة أفغانستان (انظر A/66/354/Add.4، الفقرة ٣٩). وترى اللجنة أن تقديم معلومات إضافية، من قبيل العدد المحتمل للمقاتلين السابقين الرفيعي المستوى المشمولين بتلك الضمانات، سيسمح بتحسين فهم أهمية هدف الأداء ومدى إسهامه في بلوغ الإنجاز المتوقع.

١٧٩ - وترد الافتراضات المتعلقة بأداء البعثة لعام ٢٠١٢ في الفقرات من ٣٥ إلى ٣٨ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.4). فقد ذكر الأمين العام أن الإطار الاستراتيجي لا ينطوي على آثار مالية إضافية أو زيادة في الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٢: غير أن الحالة الأمنية وتدهورها في النصف الأول من عام ٢٠١١ لا يزالان سببا كبيرا للقلق بشأن أداء الإنجازات المتوقعة في عام ٢٠١٢.

١٨٠ - ويتضمن الجدول التالي تحليلا للنفقات المتوقعة للبعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ والاحتياجات التقديرية لعام ٢٠١٢.

## الجدول ١٢

## بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: الاحتياجات من الموارد

الفئة	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	
	تقديرات التكاليف	تقديرات الرصيد الحر	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١	الفرق
	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١ ٦٣٣,٠	٩٥٧,٧	١ ٢٩٩,٣	-	١ ٥٢٨,٤	(٢٢٩,١)
تكاليف الأفراد المدنيين	٢٢٠ ٠٧٥,٥	(٢٤ ٣٢٥,٠)	١٢٤ ٧٢٤,٥	-	٩٩ ٨٠٢,٣	٢٤ ٩٢٢,٢
التكاليف التشغيلية	٢٨٨ ٢٨٠,٤	٩٣٦٢,١	١١٥ ٥٠٩,٧	١٥ ٩٢٥,٠	١٥٦ ٠٥٧,٩	(٤٠ ٥٤٨,٢)
<b>المجموع</b>	<b>٥٠٩ ٩٨٨,٩</b>	<b>(١٤ ٠٠٥,٢)</b>	<b>٢٤١ ٥٣٣,٥</b>	<b>١٥ ٩٢٥,٠</b>	<b>٢٥٧ ٣٨٨,٦</b>	<b>(١٥ ٨٥٥,١)</b>

## النفقات المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

١٨١- تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يتوقع أن تصل النفقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٩٠٠ ٩٨٨ ٥٠٩ دولار، وهو ما يعكس زيادة متوقعة من النفقات صافيها ٢٠٠ ١٤ ٠٠٥ دولار، مقابل المبلغ المخصص وقدره ٩٨٣ ٧٠٠ ٤٩٥ دولار. وتشمل الفروق الرئيسية ما يلي:

(أ) انخفاض في الاحتياجات المدرجة في بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٩٥٧ ٧٠٠ دولار)، يُعزى إلى ارتفاع معدلات الشواغر عما هو مدرج في الميزانية: بالنسبة لضباط الاتصال العسكريين، يتوقع أن يصل معدل الشغور الفعلي لعام ٢٠١١ إلى ٥٤ في المائة مقابل المعدل المدرج في الميزانية البالغ ١٨ في المائة، وهو ما يعزى إلى تحديد موعد أقصى مؤقت لنشر الضباط ريثما تتاح لهم أماكن آمنة ومضمونة؛ وبالنسبة للشرطة المدنية، يتوقع أن يصل معدل الشغور الفعلي لعام ٢٠١١ إلى ٦٩ في المائة مقابل المعدل المدرج في الميزانية البالغ ٢٥ في المائة (المرجع نفسه الفقرتان ١٦٠ و ١٦٣)؛

(ب) ارتفاع تكاليف الموظفين المدنيين عن تكاليفهم المدرجة في الميزانية (٢٤ ٣٢٥ ٠٠٠ دولار) يُعزى إلى ما يلي: '١' زيادة في جدول مرتبات الموظفين الدوليين، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ '٢' زيادات في المرتبات المحلية، بنسبة ١٠,٧ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، وبنسبة ٧,٨ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وبنسبة ٣,١ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، وبنسبة ٢٢,١ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية، اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١١؛

٣' توقع أن يكون متوسط معدل الشغور ٢١ في المائة للموظفين الدوليين و ٩ في المائة للوظائف من الرتبة المحلية؛ و ٢٤ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية مقابل المعدل المدرج في الميزانية البالغ ٣٢ في المائة بالنسبة لجميع فئات الموظفين المدنيين؛ ٤' زيادة في الاحتياجات المدرجة تحت بند التكاليف العامة للموظفين (٨٦ في المائة مقابل النسبة المدرجة في الميزانية البالغة ٦٥ في المائة) نشأت عن مواءمة شروط خدمة الموظفين اعتباراً من ١ تموز/ يوليه ٢٠١١ (المرجع نفسه الفقرات ١٦٩ و ١٧٣ و ١٧٨)؛

(ج) انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية عن تلك المدرجة في الميزانية (١٠٠ ٣٦٢ ٩ دولار)، وهو ما يعكس انخفاضاً في الاحتياجات المدرجة تحت بنود: السفر في مهام رسمية (٥٠٠ ٢١٧ دولار)، ويُعزى ذلك في الأساس إلى انخفاض في أسفار الموظفين للتدريب الخارجي حيث زادت الأنشطة التدريبية التي يضطلع بها في الداخل؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٨٤٤ ٧ دولار)، وهو ما يعزى في الأساس إلى انخفاض في الاحتياجات المدرجة تحت تكاليف الصيانة والتعديلات والتجديدات، وخدمات الأمن، واقتناء لوازم الصيانة والمرافق المتنوعة، والهياكل الأساسية، ومعدات السلامة والأمن ولوازم الدفاع، والأثاث والمعدات المكتبية؛ والنقل البري (٣٠٠ ٨٠٣ دولار)، وهو ما يُعزى إلى انخفاض الاستهلاك من الوقود عما هو مقرر وذلك نتيجة استمرار القيود على التنقلات البرية واقتناء عدد من المركبات المدرعة للمكاتب الميدانية يقل عن العدد المدرج في الميزانية لأن البعثة لم توسع نطاق وجودها، وإلى انخفاض في تكاليف الاتصالات (٧٠٠ ٥٤١ ٢ دولار)، يعزى في الأساس إلى تأخر شراء المعدات وتنفيذ الأنشطة المقررة؛ والخدمات الطبية (٨٠٠ ٣١٤ دولار)، وهو ما يعزى بدرجة كبيرة لاسترداد التكاليف من موظفي الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة الذين قدمت إليهم خدمات طبية؛ والمشاريع ذات الأثر السريع (١٠٠ ٧٩٣ دولار)، وذلك بسبب قدرة البعثة المحدودة على تنفيذ مشاريع في الميدان بسبب الحالة الأمنية. وهذا الانخفاض في النفقات سيقابله جزئياً ارتفاع الاحتياجات عما هو مدرج في الميزانية تحت البنود: تكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٩٥٧ دولار) لتغطية تكاليف شراء البرمجيات، ونظام لالتقاط الصور بالاستعانة بالسواتل ونظام للمعلومات الجغرافية؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى؛ (٢٠٠ ٥٨١ دولار)، نتيجة اقتناء معدات تكميلية وتكاليف شحن إضافية؛ والنقل الجوي (٢٠٠ ٥٤٣ ٤ دولار)، وهو ما يُعزى بدرجة كبيرة إلى ارتفاع تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، وزيادة وتيرة الرحلات، ويقابل ذلك جزئياً زيادة في استرداد تكاليف الخدمات المقدمة من البعثة لكيانات أخرى في الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرات ١٨٦ و ١٩١ و ١٩٦ و ١٩٧ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢١٨).

### الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٢

١٨٢ - تمثل التقديرات المقترحة لعام ٢٠١٢ وإجماليتها ٥٠٠ ٥٣٣ ٢٤١ دولار، انخفاضاً عما أدرج في الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١ بمبلغ صافيه ١٠٠ ٨٥٥ ١٥ دولار، أو بنسبة ٦,٢ في المائة. وتشمل التقديرات المقترحة ٣٠٠ ٢٩٩ ١ دولار لأفراد الجيش والشرطة، و ٥٠٠ ٧٢٤ ١٢٤ دولار للموظفين المدنيين، و ٧٠٠ ٥٠٩ ١١٥ دولار للتكاليف التشغيلية، وهو ما يعكس التأثير المشترك الناشئ عن انخفاض بمبلغ ١٠٠ ٢٩٩ دولار (١٥ في المائة) تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وبمبلغ ٢٠٠ ٥٤٨ ٤٠ دولار (٢٦ في المائة) تحت بند التكاليف التشغيلية، تقابله زيادة بمبلغ ٢٠٠ ٩٢٢ ٢٤ دولار (٢٥ في المائة) تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين مقابل المبلغ المخصص لعام ٢٠١١. وستغطي الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢ ما مجموعه ٥٥٨ ٥٠٥ وظيفة، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٢٦ وظيفة دولية بالمقارنة بملاك الموظفين المأذون به لعام ٢٠١١.

١٨٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن العوامل الرئيسية المؤثرة في مقترحات الميزانية لعام ٢٠١٢ شملت ما يلي:

(أ) انخفاضات كبيرة في معدلات الشواغر لجميع فئات الموظفين المدنيين، في ضوء التقدم المحرز في ملء الوظائف الشاغرة خلال عام ٢٠١١ (انظر الفقرتين ١٨٤ و ١٨٥ أدناه)؛

(ب) زيادة استحقاقات مرتبات الموظفين الدوليين فيما يتصل بالبدل الخاص الناجم عن تنفيذ موازنة شروط الخدمة؛

(ج) زيادة استحقاقات مرتبات الموظفين الوطنيين نتيجة زيادة قدرها ٢٢,١ في المائة في مرتبات وظائف الرتبة المحلية في عام ٢٠١١؛

(د) إلغاء ٢٦ وظيفة دولية تركت مفتوحة خلال عام ٢٠١١ لدعم تنفيذ الموازنة بين مجموعة الاستحقاقات؛

(هـ) انخفاضات كبيرة تحت بند التكاليف التشغيلية، نتجت بالدرجة الأولى عن إنجاز مشاريع غير متكررة لا تقترح بشأنها أي احتياجات أخرى في عام ٢٠١٢. وتشمل هذه المشاريع بناء مكاتب رئيسية ومرافق سكن للموظفين وتحسين وإصلاح معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشراء عربات مدرعة، وتحسينات رئيسية تتصل بالأمن؛

(و) ليس من المقرر إدخال تغييرات كبيرة على الهيكل التنظيمي في المجالات الفنية أو المكاتب الميدانية. غير أنه يقترح إدخال عدد من التغييرات التنظيمية ونقل للوظائف تحت بند دعم البعثة ( انظر الفقرات ١٨٩-١٩٢ أدناه).

#### معدلات الشواغر

١٨٤ - يتضمن الجدول ١٣ الوارد أدناه، بشأن كل فئة من فئات الموظفين، موجزا عن معدل الشواغر المدرج في الميزانية ومعدلها الفعلي المتوقع لعام ٢٠١١، ومعدلها المقترح لعام ٢٠١٢. وكما هو مبين في الجدول، فإن المعدلات المقترحة لجميع فئات الموظفين المدنيين لعام ٢٠١٢ تقل كثيرا عن المعدلات المدرجة في الميزانية لعام ٢٠١١: يقترح معدل شغور بنسبة ٢٢ في المائة لفئة الموظفين الدوليين وبنسبة ١٨ في المائة لفئة الموظفين الوطنيين في عام ٢٠١٢ مقابل المعدل العام المطبق لعام ٢٠١١ البالغ ٣٢ في المائة. بالإضافة إلى ذلك، يقترح معدل شغور بنسبة ١٠ في المائة للموظفين الدوليين والوطنيين المنتشرين في مكتب الدعم المشترك في الكويت. وبالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، يتوقع أن تصل معدلات الشغور الفعلي لعام ٢٠١١ إلى نسبة ٥٦,٣ و ٧٥ في المائة، على التوالي، وهما معدلان أعلى كثيرا من المعدلين المدرجين في الميزانية ونسبتهما ١٨ و ٢٥ في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد تم رفع معدلات الشغور المقترحة لعام ٢٠١٢ إلى ٣٠ في المائة بالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة على حد سواء.

#### الجدول ١٣

#### بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: معدلات الشغور لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢

الفئة	٢٠١١		٢٠١٢	
	مستويات ملاك الموظفين المأذون بها	معدل الشغور المدرج في الميزانية (نسبة مئوية)	مستويات ملاك الموظفين المقترحة	معدل الشغور المقترح
الأفراد العسكريون	٢٨	١٨	٢٨	٣٠
أفراد الشرطة المدنية	٨	٢٥	٨	٣٠
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون المنتشرون في أفغانستان	٥١٣	٣٢	٤٨٨	٢٢
الموظفون الدوليون المنتشرون في الكويت	٣٩	٣٢	٣٨	١٠
الموظفون الوطنيون المنتشرون في أفغانستان	١٨٨٥	٣٢	١٨٨٦	١٨

الفئة	٢٠١٢		٢٠١١	
	مستويات ملاك الموظفين المقترحة	معدل الشغور المقترح	متوسط معدل الشغور (المتوقع) (نسبة مئوية)	معدل الشغور المدرج في الميزانية (نسبة مئوية)
الموظفون الدوليون المنتشرون في الكويت	٦٦	١٠	-	٣٢
متطوعو الأمم المتحدة	٨٠	١١	١٩,٩	٢٠
المجموع	٢٥٥٨			٢٥٨٤

١٨٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه أجريت عملية كبيرة لاستقدام الموظفين لتحسين حالة الشغور في عام ٢٠١١. وقد بلغ المعدل الفعلي للشغور في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٨,٣ في المائة للموظفين الدوليين، و ٨,٩ في المائة للموظفين الوطنيين و ١١,٣ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، وهو ما يمثل معدل شغور عاما بنسبة ١١,١ في المائة للموظفين المدنيين. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.4)، تتوقع البعثة أن يزداد انخفاض معدلي الشغور للموظفين الدوليين والوطنيين بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأن يظلا ثابتين على هذا المستوى طوال عام ٢٠١٢. ويقول الأمين العام إن المستويات المحسنة لمعدلات شغور وظائف الموظفين الدوليين تعزى إلى الانتهاء من بناء مساكن للموظفين بخصائص أمنية معززة واستحداث قائمة مجلس الاستعراض المركزي الميداني (المرجع نفسه، الفقرة ١٦٩). وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لتحسين حالة الشغور في البعثة. وتشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لملء الوظائف المعتمدة للبعثة.

الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

١٨٦ - تصل الاحتياجات المقدرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٢ إلى ٣٠٠ ٢٩٩ ١ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً بمبلغ ١٠٠ ٢٢٩ دولار، أو ١٥ في المائة مقابل الاعتماد المخصص لعام ٢٠١١، وقدره ٤٠٠ ٥٢٨ دولار. وستغطي الموارد المقترحة تكلفة نشر مستشار عسكري، و ٢٧ ضابط اتصال عسكري و ٨ مستشاري شرطة مدنية. ويعكس الفرق بين احتياجات عام ٢٠١٢ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١ في الأساس تطبيق معدل شغور نسبته ٣٠ في المائة على تقديرات المرتبات وتكاليف الموظفين ذات الصلة، مقابل تطبيق معامل نسبته ١٨ في المائة في ميزانية عام ٢٠١١. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٢.

## الموظفون المدنيون

١٨٧- يتضمن الجدول ١٤ موجزا لملاك الموظفين المعتمد للبعثة، وحالة الشغور فيه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك الموظفين لعام ٢٠١٢:

## الجدول ١٤

## بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: الاحتياجات من الموظفين

الوظائف	الرتبة
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	٢ ٥٨٤
١ وأع، ٢ أع م، ٣ مد-٢، ٩ مد-١، ٣٢ ف-٥، ١٢٠ ف-٤، ١١٨ ف-٣، ٦٢ ف-٢، ٢٠٥ خ م، ٢٩١ م ف و، ١٦٦١ ر م، ٨٠ م أ م	
الوظائف الشاغرة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	٢٨٧ (١١، ١ في المائة)
١ أع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٤١ ف-٥، ٣١ ف-٤، ٢٦ ف-٣، ١٩ ف-٢، ١٥ خ م، ٦٦ م ف و، ١١٢ ر م، ١١ م أ م	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢	٢ ٥٥٨
١ وأ م، ٢ أع م، ٣ مد-٢، ٧ مد-١، ٣١ ف-٥، ١١١ ف-٤، ١٠٨ ف-٣، ٥٨ ف-٢، ٢٠٥ خ م، ٢٩١ م ف و، ١٦٦١ ر م، ٨٠ م أ م	
الوظائف الجديدة المقترحة	-
الوظائف المقترحة إعادة تصنيفها	١
١ ف-٥ إلى ف-٤	
الوظائف المقترحة نقلها	٦٣
٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ٥ خ م، ٣ م ف و، ٣٢ ر م، ١٤ م أ م	
الوظائف المقترحة إلغاؤها	٢٦
٢ مد-١، ١٠ ف-٤، ١٠ ف-٣، ٤ ف-٢	

المختصرات: أ أع = وكيل أمين عام؛ أ م = أمين عام مساعد؛ خ م = خدمة ميدانية؛ م ف و = موظف فني وطني؛ ر م = رتبة محلية؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة.

١٨٨ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٢ من ٢ ٥٥٨ وظيفة، تضم ٥٢٦ وظيفة لموظفين دوليين (٣٢١ وظيفة من الفئة الفنية و ٢٠٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)، و ١ ٩٥٢ وظيفة وطنية (٢٩١ وظيفة لموظف فني وطني و ١ ٦٦١ وظيفة من الرتبة المحلية) و ٨٠ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة. ويعكس الملاك المقترح انخفاض قدره ٢٦ وظيفة دولية مقابل مستويات ملاك الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١. وتشمل التغييرات المقترحة إدخالها على ملاك الموظفين أيضا إعادة تصنيف وظيفة واحدة من رتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤ في وحدة السلوك والانضباط، ونقل ٦٣ وظيفة، معظمها فيما بين الوحدات التنظيمية في إطار دعم البعثة (انظر الفقرات ١٨٩-١٩٢ أدناه). ويقدم الأمين العام موجزا بالتغييرات المقترحة إدخالها، في الجداول من ٣ إلى ٥ من تقريره (A/66/354/Add.4). وتلاحظ اللجنة ما ذكره الأمين العام من أن مهام الوظائف المقترحة إلغاؤها سيتولاها الموظفون المتبقون في الوحدات المعنية (المرجع نفسه، الفقرة ٥١ (ج))، وأن المهام الموكلة سابقا إلى الوظائف

المقترحة للنقل الخارجي سيتولى القيام بها الموظفون المتبقون في الوحدات المعنية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢). وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالإلغاء المقترح ل ٢٦ وظيفة. وتشجع البعثة على أن تبقى احتياجاتها من الموظفين قيد الاستعراض.

١٨٩ - من الجدول ٥ بتقرير الأمين العام، الذي يبين قائمة الوظائف المقترح نقلها، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه سيتم إلغاء قسم الخدمات العامة وإنشاء عدد من الوحدات التنظيمية الجديدة. وترد معلومات عن إلغاء قسم الخدمات العامة في الفقرات من ١٢٩ إلى ١٣١ من التقرير. ويقترح الأمين العام تقسيم مهام هذا القسم وتوسيع نطاقها وإنشاء ما يلي: قسم إدارة الممتلكات، ووحدة إدارة المرافق، ووحدة إدارة المعلومات. وبموجب ذلك، سيتم نقل الوظائف الـ ٢٥ التابعة لقسم الخدمات العامة، بكل ما لها من مهام، إلى كل من قسم إدارة الممتلكات (١٧ وظيفة) ووحدة إدارة المعلومات (٥ وظائف) ووحدة إدارة المرافق (وظيفتان) وقسم المعلومات الجغرافية (وظيفة واحدة) (انظر A/66/354/Add.4 الفقرة ١٣١). وأبلغت اللجنة أن جميع المهام المتعلقة بإدارة الممتلكات (بما في ذلك إدارة المخزون، والاستلام والتفتيش، والتصرف في الممتلكات، والمطالبات) سيتم، نتيجة لهذا التغيير، توحيدها ضمن قسم إدارة العقارات المقترح إنشاؤه، وذلك تمثيلاً مع التوجيه في مجال السياسة العامة لإدارة عمليات حفظ السلام. وفي الوقت الحاضر، يتولى المسؤولية عن مختلف مهام إدارة الممتلكات بصورة جزئية كل من رئيس الخدمات الإدارية ورئيس الخدمات التقنية.

١٩٠ - وستتولى وحدة إدارة المرافق المقترح إنشاؤها المسؤولية عن إدارة أعمال الصيانة والتحسينات وتوزيع أماكن الإقامة وحيز المكاتب في مقر البعثة في كابل وفي المكاتب الميدانية الـ ٢٣ الموجودة في جميع أنحاء أفغانستان (المرجع نفسه، الفقرتان ١١٦ و ١١٧). ويفيد الأمين العام بأن هذه الوحدة لازمة بسبب ما شهده عدد أماكن إقامة الموظفين ومختلف مباني البعثة من زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٩ عندما تقرر نقل جميع موظفي البعثة الموجودين في كابل من دور الضيافة الخاصة وإيواءهم في مساكن أكثر أمنًا توفرها الأمم المتحدة. وسيشتمل ملاك موظفي الوحدة على ما مجموعه ٢١ وظيفة، بما في ذلك الوظيفتان المقترحت نقلهما إليها من قسم الخدمات العامة (انظر الفقرة ١٨٩ أعلاه) وكذا ١٧ وظيفة من مكاتب إقليمية مختلفة، ووظيفة واحدة من قسم الهندسة، ووظيفة واحدة من قسم الموارد البشرية.

١٩١ - ويقترح الأمين العام أيضاً إنشاء وحدة لإدارة المعلومات تكون مسؤولة عن جميع المسائل ذات الصلة بإدارة المعلومات في البعثة (المرجع نفسه، الفقرات ١٣٢-١٣٤).

وسيتيم، بالإضافة إلى الوظائف الخمس المقترح نقلها إلى الوحدة من قسم الخدمات العامة، نقل أربع وظائف أخرى إليها (وظيفة واحدة من كل من مكتب قندهار الإقليمي، وقسم الموارد البشرية، ومكتب رئيس دعم البعثة، ووحدة متطوعي الأمم المتحدة)، ليصبح ملاك وحدة وظائف إدارة المعلومات ما مجموعه ٩ وظائف.

١٩٢ - ويقترح الأمين العام كذلك إلغاء القسم المزدوج المعني بتقديم المشورة والرعاية للموظفين وإنشاء وحدتين مستقلتين (وحدة تقديم المشورة للموظفين ووحدة تقديم الرعاية للموظفين) وذلك في ضوء درجة تعقد واتساع نطاق الخدمات التي يقدمها هذا القسم حتى الآن. ومن المقترح نقل المهام المحددة التي يقوم بها هذا القسم إلى الوحدتين الجديدتين، مع ما لهذه المهام من وظائف معتمدة (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٥).

١٩٣ - وتصل الاحتياجات المقدرة من الموارد للموظفين المدنيين في عام ٢٠١٢ إلى مبلغ ٥٠٠ ٧٢٤ ١٢٤ دولار، وهو مبلغ يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ٩٢٢ ٢٤ دولار أو نسبة ٢٤,٩ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ وقدرها ٣٠٠ ٨٠٢ ٩٩ دولار. وتم تزويد اللجنة الاستشارية ببيان مفصل بالاحتياجات الإضافية وذلك كالآتي: (أ) مبلغ ٨,٢ ملايين دولار لتغطية تكاليف ارتفاع المرتبات الناجم عن الزيادات في جداول المرتبات في عام ٢٠١١ (انظر الفقرة ١٨١ (ب) أعلاه)، وهو يشمل ٧,٢ ملايين دولار لتغطية تكاليف مرتبات الموظفين الوطنيين ومليون دولار لتكاليف مرتبات الموظفين الدوليين؛ (ب) مبلغ ١٤,١ مليون دولار نتيجة لتطبيق معدلات شواغر منخفضة للموظفين الوطنيين (٨ ملايين دولار) والموظفين الدوليين (٦,١ ملايين دولار)؛ (ج) مبلغ ٠,٧ من المليون دولار لتغطية تكاليف الموظفين الدوليين الناجمة عن تنفيذ حزمة مواءمة الخدمات، يقابله جزئياً انخفاض التكاليف بعد إلغاء ٢٦ وظيفة دولية.

١٩٤ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الوظائف، بما في ذلك إلغاء ٢٦ وظيفة، وخفض رتبة وظيفة واحدة قائمة ضمن الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤، ونقل ٦٣ وظيفة. وتوصي اللجنة أيضاً بالموافقة على الموارد المقترحة تحت بند الموظفين المدنيين لعام ٢٠١٢. وليس لدى اللجنة أي اعتراض على التغييرات التنظيمية المشار إليها في الفقرتين ١٨٩ و ١٩٢ أعلاه، والمتعلقة بإلغاء قسم الخدمات العامة وإنشاء قسم إدارة الممتلكات، ووحدة إدارة المرافق، ووحدة إدارة المعلومات، ووحدة إسداء المشورة ووحدة الرعاية.

١٩٥ - وبينما توصي اللجنة بالموافقة على عمليات النقل المقترحة، فإنها تؤكد على أنه لا يمكن أن تنقل إلا الوظائف التي تحتفظ بمهامها الأصلية. إذ ينبغي إلغاء الوظائف التي

أنشئت من أجل مهام لم تعد مطلوبة، وتقدم المبررات الكاملة للحاجة إلى إنشاء وظيفة جديدة (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). ولذا، توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم في المستقبل، بالإضافة إلى فئة الوظائف المقترح نقلها ورتبها، مهام هذه الوظائف ضمن وحداتها التنظيمية الحالية والمقترحة.

#### التكاليف التشغيلية

١٩٦ - تُقدَّر الاحتياجات من الموارد لتغطية التكاليف التشغيلية بمبلغ ٧٠٠ ٥٠٩ ١١٥ دولار، وهو ما يمثل نقصانا بمبلغ قدره ٢٠٠ ٥٤٨ ٤٠ دولار أو نسبة ٢٥,٩ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للبعثة لعام ٢٠١١ وقدرها ٩٠٠ ٥٧ ١٥٦ دولار. ويتضمن الجدول ١١ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.4) ملخصا للتكاليف المقدرة بحسب فئة الإنفاق. وترد في الفرع رابعا - جيم من التقرير (انظر أيضا A/66/354/Add.4، الفقرة ٤٨) معلومات مفصلة عن الاحتياجات ضمن كل فئة من فئات الإنفاق. وكما يبدو من الجدول ١١ من التقرير، فإنَّ ثمة نقصا مقترحا في الاحتياجات ضمن كل وجه من وجود الإنفاق، فيما عدا بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

١٩٧ - وتشمل الفروق الرئيسية بين الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٢ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١ التخفيضات التالية:

(أ) المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٣٧٣ ١٦ دولار)، ويعزى ذلك أساسا إلى إنجاز مشاريع كبرى لتعزيز الأمن في عام ٢٠١١؛

(ب) الاتصالات (٨٠٠ ٧١٠ ٩ دولار)، ويعزى ذلك أساسا إلى إنجاز مشروع تحسين اتصالات البعثة في عام ٢٠١١، وانخفاض تكاليف جهاز المرسل المجاوب وزيادة عمليات استرداد تكاليف المكالمات الشخصية من الموظفين وخطوط الهاتف التي تستخدمها منظمات أخرى؛

(ج) تكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٢١٨ ٨ دولار)، ويعزى ذلك أساسا إلى إنجاز مشروع البعثة الرئيسي في مجال تحسين تكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛

(د) النقل البري (٥٠٠ ١٦٢ ٤ دولار)، ويعزى ذلك أساسا إلى إنجاز عملية اقتناء الدفعة الأخيرة من العربات المصفحة خلال عام ٢٠١١. ويتضمن هذا الاعتماد تغطية تكاليف اقتناء حافلة إضافية تتسع ل ٣٠ راكبا لاستخدامها في مطار كابل واستبدال مركبة خفيفة واحدة مدفوعة بالعجلات الأربع لصالح مكتب الاتصال في طهران؛

(هـ) النقل الجوي (٤٠٠ ٣٣٠ ١ دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى وقف عمل طائرة واحدة ذات أجنحة دوارة؛ وبدء العمل بأسعار أقل لاستئجار وتشغيل الأصول الجوية في عام ٢٠١٢؛

(و) المشاريع ذات الأثر السريع (٧٦٠ ٠٠٠ دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى وقف مؤقت لتلك المشاريع في عام ٢٠١٢ من أجل تقييم تأثير مختلف المشاريع التي تقوم بها البعثة؛

(ز) السفر في مهام رسمية (٢٨٦ ٠٠٠ دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض حجم سفر الموظفين للحصول على تدريب خارجي بالنظر إلى تنظيم وإجراء المزيد من التدريب الداخلي؛

(ح) الخدمات الطبية (١٢١ ٢٠٠ دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى اكتمال اقتناء المزيد من المعدات الطبية لصالح جميع مواقع البعثة في عام ٢٠١٢، وذلك امتثالاً لمتطلبات التعزيزات الأمنية لبعثة الأمم المتحدة/بتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛

(ط) الاستشاريون والخبراء (٣٧ ٧٠٠ دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الاستعانة بالاستشاريين الدوليين للسفر إلى منطقة البعثة لإجراء تدريب داخلي للموظفين.

١٩٨ - تُقدّر الاحتياجات من الموارد لتغطية تكاليف اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى بمبلغ ٣ ٢٩٣ ٥٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٥٢ ٣٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للبعثة لعام ٢٠١١. وترد تفاصيل عن الاحتياجات ضمن هذه الفئة من النفقات في الفقرة ٢١٤ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.4). وتلاحظ اللجنة أن الزيادة في الاحتياجات تعود أساساً إلى الزيادات المتوقعة في تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة، بما في ذلك المدفوعات عن غرامات التأخير الناجمة عن حالات التأخير في تخليص البضائع الخاصة بالبعثة من الجمارك، والزيادات في تكاليف شحن المعدات والعربات المصفحة داخل منطقة البعثة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٨).

١٩٩ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن البعثة كانت قد بدأت، نظراً إلى الحالة الأمنية في البلد وإلى توصية إدارة شؤون السلامة والأمن، تنفيذ برنامج للاستعاضة عن جميع سيارات الركاب بمركبات مدرعة تحل محل جميع سيارات الركوب على مدى فترة الثلاث سنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (انظر A/64/7/Add.13، الفقرة ١٥٢). ولدى الاستفسار عن حالة تسليم وتوزيع المركبات المدرعة، أُبلغت اللجنة أن البعثة تلقت ما مجموعه ٣٧٩ من هذه المركبات، حيث تم استلام آخر شحنة منها في آذار/مارس ٢٠١١. وتم توزيع هذا الأسطول وفقاً لتوصية لجنة تخصيص المركبات ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وقد تمت التوصية بشطب قيد خمس مركبات، من بينها ٤ مركبات نتيجة للهجوم على المكتب الإقليمي في مزار الشريف.

٢٠٠ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية.

### التدريب

٢٠١ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أنه يتم سنويا إجراء تحليل شامل للاحتياجات من التدريب بغية الوقوف على ما ينبغي سدّه من الثغرات في المهارات والمعارف. ويشكّل هذا التحليل أساسا لوضع خطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجال التدريب بالنسبة للعام التالي. ومن ثم، تنطوي الاحتياجات من التدريب التي تم تحديدها لعام ٢٠١٢، استناداً إلى هذا التحليل على ما يلي:

(أ) التدريب التقني: الإدارة/الشؤون المالية؛ والمشتريات؛ ونظام ميركوري وغاليليو؛ والنظام الإلكتروني لتقييم أداء الموظفين، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسياسات الأمم المتحدة ومراسلاتها؛

(ب) الإدارة العامة: إدارة المكاتب؛ وإدارة المشاريع؛ والتخطيط والتنظيم؛ والقيادة، واتخاذ القرارات؛

(ج) تطوير المهارات الفنية: حل النزاعات؛ والتنمية المجتمعية؛ والرصد والتقييم؛ وحقوق الإنسان؛ والمجتمع المدني.

### اتفاقات الخدمات المشتركة

٢٠٢ - تحيط اللجنة الاستشارية علما بالتزام الأمين العام بخفض التكاليف التشغيلية من خلال الدخول في اتفاقات خدمات مشتركة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة (A/66/354/Add.4، الفقرة ٢٩)، وكذا بالمعلومات الواردة في الفقرة ١٨٧ (ب) من التقرير عن ترتيبات تقاسم التكاليف فيما يتعلق باستئجار المباني. وقد طلبت اللجنة مزيدا من المعلومات عن اتفاقات الخدمات المشتركة المشار إليها في الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام. وتم إبلاغها أن نفقات الخدمات المشتركة في مركز عمليات الأمم المتحدة في مجمع أفغانستان في كابل، البالغة قيمتها ٣,٨٥ ملايين دولار، قد تمت تغطيتها بالاشتراك بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، ومنظمة الصحة العالمية، وذلك على

أساس صيغة متفق عليها لتقاسم التكاليف، على أن تتم مراعاة جملة من المعايير كعدد الموظفين وأثر وجودها. وتمكنت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أيضا من استرداد ما يقرب من ٦٦٦ ٠٠٠ دولار بواسطة ترتيبات تقاسم التكاليف مع الكيانات المذكورة أعلاه، فيما يتعلق بنفقات الإيجار، ووقود المولدات الكهربائية وصيانتها، والأمن، وخدمات التنظيف، وصيانة المباني. وبالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص نحو ١٧٩ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي والمرافق للبعثة من دون مقابل، وهو ما يمثل وفورات سنوية بمبلغ ٢,٣ مليون دولار في تكاليف الإيجار. واللجنة الاستشارية ترحب بالجهود المبذولة لتقاسم التكاليف والخدمات المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وهي تشجع الأمين العام على مواصلة استكشاف فرص خفض التكاليف في عام ٢٠١٢، والدخول في اتفاقات تقاسم التكاليف مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، حيثما كان ذلك ممكنا.

**التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**

٢٠٣ - يورد الأمين العام، في المرفق الثالث من تقريره (A/66/354/Add.4) معلومات عن الأنشطة الفنية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة على المسائل البرنامجية لعام ٢٠١١ بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المرفق لا يحتوي على معلومات عن التعاون بين البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ولدى الاستفسار، تم تزويدها بجدول يحمل تفاصيل عن هذا التعاون، وقد تم إرفاقه باعتباره المرفق الأول لهذا التقرير.

### **مكتب الدعم المشترك في الكويت**

٢٠٤ - ترد في الفقرات ٣١ إلى ٣٣ و ١٤١ إلى ١٤٤ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.4) معلومات عن ملاك الموظفين وترتيبات الدعم في مكتب الدعم المشترك في الكويت. ومثلما ذكر، يوجد مقر مكتب الدعم المشترك في الكويت لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أماكن العمل التي تشغلها حالياً بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وقد أنشئ هذا المكتب في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وتكوّن ملاك موظفيه من خلال نقل ٦٧ وظيفة قائمة، منها ٣٩ وظيفة دولية و ٢٨ وظيفة من الرتبة المحلية، من المواقع المختلفة الأخرى للبعثة. وتشمل مسؤوليات المكتب مجالي الشؤون المالية وشؤون الموظفين، إضافة إلى جوانب السفر والتدريب والمشتريات والمطالبات والميزانية والأمن. وأشار الأمين العام كذلك إلى أن أحد استعراضات ترتيبات الدعم التي قام بها فريق

من إدارة الدعم الميداني قد أسفر عن عدد من التوصيات بشأن تحسين التآزر ودمج أنشطة المكتبين. وذكر أيضا أنه من المتوقع أن يتحول المكتب في الكويت إلى مكتب دعم مشترك بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفي الفرع الخامس من تقرير الأمين العام الذي يتضمن موجز إجراءات المتابعة المتخذة تنفيذًا للتوصيات ذات الصلة للهيئات الرقابية الداخلية والخارجية وللجنة الاستشارية واستجابة للتوصية الواردة في الفقرة ٢١٠ من آخر تقرير للجنة الاستشارية (A/65/602)، ذكر الأمين العام أن الاعتمادات التي سُرِّصِد للتعاون بين البعثات والمكاسب التي ستَحَقَّق من زيادة الكفاءة بعد دمج أنشطة المكتب الخلفي مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عبر مكتب الدعم المشترك في الكويت، سترد في ميزانية تقدّم على حدة.

٢٠٥ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية توضيحات بشأن ما يعتزم الأمين العام القيام به في هذا الشأن، وتحديدًا فيما يتعلق بما إذا كان مقترح إنشاء مكتب دعم مشترك بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق سيُقدَّم إلى الجمعية العامة استجابة للطلب الوارد في الفقرة ١٣ من الجزء الثالث عشر من قرار الجمعية ٢٥٩/٦٥. وتم إعلام اللجنة بأنّ البعثتين أجرتا، استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥ (الجزء الثالث عشر، الفقرتان ١٠ و ١٣)، تعاونًا مع إدارة الدعم الميداني من أجل استكشاف فرص التآزر، بما في ذلك تقاسم الموارد. أما طلب الجمعية العامة، بأنّ يقدّم الأمين العام تقريرًا عن هذه المسألة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فهو لم ينظر إليه على أنه يقتضي من الأمين العام أن يُقدّم تقريرًا آخر بخلاف مقترحات الميزانية السنوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأبلغت اللجنة أيضًا أنّ التقارير ذات الصلة للبعثتين ستتضمّن المزيد من التفاصيل عندما تقوم البعثتان بوضع وتنفيذ خطة لمكتب الدعم المشترك في الكويت تتسم بمزيد من التفصيل. وعلاوة على ذلك، لن يكون المكتب المشترك بمثابة مكتب ممول بشكل مستقل، بل سيبقى جزءًا لا يتجزأ من البعثتين وسيُموَّل من التمويلات المقررة لهاتين البعثتين. وذكر الأمين العام أيضًا أنّ المكتب سيظل قابلاً للتوسع بحسب متطلبات البعثتين وأنّ نسبة الخدمات المقدمة إليهما ستظهر في توزيع الموارد على كل بعثة. والمقصود هو أن تشترك البعثتان في إدارة مكتب الدعم المشترك، وأن تظلّ المسألة عن أداء المكتب من مهامهما. وعلاوة على ذلك، سَتُحدّد الموارد المخصصة للمكتب بالموازاة مع احتياجات البعثتين من الموارد الأخرى (انظر الفقرة ٢٣٩ أدناه).

٢٠٦ - ويبيّن الجدول ٧ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.4) الاحتياجات من الموظفين لمكتب الدعم المشترك في الكويت التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

أفغانستان. وقد تمت الموافقة على ما مجموعه ٦٧ وظيفة لعام ٢٠١١، منها ٣٩ وظيفة دولية (وظيفة برتبة ف-٥، و ٣ وظائف برتبة ف-٤، و ٥ وظائف برتبة ف-٣، ووظيفتان برتبة ف-٢، و ٢٨ وظيفة من فئة الخدمات الميدانية) و ٢٨ وظيفة من الرتبة المحلية. ومن المقترح بالنسبة لعام ٢٠١٢ أن يتم نقل وظيفة برتبة ف-٥ إلى مكتب كبير الموظفين الإداريين، مما سيجعل ملاك موظفي المكتب في حدود ٦٦ وظيفة. ويرد الهيكل التنظيمي المقترح للمكتب في المرفق الأول دال لتقرير الأمين العام.

٢٠٧ - دأبت اللجنة الاستشارية على التشجيع على زيادة التعاون بين البعثات العاملة في نفس الموقع الجغرافي بغية تحقيق الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة (انظر A/65/602، الفقرة ٢١٠). وهي توصي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق تقديم الميزانية القادمة، تقريراً عن المكاسب في الكفاءة وغيرها من النتائج التي تحققت من خلال هذا التعاون.

#### هاء - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

٢٠٨ - حُدِّدت ولاية البعثة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وجرى تحديثها في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). وبموجب قرارات لاحقة، جدد المجلس ولاية البعثة وحدثها مجدداً. وقرّر المجلس في آخر قراراته هذه، وهو القرار ٢٠٠١ (٢٠١١)، تجديد ولاية البعثة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢٠٩ - ويوفّر تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.5) معلومات عن أداء البعثة في عام ٢٠١١، والتوقعات المستقبلية للبعثة وافتراسات التخطيط لعام ٢٠١٢، إلى جانب تعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري (المرجع نفسه، الفقرات ٢ إلى ٣١). وفي عام ٢٠١٢، ستواصل البعثة والفريق القطري عملهما المشترك على صعيد إسداء المشورة وتقديم الدعم والمساعدة لشعب وحكومة العراق، بناء على طلبهما، في مجالات المصالحة الوطنية وتوطيد السلام وبناء الدولة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقديم الخدمات الأساسية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، سيقوم الفريق القطري بأنشطة في المجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها في خطة التنمية الوطنية لحكومة العراق والواردة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١١-٢٠١٤)، مع إيلاء اهتمام خاص للجانب الجنساني في جميع البرامج. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها رحبت بالجهود التي تبذلها البعثة لتعزيز التصدي للقضايا الجنسانية من خلال أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري (A/65/602، الفقرة ١٩٠). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تواصل البعثة تعاونها وتنسيقها النشطين مع الفريق القطري في هذا المجال.

٢١٠ - وستشمل أولويات البعثة لعام ٢٠١٢ مواصلة إجراء التعديلات اللازمة لعملياتها، ولا سيما على ضوء الانسحاب المزمع لقوات الولايات المتحدة في العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١. ويشير الأمين العام إلى أن ما سيتبع ذلك من وقف للدعم الأمني واللوجستي المقدم من قوات الولايات المتحدة يقتضي من البعثة مواصلة تنمية قدرتها على الاعتماد على الذات في مراكز عملياتها وفي مجالات سلاسل الإمداد والاستجابة للطوارئ (انظر أيضا الفقرة ٢٢٩ أدناه). ومن المتوقع أن تستمر الأمم المتحدة في القيام بأنشطتها من بغداد ومن مراكزها الإقليمية في البصرة وأربيل وكر كوك (المرجع نفسه، الفقرات ١٥٨ و ١٦٠ إلى ١٦٤). وستظل البعثة تتخذ مطار بغداد الدولي مركزا لمراقبة الحركة وللعمليات الجوية. وللبعثة أيضا مكتبان إقليميان في الكويت (انظر أيضا الفقرة ٢٣٩ أدناه) وعمان. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه سيتم تقليص حجم مكتب عمان بحيث يقدم قدرا محدودا من الخدمات اللوجستية للبعثة بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وترد معلومات عن المواقع التي تعمل فيها البعثة واحتياجات كل منها من الموظفين في الجدول ٣ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.5).

#### الاحتياجات من الموارد

٢١١ - يُتوقع في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ أن تبلغ النفقات المقدرة ٦٠٠ ٩٩١ ٣٤٦ دولار بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبذا يبقى هناك رصيد حر قدره ٦٠٠ ٦٠٢ ٦٠٠ دولار. وكما هو مبين في الجدول ٤ ومشروح في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام، يعزى الرصيد الحر المتوقع البالغ ٦٠٠ ٦٠٢ ٦٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات تحت بنود النقل الجوي (٥٠٠ ٧٠٤ ٢١ دولار) واللوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٢٩٨ ٣ دولار)، وهو ما يقابل جزئيا بزيادة الاحتياجات تحت بندي الموظفين المدنيين (٩٠٠ ٩١٤ ١٤ دولار) والاتصالات (٧٠٠ ٨٩ ٢ دولار).

٢١٢ - ويبيّن الجدول ١٥ الاعتمادات والنفقات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٢ للبعثة، وذلك لإتاحة المجال للمقارنة بين الموارد المعتمدة والاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٢.

الجدول ١٥

## بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق: الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الاعتماد	النفقات المقدرة الفرق	مجموع الاحتياجات		تحويل الفرق	الميزانية المعتمدة	الفرق
			الاحتياجات	غير المتكررة			
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	للتفصيل	للتفصيل	(٦)=(٤)-(٥)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٥ ٨٨٣,٠	٢٥ ٧٥٠,٦	١٣٢,٤	٢٣ ٣١٢,٩	٢٠١٢	١٤ ٤٣٣,٥	٨ ٨٧٩,٤
تكاليف الأفراد المدنيين	١٣٨ ٢٨٠,٨	١٥٣ ١٩٥,٧	(١٤ ٩١٤,٩)	٦٧ ٤٢٧,١	٢٠١١	٧٢ ٢٥١,٩	(٤ ٨٢٤,٨)
التكاليف التشغيلية	١٨٩ ٤٣٠,٤	١٦٨ ٠٤٥,٣	٢١ ٣٨٥,١	٨٢ ٠٥٠,١	٢٠١١	١١٣ ٣٨١,٩	(٣١ ٣٣١,٨)
المجموع	٣٥٣ ٥٩٤,٢	٣٤٦ ٩٩١,٦	٦٦٠ ٢,٦	١٧٢ ٧٩٠,١	٢٠١٢	٢٠٠ ٠٦٧,٣	(٢٧ ٢٧٧,٢)

٢١٣ - وكما هو مبين في الجدول ١٥، فإن مجموع الاحتياجات المقدرة لبعثة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ يبلغ ١٠٠ ١٧٢ ٧٩٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا بواقع ٢٠٠ ٢٧٧ ٢٧ دولار (أو بنسبة ١٣,٦ في المائة) مقارنةً بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١ البالغ حجمها ٣٠٠ ٠٦٧ ٣٠٠ دولار. ويتضمن تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.5)، الفقرات ٢٩٨ إلى ٣٤٧) تقديرات مفصلة للتكاليف وتحليلًا للفروق بين الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١ والاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٢. ويعزى النقصان بشكل رئيسي إلى انخفاض الاحتياجات تحت بنود الموظفين المدنيين (٨٠٠ ٨٢٤ ٤ دولار) والتكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٣٣١ ٣١ دولار)، وهو ما يقابل جزئياً بالزيادة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٤٠٠ ٨٧٩ ٨ دولار).

٢١٤ - وكما سبق أن طلبت اللجنة الاستشارية، يتضمن تقرير الأمين العام معلومات عن الحجم المتوقع لموارد البعثة الخارجة عن الميزانية. وتلاحظ اللجنة أنه يجري إلى درجة كبيرة تمويل برنامجي البعثة المتعلقين بالانتخابات وبحقوق الإنسان من صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). وتقوم البعثة بأنشطة في تنفيذ عدّة برامج ممولة من الصندوق الاستئماني للعراق ينصبّ تركيزها على الانتخابات والدعم الدستوري وحقوق الإنسان. ويبلغ حجم المبالغ المرصودة في الميزانية من الصندوق الاستئماني للعراق لهذه البرامج ما مجموعه ٠ ٢٦ ٧٥١ ٣٠٧ دولاراً، منها ٢٥٤ مليون دولار مخصصة للأنشطة المتعلقة بالانتخابات.

٢١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من التقرير أنه قد زاد حجم الصندوق الاستثماري المستقل الذي أنشأته حكومة العراق لبناء مقرّ البعثة المتكامل الجديد في بغداد من ٢٥ مليون دولار إلى ٥٠ مليون دولار (A/65/328/Add.5، الفقرة ٣٢٥)، وأنه يجري استعراض الاختصاصات الحاكمة لاستخدام أموال الصندوق بحيث يمكن استخدامه في مشاريع بديلة، بدلا من أن يكون مقصورا على بناء المجمع الجديد كما كان مخططا في بادئ الأمر (انظر الفقرات ٢٤٠ إلى ٢٤٤ أدناه). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أنه تم الحصول على موافقة غير رسمية من الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١١، ولكن لم ترد الموافقة الخطية بعد. وترحب اللجنة الاستشارية بزيادة حجم مساهمة حكومة العراق في الصندوق الاستثماري الخاص بمجمع الأمم المتحدة المتكامل في بغداد، وتأمل أن يواصل الأمين العام مشاوراته الجارية بشأن استخدام أموال الصندوق.

#### الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

٢١٦ - يبلغ حجم الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ٢٣ ٣١٢ ٩٠٠ دولار، بزيادة قدرها ٤٠٠ ٨٧٩ ٨ دولار عن حجم الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١. وتغطي هذه التقديرات تكاليف نشر ١٣ ضابط اتصال عسكري، و ٤٥٠ حارسا في وحدة حرس الأمم المتحدة و ٦ مستشاري شرطة مدنية. وتُطبق على احتياجات عام ٢٠١٢ عامل شواغر يساوي ٥ في المائة لضباط الاتصال العسكريين وحرس الأمم المتحدة و ٣٠ في المائة لمستشاري الشرطة المدنية. وترجع زيادة الاحتياجات لعام ٢٠١٢ بشكل رئيسي إلى ارتفاع متوسط القوام المنشور لحرس الأمم المتحدة إلى ٤٢٨ حارسا، مقابل ٢٨٠ حارسا فقط في عام ٢٠١١. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٢.

#### الموظفون المدنيون

٢١٧ - يوجز الجدول ١٦ الوظائف المعتمدة للبعثة لعام ٢٠١١ وحالة الشواغر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٢.

## بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق: الاحتياجات من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	١١٣٤	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٢ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٤ ف-٥، ٧٥ ف-٤، ٨٤ ف-٣، ٢٣ ف-٢، ٢٩٠ خ م، ١٢٤ م ف و، ٥٠١ م ر
الشواغر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	٢٣٨	١ مد-٢، ١ مد-١، ٧ ف-٥، ١٩ ف-٤، ٢٣ ف-٣، ١٠ ف-٢، ٥٥ خ م، ٤١ م ف و، ٨١ م ر
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٢		
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	١٠٩٠	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٢ مد-٢، ٨ مد-١، ٢١ ف-٥، ٦٧ ف-٤، ٧٣ ف-٣، ١٩ ف-٢، ٢٦٦ خ م، ٩٩ م ف و، ٥٣٢ م ر
١ تموز/يوليه ٢٠١٢	١٠٣٩	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٢ مد-٢، ٨ مد-١، ٢١ ف-٥، ٦٧ ف-٤، ٧٣ ف-٣، ١٩ ف-٢، ٢٦٤ خ م، ٩٨ م ف و، ٤٨٤ م ر
وظائف جديدة	٤١	٣ ف-٣، ٢ ف-٢، ٣٦ م ر
إلغاء	١٣٦	٣ ف-٥، ٨ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٥ ف-٢، ١٧ خ م، ٢٧ م ف و، ٦٣ م ر
نقل <sup>(١)</sup>	٣	١ مد-١، ١ خ م، ١ م ر
إعادة تصنيف	١٢	١ ف-٣ إلى خ م، ١ ف-٢ إلى م ف و، ١٠ خ م إلى م ر

(أ) يشمل الوظائف المنقولة من مكتب إلى آخر فقط.

المختصرات: م = أمين عام؛ و = أمين عام؛ أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = خدمة ميدانية؛ م ف و = موظف فني وطني؛ م ر = رتبة محلية.

٢١٨ - وتبلغ الاحتياجات من الموظفين المدنيين المقترحة لعام ٢٠١٢ ما مقداره ١٠٠ ٤٢٧ ٦٧ دولار، وهو ما يمثل نقصانا بواقع ٨٠٠ ٨٢٤ ٤ دولار. وطُبِّقت في حساب التكاليف المقدّرة لعام ٢٠١٢ عوامل شواغر تساوي ٢٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين وموظفي الرتبة المحلية، و ٣٥ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين. ويصف تقرير الأمين العام التغييرات المقترحة إجراؤها في ملاك الموظفين لفرادى المكاتب الفنية ومكاتب الدعم (A/66/354/Add.5، الفقرات ٣٨ إلى ٢٩٧). وترد الخريطة التنظيمية لملاك موظفي البعثة في المرفق الأول لتقرير الأمين العام.

٢١٩ - وقد اقترح إجراء خفض صاف بواقع ٩٥ وظيفة لعام ٢٠١٢ يتألف من ٥٢ وظيفة دولية (٢٦ من الفئة الفنية و ٢٦ من فئة الخدمة الميدانية) و ٤٣ وظيفة وطنية (٢٦ موظفا فنيا وطنيا و ١٧ موظفا من الرتبة المحلية) (المرجع نفسه، الجدول ٢). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الخفض المقترح سيجري على مراحل. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، سيكون عدد الموظفين المدنيين قد حُفِّض إلى ١٠٩٠ موظفاً، وسيستمر الخفض

حتى يصل العدد إلى ١٠٣٩ موظفاً في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وبينما نظرت اللجنة الاستشارية في الميزانية المقترحة للبعثة كما عُرضت في الوثيقة A/66/354/Add.5، فقد زوّدت اللجنة بقائمة مصوّبة بالوظائف الجديدة المقترح إنشاؤها والوظائف المقترح إلغاؤها والوظائف المقترح إعادة تصنيفها في كل وحدة تنظيمية، وترد هذه القائمة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

### ملاحظات وتوصيات بشأن الوظائف

٢٢٠ - اقترح إنشاء ما مجموعه ٣٨ وظيفة جديدة في إطار خدمات الأمن بالبعثة لعام ٢٠١٢، وذلك على النحو التالي (A/66/354/Add.5، الفقرة ١٥٢):

- (أ) وظيفة موظف لشؤون الأمن برتبة ف-٣، مكتب تنسيق الأمن الميداني، كركوك؛
- (ب) ٣ وظائف لموظفين معاونين لشؤون الأمن برتبة ف-٢، بواقع وظيفة واحدة في كل من مكتب تنسيق الأمن الميداني في بغداد ومطار بغداد الدولي وفي البصرة؛
- (ج) ٣٤ وظيفة من الرتبة المحلية ل ١٨ مساعداً لشؤون الأمن (٨ في كركوك، و ٤ في بغداد، و ٦ في مطار بغداد الدولي)، و ١٢ عاملاً لاسلكي (٦ في كركوك و ٦ في مطار بغداد الدولي)، و ٣ مساعدين لشؤون السلامة من الحرائق (بواقع وظيفة في كل من بغداد وأربيل وكركوك)، وكاتب واحد لشؤون الأمن (في بغداد).
- ٢٢١ - وترد تبريرات التغييرات المقترح إجراؤها في ملاك موظفي خدمات الأمن بالبعثة في الفقرات ١٢٩ إلى ١٣١ و ١٤٩ من تقرير الأمين العام. ويشير الأمين العام إلى أن المخاطر التي تواجهها الأمم المتحدة في العراق، بمستواها المرتفع الحالي، ستظل قائمة على الأرجح طوال عام ٢٠١٢ وبعده، مما يستلزم اتخاذ تدابير أمنية للحد من المخاطر المحتملة لتمكين البعثة من أداء مهامها في العراق. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء الوظائف الجديدة الـ ٣٨ المقترحة.

٢٢٢ - ويقترح إنشاء وظيفتين جديدتين لطبيين برتبة ف-٣ في قسم الخدمات الطبية لعام ٢٠١٢. ووفقاً لما أفاد به الأمين العام، فإنه تعويضاً عن الخدمات الطبية التي تقدمها حالياً قوات الولايات المتحدة في العراق في مجالات منها إجلاء المصابين، والإجلاء الطبي، والعلاج في المستشفيات، وتوريد اللوازم الطبية، سيتعين على البعثة بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة أن تحسّن قدراتها في مجال الخدمات الطبية وتوسّع نطاقها، وهذا يشمل توفير مستوصف محسّن من المستوى الأول في كركوك وتوفير التغطية الطبية على مدار الساعة. وسيعمل أحد الطبيين في كركوك والأخر في أربيل (A/66/354/Add.5، الفقرتان ٢٣١

و ٢٣٢). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح إنشاء وظيفتي الطبيين الجديدين.

٢٢٣ - ويقترح إلغاء ٥ من وظائف الفئة الفنية الـ ١٥ (٣ ف-٤ و ٢ ف-٣) في مكتب المساعدة الانتخابية (A/66/354/Add.5، الفقرتان ٨٤ و ٨٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم يجر بعد تحديد الجدول الزمني للانتخابات التي ستجرى عام ٢٠١٢، وإن كانت هناك أحداث انتخابية يمكن تحديد مواعيدها (المرجع نفسه، الفقرة ٧٩). وتلاحظ اللجنة أيضا الدعم المقدم للانتخابات من خارج الميزانية (انظر الفقرة ٢١٤ أعلاه). وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها شجعت البعثة في تقريرها السابق على إبقاء الاحتياجات اللازمة لتقديم الدعم الانتخابي قيد الاستعراض، مع أخذ الدعم الذي يمكن أن يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري في الحسبان (A/65/602، الفقرة ٢٠٣). وبالنظر إلى ما تقدم، ليس لدى اللجنة اعتراض على اقتراح إلغاء الوظائف الخمس في مكتب المساعدة الانتخابية.

٢٢٤ - وكما أشير في الجدول ١٦ أعلاه، كان عدد الوظائف الشاغرة في البعثة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ يبلغ ٢٣٨ (١ مد-٢، ١ مد-١، ٧ ف-٥، ١٩ ف-٤، ٢٣ ف-٣، ١٠ ف-٢/١، ٥٥ خ م، ٤١ م ف، ٨١ م) ولدى نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ للبعثة، لاحظت العدد الكبير للوظائف الشاغرة (٢٣٩) في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وأبلغت في ذلك الوقت أنه كان من المتوقع أن يتحسن وضع الشواغر في البعثة بحلول نهاية الفترة المالية ٢٠١١ (A/65/602، الفقرة ٢٠٤). ومع ذلك، تلاحظ اللجنة مع الأسف أن معدلات الشواغر في البعثة لا تزال مرتفعة جدا. وحتى مع الخفض التدريجي المقترح بواقع ٩٥ وظيفة خلال عام ٢٠١٢، سيظل معدل الشواغر المتوقع لبعثة الأمم المتحدة عند مستوى ٣٥ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و ٢٠ في المائة للموظفين الدوليين وموظفي الرتبة المحلية. وعلى ضوء بقاء معدلات الشواغر في البعثة عند مستواها المرتفع، ترى اللجنة الاستشارية وجوب أن تبذل البعثة مزيدا من الجهود لاستعراض احتياجاتها من الموظفين لتحديد ما إذا كان الاحتياج إلى الوظائف التي ظلت شاغرة لفترات طويلة لا يزال قائما. وينبغي أن تنعكس نتائج هذا الاستعراض في مشروع الميزانية المقبل.

٢٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يقترح نقل عدد من الوظائف، بما في ذلك تعديل ألقاب بعض الوظائف التي ستنتقل. فعلى سبيل المثال، يقترح نقل وظيفة مستشار الأمن الرئيسي (مد-١) في مكتب الممثل الخاص مع تغيير اللقب إلى نائب رئيس الأركان (الشؤون القانونية، مد-١). ويرد في الفقرة ١٥١ من تقرير الأمين العام بيان الوظائف

المقترح تغيير ألقابها ونقلها في قسم الأمن. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه المقترحات تنطوي على تغييرات في المهام الوظيفية. وبالنسبة إلى وظيفة نائب رئيس الأركان (الشؤون القانونية) المقترحة، تلاحظ اللجنة من الفقرة ٥٢ من تقرير الأمين العام أن المهام المسندة إلى شاغل هذه الوظيفة هي في واقع الأمر مهام رئيس الخدمات القانونية بالبعثة، لا مهام نائب رئيس الأركان. وبينما ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على مقترحات الأمين العام، فإنها ما زالت عند رأيها القائل بأنه ينبغي إلغاء الوظائف التي لم يعد هناك احتياج إليها، وأنه ينبغي تقديم تبرير كامل لما يُقترح إنشاؤه من وظائف جديدة (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). وتذكر اللجنة بملاحظتها التي تشير إلى انعدام الوضوح وعدم الاتساق بين بعض البعثات في ما يتصل بالتسميات والترتيبات التنظيمية لمهام نائب رئيس البعثة ورئيس الديوان. وتكرّر اللجنة الإعراب عن رأيها القائل بوجوب أن يراعى الاتساق في التسميات والترتيبات التنظيمية وأن تحدّد مهام الموظفين المذكورين أعلاه بوضوح (الفقرة ٢٧، A/65/602).

٢٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك من الجدول ٣ في تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.5) أن احتياجات البعثة من الموظفين تشمل ٥ وظائف (٢ ف-٣ و ٣ ف-٤) في المقرّ في نيويورك. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، أن وظائف المقرّ ممولة من ميزانية البعثة لتزويد البعثة بالدعم التشغيلي والفني (٤ وظائف داخل إدارة الشؤون السياسية، ووظيفة داخل إدارة شؤون السلامة والأمن). وقد أشير إلى أنه نظرا لحجم البعثة وللتحديات الفريدة نسبيا التي ما زالت تواجهها، تقدّم هذه الوظائف دعما مكّرسا للبعثة وقناة للاتصال التنسيق بالمقر، وهو ما يستحيل تحقيقه في غياب هذه الوظائف بالاستعانة بالموارد المتاحة في الإدارتين المعنيتين. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إبقاء الترتيب الحالي قيد الاستعراض المستمر، مع أخذ الحالة في منطقة البعثة بعين الاعتبار.

٢٢٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول مقترحات الأمين العام في ما يتصل بملاك موظفي البعثة لعام ٢٠١٢، رهنا بمراجعة تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات ٢٢١ إلى ٢٢٦ أعلاه.

#### التكاليف التشغيلية

٢٢٨ - تضمن الجدول ١٧ أدناه تفاصيل النفقات المتوقعة في إطار التكاليف التشغيلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتفاصيل الاعتمادات لعام ٢٠١١، على نحو يسمح بإجراء مقارنة بين الموارد المعتمدة والاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٢.

## التكاليف التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		الاحتياجات لعام ٢٠١٢		تحليل الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	
	الاعتمادات	النقصات المقدرة	الرصيد الحر التقديري	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١ الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(٣)
الاستشاريون والخبراء	١٠٥٨,٠	١١٣٦,٣	(٧٨,٣)	٥٠١,٨	-	(٥٢,٠)
السفر في مهام رسمية	٩٨٢٨,٩	٩٧٧٧,١	٥١,٨	٢٥٨٩,٥	-	(٣١٨٤,٦)
المرافق والبنية التحتية	٤٢٩٢٦,١	٤٣١٤٢,٦	(٢١٦,٥)	٢٣٤٥٣,٤	-	١٥٢٢,٤
النقل البري	١١٤٠٥,٦	١١٩٣٨,١	(٥٣٢,٥)	٢٢٩٦,٧	-	(٦٦٧٥,٩)
النقل الجوي	٦٦٣٠٧,٣	٤٤٦٠٢,٨	٢١٧٠٤,٥	٢٥٦٠٤,٥	-	(٢٠٩٥٨,٤)
الاتصالات	١٦٢٥٥,٧	١٨٣٤٥,٤	(٢٠٨٩,٧)	٦٠١١,٧	-	(٢٧٠٧,٩)
تكنولوجيا المعلومات	٨٥٢٩,٦	٩١٤٧,١	(٦١٧,٥)	٢٤٧١,٦	-	(١٨٤٨,٠)
الشؤون الطبية	٦٦٠,٦	٧٦٤,٢	(١٠٣,٦)	١٦٨٦,٣	-	١٢٦٠,٣
المعدات الخاصة	٤٦,٠	٢٨,٠	١٨,٠	٠,٠	-	(٤٨,٤)
المشاريع السريعة الأثر	٣١٤٦٢,٦	٢٨١٦٣,٧	٣٢٩٨,٩	١٦٤٣٤,٦	-	١٣٦٠,٧
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٩٥٠,٠	١٠٠٠,٠	(٥٠,٠)	١٠٠٠,٠	-	٠,٠
<b>المجموع</b>	<b>١٨٩٤٣٠,٤</b>	<b>١٦٨٠٤٥,٣</b>	<b>٢١٣٨٥,١</b>	<b>٨٢٠٥٠,١</b>	<b>-</b>	<b>(٣١٣٣١,٨)</b>

٢٢٩ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عما سيشتركه انسحاب قوات الولايات المتحدة الموجودة في العراق من أثر مالي على البعثة، وأبلغت أن الاحتياجات المطلوبة لعام ٢٠١٢، المرتبطة مباشرة بانسحاب قوات الولايات المتحدة، ستشتمل على ما يلي:

- (أ) **الهندسة** - تدابير تخفيف المخاطر الأمنية لتأمين مجتمعات البعثة في مطار بغداد الدولي (٢,٢ مليون دولار)، وكركوك (٤,٧ ملايين دولار) والبصرة (٣,٢ ملايين دولار)؛
- (ب) **اللوجستيات** - لنشر عدد إضافي من وحدة الأمم المتحدة للحراسة (انظر أيضا الفقرة ٢١٦ أعلاه) من أجل توفير خدمات أمنية ثابتة لمجتمعات البعثة (مطار بغداد الدولي وكركوك والبصرة)، وخدمات أمنية متنقلة للتحركات في المنطقة الحمراء في جميع المواقع. وتبلغ التكاليف الإضافية المرتبطة بنشر القوات وتناوبها نحو مليوني دولار سنويا؛

(ج) النقل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ - شراء ٣٥ مركبة مصفحة، و ١٠ مركبات إضافية أُصدرت بشأها طلبات شراء، و ٣ حافلات مصفحة تتيح إمكانية التحرك بالاعتماد على الذات في المنطقة الحمراء، بتكلفة إجمالية قدرها ٩,٦ ملايين دولار للشراء والشحن (٧,٩٨ ملايين دولار)، والصيانة (٠,١٤ مليون دولار)، والتأمين (٠,١٥ مليون دولار)، وقطع الغيار (٠,٧٩ مليون دولار)، والوقود (٠,٥٣ مليون دولار). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن البعثة تحتاج إلى ما مجموعه ٥٠ مركبة مصفحة لخدمة ما يقدر بحوالي ٥ مهام/تحركات في المنطقة الحمراء (اثنتان في بغداد وواحدة في كل من أربيل وكركوك والبصرة)، مع ٩ عربات مصفحة وعربة احتياطية لكل مهمة/تحرك. ونظرا لارتفاع الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لهذا الأسطول، تقرر توزيع شراء المركبات على مدى عدد من سنوات الميزانية (٥ في عام ٢٠١٠، و ٣٠ في عام ٢٠١١، و ٥ في عام ٢٠١٢، مع شراء المركبات العشر المتبقية في سنوات الميزانيات اللاحقة؛ ولكن يمكن تمويل بقية المركبات العشر من وفورات الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إذا تحققت). وتلاحظ اللجنة أن زيادة الإنفاق المتوقعة تحت بند النقل البري للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تبلغ ٥٠٠ ٥٣٢ دولار، وأن التفسيرات المذكورة في الفقرة ٣٢٥ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.5) لا تذكر ما إذا كانت المركبات المصفحة الإضافية العشر التي صدرت بشأها طلبات شراء قد ذُكرت ضمن زيادة الإنفاق المتوقعة البالغة ٥٣٢ ٥٠٠ دولار للفترة الحالية. وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق من خلو تقرير الأمين العام من مثل هذه المعلومات. ولكفالة الشفافية في عرض الميزانية، تطلب اللجنة الاستشارية تجنب مثل هذا الإغفال في المستقبل.

#### الخدمات الطبية

٢٣٠ - تمثل الاحتياجات المقترحة البالغة ٣٠٠ ٦٨٦ ١ دولار تحت بند الخدمات الطبية لعام ٢٠١٢ زيادة قدرها ٣٠٠ ٢٦٠ ١ دولار على الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١ نتيجة لإنشاء مستوصفين من المستوى الأول (في البصرة وكركوك) (A/66/354/Add.5)، الفقرتان ٣٣٦ و ٣٣٧). وسيتيح المبلغ تغطية تكاليف شراء المعدات الطبية (٥٠٠ ٥٦٦ دولار)؛ وتوفير الخدمات الطبية، بما في ذلك الإحلاء الطبي (٢٨٦ ٠٠٩ دولار)؛ واقتناء الأدوية والمستهلكات الطبية (٦٠٠ ٨٢٩ دولار)؛ وتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وفقا للمعدلات القياسية (٣٣٠٠ دولار). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات المقترحة من الموارد.

## المرافق والبنية التحتية

٢٣١ - تمثل الاحتياجات البالغة ٤٠٠ ٤٥٣ ٢٣ دولار المقترحة لعام ٢٠١٢ زيادة قدرها ٤٠٠ ٥٢٢ ١ دولار على الميزانية المعتمدة البالغة ٠٠٠ ٩٣١ ٢١ دولار لعام ٢٠١١، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى خدمات الصيانة، والمرافق العامة، والتعديلات والتجديدات المطلوبة في كركوك والبصرة والمجمع الجديد في بغداد (انظر الفقرة ٢٣٣ أدناه). ويُقترح رصد اعتماد أكبر بسبب ضرورة تجديد أماكن الإقامة المستأجرة في كركوك والبصرة، حيث أن البعثة ستعتمد بشكل أكبر على أماكن الإقامة المستأجرة في تلك المواقع بدلا من بناء مجمعاتها الخاصة كما كان مقررا أصلا في عام ٢٠١١ (A/66/354/Add.5، الفقرة ٣٢١). وفضلا عن ذلك، فإن المبلغ المقترح سيغطي أيضا تكاليف استئجار الأماكن، بما في ذلك في البصرة وكركوك (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢٠).

٢٣٢ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها أُبلغت، خلال نظرها في الميزانية المقترحة للبعثة لعام ٢٠١١، بأن الاحتياجات الزائدة البالغة ٦٠٠ ١٥٩ ١٢ دولار لعام ٢٠١١ تحت بند المرافق والبنية التحتية تتعلق في المقام الأول بأعمال البناء والتجديد اللازمة لمجمعين متكاملين للبعثة في البصرة وكركوك. وأُبلغت اللجنة أيضا في ذلك الوقت أن البعثة كانت حينئذ تستخدم مرافق قوات الولايات المتحدة في كركوك والبصرة، وأنه يتعين على البعثة تطوير قدراتها الخاصة لدعم الأنشطة في هذه المواقع بسبب الانسحاب المقرر لقوات الولايات المتحدة. وكان قد حُدد موقع مناسب في كركوك بتكلفة بناء تقدر بمبلغ ٨,٧ ملايين دولار، وعُرض على البعثة مجمع موجود في البصرة بتكلفة تجديد تقدر بمبلغ ٢,٢ مليون دولار (A/65/602، الفقرة ٢٠٧).

٢٣٣ - وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحا بشأن طلب البعثة رصد اعتمادات أكبر في عام ٢٠١٢ لاستئجار أماكن الإقامة وتجديدها بدلا من بناء مجمعاتها الخاصة على النحو المقرر أصلا في عام ٢٠١١. وأُبلغت اللجنة أن البعثة قد اختارت البقاء في الأماكن التي قدمتها حكومة العراق مجانا، إلا أن عليها تغطية التكاليف الجارية المرتبطة بالصيانة. وفي كركوك، قدمت الحكومة أماكن للبعثة لكي تستخدمها مؤقتا حتى تحديد موقع مناسب. وفي البصرة، يُتوقع التوصل إلى ترتيبات مماثلة يمكن بموجبها للبعثة أن تحصل على مجمع من الحكومة وتستخدمه بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى أن تجد البعثة موقعا مناسبيا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وثيقة الميزانية لا تتضمن توضيحا للتغييرات التي أُجريت على خطة البناء والتجديد في كركوك والبصرة لعام ٢٠١١. ولذا فمن غير الواضح للجنة ما هي العوامل التي ساهمت في التغييرات

التي جرت في عام ٢٠١١ وفي الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٢. وترى اللجنة الاستشارية أن هذه المعلومات كان ينبغي أن تُعرض في ميزانية الأمين العام المقترحة لعام ٢٠١٢.

٢٣٤ - وتفهم اللجنة الاستشارية الظروف الصعبة السائدة في العراق. ولكنها ترى مع ذلك أن الرصد الدقيق والرقابة الجدية ضروريان لجميع مشاريع البناء والتجديد، وذلك لكفالة أن تستخدم الموارد المخصصة للمشاريع بفعالية وكفاءة، وأن يتم الإعداد والتبرير بصورة جيدة لأي تغييرات تجرى على المشاريع المخطط لها. وتوصي اللجنة بتقديم معلومات مفصلة بشأن خطة البعثة المتعلقة بأماكنها في العراق، بما في ذلك البصرة وكركوك وبغداد، إلى الجمعية العامة مباشرة حين نظرها في التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (انظر أيضا الفقرات ٢٤٠ إلى ٢٤٤ أدناه).

#### النقل الجوي

٢٣٥ - يقترح تخصيص مبلغ ٥٠٠ ٦٠٤ ٢٥ دولار للنقل الجوي لعام ٢٠١٢، بانخفاض قدره ٤٠٠ ٩٥٨ ٢٠ دولار مقارنة باعتماد عام ٢٠١١، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى إنقاص طائرة واحدة ثابتة الجناحين وطائرتي هليكوبتر من أسطول البعثة الجوي، وذلك نتيجة لبدء العمليات في حزيران/يونيه ٢٠١١ من جانب خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية (A/66/354/Add.5، الفقرتان ٣٣ و ٣٢٨). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية تشغّل حالياً طائرة واحدة ثابتة الجناحين تضم ٢٥ مقعداً بين العراق وعمان والكويت، لخدمة المجتمع الدولي في المنطقة. وتستخدم البعثة خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية كلما أتيح لها ذلك وتسدد كلفة الخدمة بالسعر المتفق عليه.

#### خطة استعادة البيانات

٢٣٦ - عند الاستفسار عن الموقع الفعلي لمركز استعادة البيانات في أعقاب الكوارث الخاص بالبعثة، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن مركز استعادة البيانات الرئيسي يقع في الوقت الحالي في عمان، في حين أن الكويت هي الموقع الثانوي. وذكّر مع ذلك أن الكويت ستصبح المركز الرئيسي نتيجة لتقليص حجم المكتب في عمان في منتصف عام ٢٠١٢، وأن الموقع الثانوي سيكون في مركز الخدمات العالمي في قاعدة الأمم المتحدة للدعم في كل من برينديزي وفالنسيا. وأُبلغت اللجنة أيضاً أنه قد أُجريت تدريبات لاستعادة البيانات بعد الكوارث في عمان والكويت وبرينديزي في السنوات الثلاث الماضية.

## المشاريع السريعة الأثر

٢٣٧ - يُقترح تخصيص اعتماد قدره ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لتمويل ٤٠ مشروعاً سريع الأثر لعام ٢٠١٢، بتكلفة تقدر بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار لكل مشروع، وستنفذ المشاريع على مستوى المجتمع المحلي، وقدر الإمكان، عن طريق المنظمات غير الحكومية المحلية. وستركز المشاريع على المجالات المواضيعية الأربعة التالية: (أ) مبادرات للتخفيف من حدة الصراعات والحماية (٣٠٠ ٠٠٠ دولار لتمويل ١٢ مشروعاً)؛ (ب) مبادرات للتوعية البيئية (١٠٠ ٠٠٠ دولار لتمويل ٤ مشاريع)؛ (ج) مبادرات للتكامل الاجتماعي (٢٥٠ ٠٠٠ دولار لتمويل ١٠ مشاريع)؛ (د) مبادرات للخدمات الأساسية (٣٥٠ ٠٠٠ دولار لتمويل ١٤ مشروعاً).

٢٣٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الميزانية المقترحة أن البعثة قد أشرفت خلال عام ٢٠١١ على صرف منح لتمويل ٤٠ مشروعاً سريع الأثر يُتوقع أن تصل نفقاتها إلى مبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (انظر A/66/354/Add.5، الفقرة ٣٤٦، والجدول المدرج أعلى الفقرة ٣٤٦). وتلاحظ اللجنة أيضاً أن البعثة تتوقع زيادة في النفقات قدرها ٥٠ ٠٠٠ دولار عن الميزانية المعتمدة البالغة ٩٥٠ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١١. وهي تشير أيضاً إلى أن النجاح المذكور في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر ناتج عن أن البعثة قد اعتمدت نهجاً مختلفاً في صرف المنح، بدلا من الإبلاغ عن النفقات الفعلية المتعلقة بكل مشروع. وتذكر البعثة أن الدرس المستفاد من هذه التجربة، هو أنه، في ضوء ضالة المبالغ المتوفرة، تحقق المنح أثراً أعمق عندما تستخدم لدعم المبادرات الموجهة نحو سد الفجوات في القدرات. وتدرك اللجنة الاستشارية البيئة الفريدة والمليئة بالتحديات التي تعمل فيها البعثة. وفيما يتعلق بالنهج الذي تتبعه البعثة في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، تشدد اللجنة على أنه ينبغي للبعثة أن ترصد بشكل فعال تنفيذ المشاريع من قبل شركائها من أجل كفالة استخدام الموارد المخصصة بكفاءة ومحاسبتها عليها بالشكل الملائم. وتكرر اللجنة أيضاً رأيها الذي مفاده أنه ينبغي النظر إلى المشاريع السريعة الأثر بوصفها مشاريع قصيرة الأجل يجب تنفيذها بالتنسيق مع الجهود الإنمائية والإنسانية الطويلة الأمد التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الكيانات المختصة (انظر أيضاً A/65/602، الفقرة ٢١٦). وليس لدى اللجنة أي اعتراض على المقترحات المتعلقة بالاحتياجات من الموارد لتمويل المشاريع السريعة الأثر لعام ٢٠١٢.

المكتب المشترك في الكويت لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

٢٣٩ - تذكر اللجنة الاستشارية بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق كانت تقدم الدعم إلى مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في الكويت، بما في ذلك الخدمات الأساسية واللوازم (A/65/602، الفقرة ٢١٠). وتلاحظ اللجنة من الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢ أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تأمل في أن يؤدي التأزر إلى تحقيق فوائد، لم تحدد بعد، عن طريق دمج بعض العمليات المكتبية الداخلية الجارية في الكويت مع عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/66/354/Add.5، الفقرة ٣٣). ونوقشت التفاصيل المتعلقة بذلك في الفقرات من ٢٠٤ إلى ٢٠٧ أعلاه، في الفرع الرابع المعني ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك توصية اللجنة الاستشارية التي مفادها أن يتم في سياق مشروع الميزانية المقبل التبليغ عن المكاسب في الكفاءة وغيرها من النتائج التي تحققت من خلال هذا التعاون.

#### حالة مشروع التشييد المقرر لجمع مقر متكامل في بغداد

٢٤٠ - تذكر اللجنة الاستشارية بأنه بسبب مشاكل تتعلق بأداء المقاولين، أشار الأمين العام في تقرير سابق إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق شهدت تأخيرات في مرحلة تصميم التشييد المقرر لجمع مقر متكامل في بغداد (A/65/602، الفقرة ٢١٨). وترد معلومات مستجدة عن حالة المشروع في الفقرتين ٣٤٩ و ٣٥٠ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.5). ويشير الأمين العام إلى أنه على إثر مشاورات مع مكتب الشؤون القانونية والبعثة، خلصت شعبة المشتريات إلى أن الشركة المعمارية لم تف بالتزاماتها التعاقدية إلى مستوى أدنى مقبول في إطار زمني معقول. ولذلك أبلغت الشركة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أن العقد قد انتهى رسمياً اعتباراً من ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ وطلب إليها تسليم جميع الوثائق المتعلقة بالمشروع إلى الأمم المتحدة.

٢٤١ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الشركة لم تسلم سوى اثنين من نواتج التصميم الأربعة التي كان من المتوقع إنجازها بحلول ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، بسبب عوامل، منها افتقار الشركة للخبرة الداخلية، أدت إلى استعمال خدمات استشاريين خارجيين لا خبرة لهم بمعدل دوران عال. ومن أصل مبلغ العقد المتفق عليه في البداية البالغ ٢٠١٠.٠٠٠ دولار، دُفع للشركة ٥٥٠.٠٥٠ دولاراً مقابل الخدمات التي أنجزت. واتخذت الأمم المتحدة الموقف القائل بأن طلب الشركة دفع المبلغ الأقصى للعقد لا يركز على أي أساس واستطاعت المنظمة من خلال المفاوضات، بما في ذلك مع المستشار القانوني

للشركة، تسوية مطالبات الشركة دون دفع أي مبالغ إضافية. وتم تسليم الأمم المتحدة الوثائق المتعلقة بالمشروع. وتعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها العميق إزاء اختيار الشركة المعمارية التي تفتقد الخبرة الداخلية، والذي كانت نتيجته عدم إكمال مرحلة تصميم التشييد المقرر لجمع متكامل في بغداد. وترى اللجنة أنه ينبغي توخي قدر أكبر من العناية الواجبة في اختيار المقاولين المحتملين ومنح العقود، وأنه يتعين تطبيق الدروس المستخلصة من هذه الحالة على جميع مشاريع التشييد الحالية والمستقبلية (انظر أيضا الفقرة ٢٣٤ أعلاه).

٢٤٢ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أنه حسب ما ذكره الأمين العام، حددت البعثة مجمعا ملاصقا لمبناها الحالي كبديل من البدائل الممكنة. وسيكون من الممكن ضم ذلك المرفق وجمع البعثة الموجود في مجمع متكامل واحد لمكاتب العمل والإقامة بنفس الطريقة المقررة في مشروع التشييد الأصلي (A/65/602، الفقرة ٢١٩). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة من تقرير الأمين العام أنه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مضت البعثة في هذا الخيار حصريا ووضعت خطة لاستخدام المجمعين كمرفق متكامل للأمم المتحدة في بغداد يمكنه تلبية الاحتياجات التشغيلية والأمنية على السواء. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١، كانت البعثة قد نقلت ١١٢ موظفا دوليا إلى المجمع الجديد (A/66/354/Add.5، الفقرتان ٣٥٢ و ٣٥٣). واشترت البعثة أصولا غير مستهلكة متنوعة من المستخدم السابق للمجمع، بما في ذلك الموجود من معدات المكاتب وأثاث الإقامة بما مقداره ١,٤ مليون دولار من الاعتمادات المخصصة للبعثة لعام ٢٠١١.

٢٤٣ - ويشير الأمين العام إلى أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢ تشمل تكاليف التشغيل والصيانة العامة للمجمعين فقط، وأنها لا تشمل اعتمادات من أجل تجديد المجمع الجديد أو إحداث تغييرات فيه (A/66/354/Add.5، الفقرة ٣٥٤). وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحا في ما يخص الهدف الذي طلبت من أجله الموارد من أجل عام ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة أن الموارد المطلوبة كانت من أجل تصميم وبناء ١٠٨ وحدات سكنية (بنائتان في شكل فندق) من أجل إيواء الموظفين وحرس الأمم المتحدة لأجل طويل. وأبلغت اللجنة أيضا أنه لم يشرع في أي بناء بعد، لأن البعثة كانت لا تزال تنتظر إبرام اتفاق مكتوب مع حكومة العراق بشأن استخدام الصندوق الاستئماني (انظر الفقرة ٢١٥ أعلاه).

٢٤٤ - وبخصوص التجديد المقرر للمجمع المتكامل في بغداد، سبق إبلاغ اللجنة الاستشارية خلال نظرها في الميزانية المقترحة للبعثة لعام ٢٠١١ أنه سيكون ضروريا رغم ذلك القيام بتجديدات كبيرة من أجل ضم المجمعين، بما في ذلك ٩ ملايين دولار تقريبا في

عام ٢٠١١ وما يصل إلى ٤١ مليون دولار في عام ٢٠١٢ (A/65/602، الفقرة ٢٢٠). وفي رأي اللجنة الاستشارية، أن ميزانية البعثة المقترحة لعام ٢٠١٢ لا تقدم خطة واضحة وشاملة في ما يتعلق بالاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل من أجل التجديد والضم المتوخى للمجموعين في مجمع متكامل للأمم المتحدة في بغداد. وتوصي اللجنة بأن تقدّم معلومات مفصلة، بما في ذلك عن نطاق التجديد والبناء والاحتياجات من الموارد ذات الصلة، مباشرة إلى الجمعية العامة وقت نظرها في التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة.

#### واو - توصيات

٢٤٥ - في ما يتعلق بمقترح الأمين العام بشأن الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة، كما يرد في الفقرة ٣٤ من تقريره (A/66/354)، توصي اللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة الثلاثين المدرجة في الجدول ١ من الوثيقة A/66/354 للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أن توافق الجمعية العامة على الموارد المطلوبة من قبل الأمين العام، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها المبينة أعلاه. وتطلب اللجنة أن يتم توفير المبلغ المعدل إلى الجمعية وقت نظرها في مقترحات الأمين العام؛

(ب) أن توافق الجمعية العامة على أن يقيد المبلغ المعدل المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، على حساب الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة في الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

## المرفق الأول

معلومات عن الأنشطة الفنية لعام ٢٠١١ التي يضطلع بها مكتب الأمم  
المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم  
المساعدة إلى أفغانستان

البرنامج	الوكالات والصناديق والبرامج	الفترة المشمولة بالتقرير والموارد المالية المتاحة للوكالات، والصناديق والبرامج من أجل الأنشطة الوصف
التنسيق والدعوة المتعلقان بمسائل مكافحة المخدرات والجريمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	يبلغ مجموع الموارد المالية المقدمة من الجهات المانحة إلى المكتب في عام ٢٠١١ حوالي ٩٠٠ ٩٤٨ ١٦ دولار لدعم برامج متنوعة تهدف إلى إنجاز مهام البناء، بما في ذلك بناء قدرة الحكومة على مكافحة المخدرات والعمل على استحداث مصادر رزق بديلة
		مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو منظمة رائدة تابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن تنفيذ مختلف البرامج المتعلقة بمكافحة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، يبرز قرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١) أهمية التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمكتب في هذا الصدد. ويوفر كل من آليات التنسيق وأطر البرامج العادية للأمم المتحدة مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وآليات الإبلاغ، بما في ذلك تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن، محفلاً للتعاون والدعوة المتعلقين بهذه المسائل. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إحاطات محددة منتظمة بشأن مكافحة المخدرات والمسائل الأخرى ذات الصلة بين الإدارة العليا للبعثة والمكتب؛ وإضافة إلى ذلك تقدم البعثة الدعم اللوجستي لمساندة العمليات الإقليمية للمكتب

## المرفق الثاني

الجدول ١

الوظائف المقترح إلغاؤها الموجودة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق<sup>(١)</sup>

الوحدة التنظيمية/رتبة الوظيفة	الفئة الفنية وما فوقها													فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
	أع	أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي	الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/الخدمات العامة	مجموع الوظائف	موظفون الفئتين الوطنيين	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع		
																الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/الخدمات العامة
مكتب رئيس الديوان	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	١	-	١	٢		
مكتب الشؤون السياسية والدستورية	-	-	-	-	١	٢	١	١	٥	-	-	٥	٤	٣	١٢		
مكتب المساعدة الانتخابية	-	-	-	-	٣	٢	-	-	٥	-	-	٥	-	-	٥		
مكتب حقوق الإنسان	-	-	-	-	١	١	-	-	٢	-	-	٢	٣	٢	٧		
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالدعم الإنمائي والإنساني	-	-	-	-	٢	٤	-	-	٦	-	-	٦	١٦	١٣	٣٥		
مكتب الإعلام	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	١	١	٣	٥		
دائرة الأمن	-	-	-	-	١	١	٤	٦	٩	-	-	١٥	٣	٦	٢٤		
مكتب رئيس دعم البعثة	-	-	-	-	-	١	-	١	٢	-	-	٣	١	٤			
مكتب رئيس الخدمات الإدارية	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	١			
قسم الموارد البشرية	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	٢	-	٢			
قسم التدريب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١			
قسم الشؤون المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١			
قسم الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	٤			
قسم المشتريات	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	١	٢			
الخدمات الطبية	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	١			
مكتب رئيس الخدمات التقنية	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	١			
قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	-	١١			
قسم الهندسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	٤			
قسم النقل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١١	١١			
قسم الإمدادات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٢			
قسم الطيران	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	١			
<b>المجموع</b>	-	-	-	-	٣	٨	١٣	٥	٢٩	١٧	-	٤٦	٢٧	٦٣	١٣٦		

المختصرات: و أ ع = وكيل أمين عام، أ ع م = أمين عام مساعد.

(أ) سُلغى الوظائف بصورة تدريجية، حيث سُلغى ٨٥ وظيفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ و ٥١ وظيفة أخرى في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

الجدول ٢  
الوظائف الجديدة المقترحة

الوظائف الجديدة المقترحة	الفئة الفنية وما فوقها		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون														
	أع م	أع م	م-٢	م-١	مجموع الوظائف العامة	مجموع الوظائف الوطنية													
							م-٣	م-٤	م-٥	م-٦	مجموع	مجموع							
دائرة الأمن	-	-	-	-	-	-	٣٧	-	٣٤	-	٣	-	-	٣	-	-	٣	-	-
الخدمات الطبية	-	-	-	-	-	-	٤	-	٢	-	٢	-	-	٢	-	-	٢	-	-
المجموع	-	-	-	-	-	-	٤١	-	٣٦	-	٥	-	-	٥	-	-	٥	-	-

الجدول ٣  
الوظائف الموجودة المقترح نقلها

الوظيفة	من	إلى
١ مد-١	مكتب الممثل الخاص للأمين العام	مكتب رئيس الديوان
١ خ م	مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالشؤون السياسية والدستورية، والمساعدة الانتخابية وحقوق الإنسان	مكتب الممثل الخاص للأمين العام
١ ر م	مكتب حقوق الإنسان	مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالشؤون السياسية والدستورية، والمساعدة الانتخابية وحقوق الإنسان

المختصرات: خ م = خدمة ميدانية، ر م = رتبة محلية.

الجدول ٤  
الوظائف الموجودة المقترحة إعادة تصنيفها

الوظائف الموجودة المقترحة إعادة تصنيفها	الفئة الفنية وما فوقها		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون														
	أع م	أع م	م-٢	م-١	مجموع الوظائف العامة	مجموع الوظائف الوطنية													
							م-٣	م-٤	م-٥	م-٦	مجموع	مجموع							
مكتب المساعدة الانتخابية	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	١	-	-	١	-	-
دائرة الأمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب رئيس دعم البعثة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الموارد البشرية <sup>(أ)</sup>	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الشؤون المالية <sup>(ب)</sup>	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الوحدة التنظيمية/رتبة الوظيفة	الفئة الفنية وما فوقها		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		مجموع	مجموع الفرعي	مجموع الخدمات العامة	مجموع الموظفين الوطنيين	مجموع الرتبة الأمم المتحدة	مجموع	
	أع	أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤							ف-٣
مكتب رئيس الخدمات التقنية	-	-	-	-	-	-	٢-	-	-	٢-	-	-	-
قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	-	-	-	-	-	-	٢-	-	-	٢-	-	-	-
قسم الطيران	-	-	-	-	-	-	١-	-	-	١-	-	-	-
<b>المجموع</b>	-	-	-	-	-	-	٩-	٢-	١-	١-	١١-	١٠	-

(أ) قسم الموارد البشرية: إعادة تصنيف وظيفة مساعد للموارد البشرية (خ م) لتصبح وظيفة موظف للموارد البشرية (خ م)؛ إعادة تصنيف وظيفة مساعد للموارد البشرية (خ م) لتصبح وظيفة مساعد للموارد البشرية (ر م).

(ب) قسم الشؤون المالية: إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون المالية (ف-٣) لتصبح وظيفة موظف للشؤون المالية (خ م)؛ إعادة تصنيف وظيفة مساعد إداري (خ م) لتصبح وظيفة مساعد للشؤون المالية (ر م).

المختصرات: و أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = خدمة ميدانية؛ ر م = رتبة محلية.